نزاع الحدود بين السودان وأثيوبيا

دراسة

التطورات الدبلوماسية والأوضاع القانونية لحدود السودان مع أثيوبيا وأريتريا

الدكتور

البخاري عبدالله الجعلي

الطبعة الأولى

١٩٧٩ — ١٩٨٠

الطبعـة الأولى

١٩٧٩ - ١٩٨٠

ملتزم التوزيع في السودان اعمال ابو احمد التجارية ص.ب ٥٥٩ ام درمان

ملتزم التوزيع في الكويت والخليج مؤسسة دار العلوم ص.ب ٢١٥٤٥ الكويت

الإهـــداء

إلى روح المرحومة والدتي ...

وإلى والدي الذي رباني على حرية التفكير

والجهـــر بالرأي

المحتـــويات

الصفحة

مقدمــة

تحتل مشكلات الحدود الدولية والخلافات الناجمة عنها ، أهميـــة كبرى في العلاقات الدولية . ويمكن القول بانه لم يكن هناك — من بـين مسائل القانون الدولي — ما هو أكثر الحاحا بالنسبة للدول العربيـــة والافريقية ، طوال العقدين الماضيين ، مثل المشكلات الناشئة او الخلافات المتصلة بحدودها الدولية . فهناك المنازعات على شرعية المعاهـــدات والاتفاقيات التي تحكم الحدود من الناحية القانونية . وهناك الخلافـات الناشئة عن تحركات القبائل التي تقيم بالقرب من الحدود وما اكتسبته من حقوق رعي في أراض قد تكون تابعة لدولة أخرى . وهناك مشكلات اللاجئين المقيمين في دولة أخرى على مشارف حدود الدولة التي لجاوا منها . بالاضافة الى ان هناك المنازعات المتصلة بحركات التحرر والاستقلال الوطني التي قد تهدف الى تحرير كل الارض أو جزء منها .

ولقد كان لكل هذه المسائل ، أثرها الكبير في تركيز اهتمامي بمسائل الحدود الدولية . فكانت رسالتي الاكاديمية (1) في هذا المجـال ، والتي حاولت فيها دراسة حدود السودان الدوليـة ، بمتابعـــة التطـورات

(1) الحدود في افريقيا : دراسة التطورات الدبلوماسية والاوضاع القانونية لحدود السودان الدولية مع التركيز على الحدود مع مصر ، كلية الحقوق ، جامعة لندن ، رسالة دكتوراة ، مايـــو ١٩٧٥ .

Boundaries in Africa: The Diplomatic Evolution and the Legal Aspects of the International Boundaries of the Sudan, with Special Emphasis on the Boundary with Egypt, Faculty of Law, London University, Ph.D. Thesis, May 1975.

الدبلوماسية التي اقترنت بهذه الحدود او طرات عليها ، ومناقشة جوانبها القانونية ، بهدف تبيان وضعها القانوني .

واذا جاز لنا ان نصف مسائل الحدود بالنسبة للدول عامة بالاهمية ، فان وضعها بالنسبة للسودان يتسم بحساسية ذات ابعـــاد خاصة . فالسودان كما هو معلوم ، له حدود دولية مع ثماني دول . هي عـلى التوالي : مصر ، اثيوبيا ، كينيا ، يوغندا ، زائير ، امـبراطورية افـريقيا الوسطى ، تشاد ، وليبيا . ذلك بالاضافة الى حدوده البحرية المواجهـة للمملكة العربية السعودية ، والمجاورة لحـدود كـل من مصر واثيوبيا (اريتريا) البحريـــة .

ولقد كان لهذا العدد الكبير من الحدود الدولية ، والذي اشتركت في تسوياته الاولية دول استعمارية متعددة هـي : انجلـترا ، وايطـاليا ، وفرنسا ، وبلجيكا ، بالاضافة الى دولتين افريقيتين هما اثيوبيا ومصر ، كما كان لطول هذه الحدود ، والاساليب التـي اتبعت في تعيينهـا او تخطيطها ، الاثر الكبير في ان يكون في الانصراف لدراسة حدود السودان الدولية ، فرصة للالمام باغلب انواع المشكلات او الخلافات التي قد تنشا على او بالقرب من الحدود المشتركة بين الدول ، وخاصـة الافريقيـة . ويعزى ذلك — في المرتبة الاولى — الى ان الوضع الاستراتيجي للسودان، والظروف السياسية والدبلوماسية والجغرافية التي احاطت ببلورة حدوده الدولية ، قد جعلت منه ما يمكن ان يكون نموذجا مصغرا للحـدود في افريقيـــا .

ولعل من الاسباب الاساسية التي بدات تضاعف من اهمية موضوع الحدود الدولية ، بالنسبة للدول الافريقية عامة ، والسودان خاصة ، ان الحدود اخذت تكتسب — ولاول مرة — وظيفتها العملية ، باعتبارها الاطار اللازم لبلورة الامة وبنائها . فضلا عن ان الخطوط الوهمية ، والتي كانت

لا تعني شيئا كثيرا ، في مواقع كثيرة من القارة الافريقية ، اصبحت تعني مضمونا سياسيا وقانونيا هاما ، يتصل بمجالات الاختصاص وممارسة السلطة . ولربما لهذا السبب وحده ، يمكننا القول بان المنازعات التي نشأت حتى الان ـ بالنسبة للحدود في افريقيا ، تعتبر قليلة نسبيا ، باعتبار ان اغلب الدول الافريقية ـ ان لم يكن كلها ، لم تدخل مرحلة فرض الممارسة الفعلية للسلطة والاختصاص ، في اطار حدودها الدولية ، الا مؤخرا .

وهذا الكتاب ـ الذي بين يدي القاريء ـ يمثل في اصله ، الفصل السادس من رسالتنا الاكاديمية التي اشرت اليها سلفا . وهو يشكل اول محاولة لنقل جزء صغير ، مما عالجته الرسالة ـ التي كتبت اصلا بالانجليزية ـ الى اللغة العربية . على امل ان نتبع هذه المحاولة بخطوات تالية ، بالنسبة لنشر الفصول الاخرى ، الخاصة بحدود السودان الشمالية مع كل من مصر وليبيا ، وحدود السودان الجنوبية مع كل من كينيا ويوغندا وزائير ، وحدود السودان الغربية مع كل من امبراطورية افريقيا الوسطى وتشاد .

وقد عن لنا ان هذا الاتجاه من شأنه أن يستجيب لغرضين :

الاول أن موضوع حدود السودان لا يعرف عنه الا القليل جدا . ومما يضاعف من جدوى هذه المسالة ، أن حدود السودان قد اخذت تحظى في السنوات الاخيرة ، باهتمام العديد من قطاعات المثقفين ، كالقانونيين والدبلوماسيين والمؤرخين والجغرافيين والاداريين والانثروبولجيين والمساحين والسياسيين دون ان يكون في متناولهم الا النذر القليل من ادب الحدود .

اما الغرض الثاني فان من شأن هذا الكتاب ، أن يساهم في سد الفراغ بالنسبة لهذا النوع من البحوث في المكتبة العربية . اذ ان

الدراسات الجادة عن الحدود الدولية ، نادرة جدا باللغة العربية ان لم تكن غير موجـــودة على الاطـــلاق .

وقد اقتضى الوفاء بهذين الغرضين محاولة التقليل ــ بقدر الامكان ــ من طابع الولوج في دقائق التفاصيل خاصة فيما يتصل بطرح بعض الحجج القانونية ، والغاء بعض الحواشي التي يحتمها الالتزام بالسياق الاكـــاديمي البحت . كما راينا ايضا أن نضيف بعض الحواشي التي لم تكن في اصـــل الرسالة ، في محاولة لربط الاحداث باسمائها . وبهذا الاسلوب نتـــرك المجال مفتوحا لمن يرغب الرجوع الى أصل الرســالة .

هذا وقد اعتمدنا في اعدادنا لهذا الكتاب ــ بالاضافة الى ممارستنا العملية كسكرتير للجنة الحدود الدولية السودانية بوزارة الداخلية لمـــدة اربع سنوات ــ على مصادر اصلية في المرتبة الاولى كما توضح صفحات الكتاب . ومن هذه المصادر : ملفات وزارة الداخلية السودانية ، وملفات دار الوثائق المركزية بالخرطوم ، وملفات سفارة السودان بالقاهرة ، وملفات وزارة الخارجية البريطانية بدار الوثائق البريطانية بلندن ، وملفات وزارة المستعمرات البريطانية بلندن ، ومكتبة معهد الدراسات القانونية العليا بجامعة لندن ، ومكتبة مدرسة الدراسات الشرقية والافريقيـــة بجامعـــة لنـــدن .

ويجدر بنا ــ ونحن مع نهاية هذه المقدمة الموجزة ــ أن نعترف بان هناك من كان لهم الدور الكبير في تركيز اهتمامنا بدراسة حدود السودان الدولية . كما أن هناك من قدم لنا الدعم المعنوي ، والتشجيع المخلص لمواصلة المشوار الشاق ، والمرير . ولقد سبق لنا أن اشرنا لاولئك جميعا في أصل الرسالة . ولا مناص الا أن نشير هنا ــ بصفة خاصة ــ للسيد امير الصاوي ، وكيل وزارة الداخلية ورئيس لجنة الحـــدود الدوليـــة السودانية الاسبق . الذي يرجع له الفضل الاول في توجه اهتمامي بحدود

السودان الدولية .. ، واستاذي وصديقي الراحل الدكتور جعفر محمد علي بخيت ، الذي اثر واثرى تجربتي المتواضعة بتجربته العملية والاكاديمية الخلاقة . والسيد محمد الباقر خليفة ، مدير مصلحة المساحة السابق ، الذي لم يبخل بمساعدتي في العديد من الجوانب الفنية . ولا تكتمل المقدمة اذا لم نشر للبروفسير محمد ابراهيم خليل ، الذي تفضل بالاطلاع على مخطوطة الكتاب وابداء ملاحظات قيمة .

واخيرا وليس آخرا نامل ان يكون كتابنا هذا مساهمة متواضعة لمكتبتنا السودانية بصفة خاصة ، والمكتبة العربية والافريقية بصفة عامة ، والله نسأله التوفيق فيما قصدنا اليه .

البخاري عبدالله الجعلي

الكويت

ابريل / ١٩٧٩

تمهيد

بالرغم من أن الحدود (Boundary) (١) بين السودان واريتريا من جانب ، والحدود بين السودان واثيوبيا من جانب آخر ، كان قد تم الاتفاق عليهما منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وبداية القرن العشرين (٢) ، الا ان الوضع القانوني لهذه الحدود ظل لوقت طويل محل شك ، ان لم يكن غير مقبول من وجهة النظر الاثيوبية . ولكن وبعد سبع سنوات من الاجتماعات والمفاوضات ، توصل السودان واثيوبيا في عام ١٩٧٢ ، لاتفاق بشأن نقطة النزاع الاساسية المتعلقة بالوضع القانوني للحدود ، وذلك عن طريق المذكرات المتبادلة (Exchange of Notes) بين حكومة الامبراطورية الاثيوبية

---

(١) كما عرفها الفقيه أو بينها يم الحدود هي :

" Aboundary of State territory ... is an imaginary Line on the surface of the earth which separates the territory of one State from that of another , or from unappropriated territory, or from the open sea."

انظـر :

L. Oppenheim, Iinternational Law, Vol.I 8th ed., London, 1955, P.530.

وهي تختلف عن الجبهة Frontier في مضمونها القانوني .

(٢) بالرغم من ان تاريخ جزء كبير من اراضي السودان الحالية يمكن الرجوع به الى عهد المملكة الوسطى (٢٠٠٠–١٦٠٠) ق.م ، الا ان حدود السودان المعاصرة قد تمت تسويتها بصفة اساسية بعد ما يسمى بنظام الحكم الانجليزي المصري في السودان ١٨٩٩ . ومن الواضح من تاريخ الدول الثماني التي تشترك مع السودان في حدود دولية ، ان اغلب الدول الاستعمارية الاوروبية قد شاركت بدرجات متفاوتة في بلورة حدود السودان الدولية . راجع : رسالتنا ، ص ٢ ـ ١ .

وحكومة جمهورية السودان الديمقراطية (٣) .

لا شك ان الاتفاقية التي تضمنتها هذه المذكرات تعتبر انجازا كبيرا للسودان ، بالرغم من وجود بعض الجزئيات الطفيفة ، التي لم يتم حسمها نهائيا . وكما سنوضح في مجال لاحق ، فان المذكرات المتبادلة بين الحكومتين الاثيوبية والسودانية قد احالت مسائل معينة لما سمي بتفاهم واتفاق لاحــــق .

ويلاحظ ان المذكرات المتبادلة بين الحكومتين قد تحاشت ، ان لم يكن قد فشلت ، في معالجة النقد الذي يمكن ان يوجه للتعيين الاساسي للحدود بين اثيوبيا والسودان ، وهو تعيين الحدود في المنطقة او الجزء الجنوبي من الحدود والمعروف بقطاع البــارو .

لقد سبقت اتفاقية عام ١٩٧٢ بشأن الحدود ، جهود دبلوماسية مكثفة ، اقترنت بتبادل العديد من الوفود ، واصدار مجموعة من البيانات المشتركة (Joint Communiques) بين السودان واثيوبيا . ولا بد من الاشارة الى ان الطابع الغالب على تلك البيانات المشتركة ، هو عدم الدقة ، والتعميم في الصياغة كما سيتضح لنا ذلك في مجال لاحق من هذا الكتاب . ولقد كان لعدم الدقة والتعميم في الصياغة ، الاثر الكبير في خلق المزيد من التعقيد لموقف معقد اصــلا .

على ضوء ما ذكرنا سلفا ، فاننا نقسم الكتــاب الى اربعة اقسام وهــي :

---

(٣) المعاهدة هي اتفاق بين دولتين او اكثر بغرض تنظيم علاقة قانونية دولية . ولا يؤثر في المعاهدة ان يطلق عليها اتفــاق Convention او بروتوكــول Protocol او ميثاق Covenant او مذكرات متبادلة Exchange of Notes او تصريح Declaration او اتفاقية Agreement او بيان مشترك Joint Communique .. الخ فكل هــذه التسميات تدل اساسا على طريقة صياغة الاتفاق .

القسم الاول وهو خاص بدراسة الاصول التاريخية والدبلوماسية والقانونية للحدود .

ويعني القسم الثاني بتحليل مسألتي قطاع البارو وجمبيلا .

اما القسم الثالث فهو معالجة للوضع القانوني للحدود بين السودان وكل من اثيوبيا واريتريا .

ونتناول في القسم الرابع والاخير اتفاقية الحدود التي تم التوصل اليها بين السودان واثيوبيا في عام ١٩٧٢ .

القسم الأول

الأصول التاريخية والقانونية للحدود الشرقية

الأصول التاريخية والقانونية للحدود الشرقية

لقد أثار قرار السلطات البريطانية بغزو السودان (١) ؛ في العقد الاخير من القرن التاسع عشر ، عددا من المشكلات الحادة المتعلقة بالحدود . ذلك أن الامر لم يكن قاصرا على طبيعة أو مدى اتساع البلاد المراد غزوها ، بل امتد الامر الى ظهور عدد من الدول الكبرى في الافق ؛ منذ عهد الحكم التركي المصري في السودان (٢) ؛ واثناء فترة حكم الدولة المهدية (٣) .

---

(١) الغزو او الفتح (Conquest) هو التمكن من الاستيلاء على اقليم دولة العدو ، او اقليم تابع لدولة العدو عن طريق استعمال القوة . ويعتبر الغزو سندا ناقصا او معيبا الى أن تتم تكملته بخضوع الدولة المنهزمة أو عن طريق قبول الدولة المنهزمة الصامت ، لواقعة ان الاقليم الذي تم الاستيلاء عليه ، قد أصبح تحت سيطرة الدولة الغازية . والمارس هو أن ياخذ ضم اقليم الدولة المنهزمة ، شكلا من اشكال التنازل . وذلك عن طريق اتفاقية سلام او اتفاقية تخلي أو حتى مجرد اعلان . وهو خلافا للاحتلال الذي يكون بالنسبة لارض او اقليم لا يكون تابعا أصلا لسيادة احدى الدول . ولذلك اعتبر الاحتلال (Occupation) سندا اصيلا من اسانيد اكتساب الاراضي .
ولقد كان الغزو او الفتح واحدا من الطرق المشروعة لاكتساب الملكية الاقليمية في القانون الدولي منذ القرن الخامس عشر . وجاءت المادة العاشرة من ميثاق عصبة الامم في عام ١٩١٩ لتضفي شكا على ذلك . وتاكدت عدم مشروعية الغزو بصورة واضحة وايجابية في ميثاق الامم المتحده عام ١٩٤٥ .

(٢) أصبح السودان تحت الحكم التركي المصري منذ عام ١٨٢١ — بعد غزو محمد علي باشا خديو السلطان العثماني في مصر للسودان — واستمر ذلك الوضع حتى بداية ١٨٨٢ . انظــر :
P.M. Holt, A Modern History of the Sudan, 2nd ed. , London, 1973, pp. 35-49 and pp. 77 - 92.

(٣) في عام ١٨٨٥ تمكنت الثورة الوطنية السودانية ، بقيادة الامام محمد احمد المهدي ، من هزيمة الجيوش الاستعمارية ، واقامة الدولة المهدية في السودان المستقل . انظر :
Holt, The Mahdist State in the Sudan, Oxford, 1958, pp. 81-105

فلقد غرست فرنسا وجودها بالقرب من مشارف السودان الغربية ، بعد ان اعترف لها مؤتمر برلين (٤) بمناطق نفوذ (Sphere of Influence) في غرب افريقيا . وهو النفوذ الذي امتد تدريجيا ، الى ان تسنى لها تأسيس وجود عسكري في تشاد في أواخر القرن التاسع عشر .

وبلورت بلجيكا لنفسها وجودا في اقصى جبهة (٥) السودان الجنوبية . بعد ان اعترف مؤتمر برلين بلوبيولد الثاني ملك بلجيكا باعتباره صاحب السيادة على الكونغو .

وتمكنت ايطاليا من تأسيس وجود لها على مشارف السودان الشمالية الشرقية . وذلك عن طريق استمرار الاحتلال الايطالي لاقليم

---

(٤) انعقد مؤتمر برلين في ١٨٨٤ – ١٨٨٥ وقد اعتبره العديدون من الكتاب بداية لتاريخ الحدود في افريقيا . وكما نرى فان هذا الاتجاه قد جانبه التوفيق . ليس هناك ثمة شك في ان مؤتمر برلين يمثل عاملا هاما في مسار التطورات التاريخية للحدود في افريقيا . لكن اعلان برلين الذي صدر عن ذلك المؤتمر ، كان في اغلبه مجرد تظهير للوجود الاستعماري الذي غرس جذوره سلفا في افريقيا . فلقد انعقد مؤتمر برلين اساسا لمناقشة ثلاث مشكلات : اولها حرية التجارة في حوض ومصب نهر الكونغو ، والثانية هي تطبيق مبادىء مؤتمر فيينا لعام ١٨١٥ الخاصة بضمان حرية الملاحة في الانهار الدولية على نهري الكونغو والنيجر ، والثالثة مسألة تحديد الشكليات التي ينبغي مراعاتها قبل الاعتراف دوليا باي احتلال جديد لاية أراض في سواحل افريقيا . انظر :–
J.D. Hargreaves, Prelude to the Partition of West Africa, New York, 1966, p. 334.

(٥) يبدو أن كلمة الجبهة (Frontier) كانت تعني تاريخيا ما تعنيه اتيمولوجيا (Etymologically) اي ذلك الجزء من المقدمة . ولذلك فان الجبهة لم تستعمل لتعني لفظا مجردا ، كما انها لا تعني خطا ، بل العكس من ذلك تماما . اذ استعملت لتعني مساحة ، هي بمثابة الجزء من الكل . وبالتحديد ذلك الجزء الذي يقع في مقدمة الاقليم . انظر :–
L.D. Kristof, "The Nature of Frontiers and Boundaries" (in) Politics and Geographic Relations, ed. by W.D. Jackson, Washington, 1964, pp. 134 - 35.

اريتريا بالرغم من هزيمتها في عدوا عام ١٨٩٦ (٦) .

ويجب أن يضاف الى ظهور هذه القوى الاوروبية : المتنافسة على مشارف أراضي السودان ، ان منليك الثاني (Menelik) الذي كان ملكا مستقلا على شوا في الحبشة ، قد استفاد من مقتل الامبراطور يوحنا بواسطة جيوش المهدية ؛ وأعلن نفسه نجاشيا او ملكا لملوك الحبشة في عام ١٨٨٩ . ويلاحظ ان النجاشي منليك قد أفصح — ومنذ البداية — عن نواياه التوسعية ، ولا سيما عن طريق تطلعاته الرامية الى مد حدود الحبشة الغربية حتى النيل الابيض (٧) .

ان الطريقة التي سلكتها بريطانيا للوصول لاتفاق بشأن تسوية حدود السودان مع كل من فرنسا (٨) وبلجيكا (٩) ؛ لا تندرج في نطاق هذا الكتاب . ويبقى امامنا ان نتناول الكيفية التي عالجت بها بريطانيا حدود السودان مع كل من ايطاليا والحبشة .

وكما اشرنا سلفا فان ايطاليا وجدت لنفسها مكانا على مشارف السودان الشمالية الشرقية . وبالتالي فقد كان لها ان تشترك مع السلطات

---

(٦) انظر :—

J. Doresse, Ethiopia, London, 1959, p.202;

G.N. Sanderson, "England, Italy, the Nile Valley and the European Balance, 1890-91" The Historical Journal, Vol.7 (1964), pp. 94-119.

(٧) انظر :—

Sanderson, "The Foreign Policy of the Negus Menelik, 1896-1898" Journal of African History, Vol.5 (1964), pp. 87-97.

وراجع ايضا :—

Sanderson, England, Europe and the Upper Nile, 1882-1899, Edinburgh, 1965, pp. 290-312.

(٨) راجع : الفصل الثامن من رسالتنا الاكاديمية ، ص ٥٨١ .

(٩) راجع : الفصل العاشر من رسالتنا الاكاديمية ، ص ٧٢٧ .

البريطانية في تسوية حدود اريتريا مع السودان . وهي الحدود التي اصبحت فيما بعد ، تشكل القسم الشمالي من الحدود المشتركة بين اثيوبيا والسودان . ويرجع ذلك ــ بالطبع ــ للتطورات التي طرات على الوضع القانوني لاريتريا بعد الحرب العالمية الثانية كما سنوضح ذلك في في مجال لاحق من هذا الكتاب .

اما الحبشة على عهد منليك ، فقد تمت معها تسوية الحدود المشتركة بين اثيوبيا والسودان . وهي الحدود التي سنرجع لها فيما بعد ، بالقسم الاوسط والقسم الجنوبي للحدود بين البلدين .

وهكذا يمكننا ان نتناول الاصول الدبلوماسية والقانونية للحدود الشرقية للسودان في ثلاثة أبواب . وهي على التوالي :ــ

١ ــ الحدود بين السودان واقليم اريتريا ، اي القسم الشمالي للحدود بين السودان واثيوبيا بعد عام ١٩٥٢ .

٢ ــ الحدود بين السودان واثيوبيا ، اي القسم الاوسط من الحدود المشتركة .

٣ ــ الحدود بين السودان واثيوبيا ، اي القسم الجنوبي من الحدود المشتركة .

الباب الأول

الحدود بين السودان وإقليم أريتريا

(القسم الشمالي من أثيوبيا)

تستند الحدود الدولية القائمة الآن بين السودان واقليم اريتريا — في اصولها القانونية ، على عدد من الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات . واول هذه الوثائق القانونية ، هي اتفاقية السابع من ديسمبر ١٨٩٨ التي ابرمت بين مصر وايطاليا ، بشأن تعيين (Delimitation) (١) الحدود في القطاع الذي يمتد من راس قصار ، الواقعة على البحر الاحمر ، الى ملتقى نهر امبكتا مع خور بركة . والثانية اتفاقية الاول من يونيو ١٨٩٩ ، الخاصة بالقطاع الذي يبدأ من ملتقى خور امبكتا مع خور بركة ويمتد الى سبدرات . والثالثة اتفاقية السادس عشر من ابريل ١٩٠١ ، التي تحكم قطاع الحدود ، الواقع ما بين سبدرات وجبل ابو جمل . والرابعة هي ملحق معاهدة الخامس عشر من مايو ١٩٠٢ ، المبرم بين بريطانيا وايطاليا واثيوبيا . والخامسة هي بروتوكول الثامن عشر من فبراير ١٩٠٣ ، الذي

---

(١) لقد ظل الكتاب لسنوات عديدة ، يستعملون كلمة (Delimitation) تعيين ، وكلمة (Demarcation) تعليم أو تخطيط ، باعتبار أن الكلمتين مترادفتان . ولقد كان أول من ميز بينهما (McMahon) في نهاية القرن التاسع عشر ، في محاضرته التي قدمها في المعهد الملكي بانجلترا عام ١٨٩٧ . حيث قال : (لقد اخذت كلمة (Delimitation) لتشمل تحديد خط الحدود ، بواسطة معاهدة أو ما شابه ذلك . وكذلك تعريفها كتابة أو شفاهة . واخذت كلمة (Demarcation) لتشمل الوضع الفعلي لتخطيط الحدود على الارض ، وتعريفه بواسطة اعمدة أو اية وسائل محسوسة اخرى .

انظر :—

A.H. McMahon, "International Boundaries" The Journl of the Royal African Society, Vol.84 (1935), p.4 For Mc Mahon's Original address, see Minutes of Proceedings of Royal Institution, Vol.24 (1897), p.224.

تضمن وصف علامات الحدود ، في القطاع الذي يمتد من جبل ابو جمل الى منحنى نهر ستيت ، المواجه لمصب خور رويان ، وهو المعروف ببروتوكول تالبوت ـــ مارتينللي (Talbot - Martinelli)

على ان بداية التطورات الدبلوماسية للحدود بين السودان واقليم اريتريا ، ترجع الى بروتوكول الرابع والعشرين من مارس ١٨٩١ . وهو البروتوكول الذي ابرمته الحكومتان البريطانية والايطالية ، بشأن تحديد نفوذ كل من الدولتين في شرق افريقيا ، في المدى الذي يقع ما بين نهر جوبا على المحيط الهندي ، وتقاطع خط طول ٣٥ درجة شرق مع النيل الازرق (٢) .

ثم وقعت بريطانيا وايطاليا بروتوكولا آخر في الخامس عشر من ابريل ١٨٩١ ، تكملة لتحديد مناطق نفوذهما في شرق افريقيا . وهذا البروتوكول يختص بالقطاع الذي يمتد من النيل الازرق ، الى راس قصار على ساحل البحر الاحمر . وقد عينت المادة الاولى من البروتوكول ، منطقة النفوذ الايطالي (Sphere of Influence) (٣) ، بخط يمتد من راس قصار ، الواقعة على البحر الاحمر ، الى نقطة تقاطع خط عرض ١٧ درجة شمال ، مع خط طول ٣٧ درجة شرق . الى ان يلتقي مع خط عرض ٣٦ درجة و ٣٠ ثانية شمال . ويرسم خط الحدود من نقطة الالتقاء هذه ، في خط مستقيم الى سبدرات ، بحيث يترك هذه في جهة الشرق . ومن هذه القرية (سبدرات) ، يرسم خط الحدود في الاتجاه الجنوبي ، الى نقطة على خور القاش ، تبعد عن كسلا عشرين ميلا انجليزيا ، ليتصل بنهر

---

(٢) انظر :ـ
E. Hertslet, The Map of Africa by Treaty, 3rd ed., London, 1909, p.948

(٣) تحديد مناطق النفوذ (Sphere of Influence) ، هو شكل من الاشكال التي ابتدعها الاستعمار في القرن التاسع عشر ، لفرض سيطرته في بعض الاقاليم ، دون التزامات مادية او قانونية محددة . للمزيد من التفاصيل عن المعنى الذي رمى اليه الاستعماريون ، باستعمالهم هذا التعبير ، والاثار القانونية لهذه البدعة ، راجع الفصل الثاني ، الباب الاول ، من الجزء الاول ، لرسالتنا الاكاديمية .

عطبرة عند خطي عرض ١٤ درجة و ٥٢ ثانية شمال . ثم يذهب خط الحدود ، مع مجرى نهر عطبرة ، الى ان يلتقي مع خور كاكاموت أو (حاصاموت) . ومن هناك يتجه خط الحدود غربا ، حتى يلتقي مع خور لمسن ، ثم يتبع خور (لمسن) حتى التقائه مع نهر الرهد ، الى مسافة قصيرة بين ملتقاه مع خور (لمسن) وتقاطعه مع خط طول ٣٥ درجة شرق . ثم يتبع خط الحدود خط طول ٣٥ درجة شرق ، حتى يلتقي مع النيل الازرق (٤) .

هذا القطاع يمثل النواة الاولى لتعيين الحدود الدولية بين السودان واريتريا . وقد أعطت الفقرة الاولى من المادة الثانية، من هذا البروتوكول، الحق لايطاليا بان تحتل كسلا والاقليم الواقع الى الغرب منها ، اذا اقتضتها الضرورة العسكرية للقيام بذلك . وقد حددت المنطقة التي يجوز لايطاليا احتلالها ، بنقطتين على نهر عطبرة . الاولى هي قوز رجب من ناحية الشمال . والثانية نقطة سميت فورد من ناحية الجنوب . ونصت الفقرة الثانية من ذات المادة ، على ان أي احتلال تقوم به ايطاليا لاقليم كسلا ، هو احتلال مؤقت ، ولا يلغي حقوق الحكومة المصرية على تلك الاراضي . ونصت الفقرة صراحة على ان تظل تلك الحقوق موقوفة ، الى حين ان تصبح الحكومة المصرية في وضع يمكنها من اعادة احتلال الاراضي المعنية . والمقصود بذلك ، الاراضي التي تحد شرقا بخط الحدود الذي تم الاتفاق عليه ، بموجب المادة الاولى من البروتوكول .

وتعهدت ايطاليا بمقتضى المادة الثالثة من البروتوكول ، بالامتناع عن اقامة اية أعمال على نهر عطبرة ، يكون من شأنها التأثير بدرجة محسوسة على كمية تدفق المياه في هذا النهر . هذا وقد اعطت المادة الرابعة من البروتوكول ، الرعايا الايطاليين والاشخاص الذين يأتون تحت الحماية الايطالية وبضائعهم ، حق المرور ، في الطريق الواقع ما بين كسلا والمتمة الاثيوبية ، دون فرض أي ضرائب عليهم أو على بضائعهم .

---

(٤) راجع :

Hertslet, op.cit., p. 1108

وفي العام التالي ، وقعت الحكومتان الايطالية والمصرية ، اتفاق الخامس والعشرين من يونيو ١٨٩٥ . وهو الاتفاق الذي عين بصورة دقيقة ، الحدود التي تفصل الاراضي الايطالية من الاراضي المصرية ، في القطاع الذي يمتد من راس قصاء الى خور بركة (٥).

ولقد نصت المادة الاولى ، من ذلك الاتفاق ، على ان خط الحدود بين مصر واريتريا ، في الاقليم الواقع بين البحر الاحمر وخور بركة ، يتبع خطا ، يبدا من راس قصاء على ساحل البحر الاحمر الغربي ، حتى يلتقي بالفرع الرئيسي لخور قرورة ، على مسافة كيلومتر تقريبا من الساحل . ثم يسير خط الحدود صاعدا ، بمجرى (قرورة) الى نقطة قرورة . ومن هذه النقطة ، يتبع خط الحدود سلسلة الجبال التي تفصل خور (عايت) عن خور (مرب) في الشمال ، وخور (فلكت) عن خور (سالا) في الجنوب . لغاية نقطة على هضبة (هقر نؤوس) . ومن هذه النقطة الاخيرة ، يسير خط الحدود حتى يلتقي بخور بركة . ومن خور بركة ، يذهب خط الحدود في اتجاه مستقيم ، حتى تقاطع خط عرض ١٧ درجة شمال ، مع خط طول ٣٧ درجة شرق .

واهتم اتفاق يونيو ١٨٩٥ ، بتنظيم وضع القبائل شبه الرعوية ، التي تعيش على ، او بالقرب من الحدود . وفي هذا الصدد ، اتفقت الحكومتان على تبعية قبائل هازيدالدوا ، وقيلندا وبيت مالح ، والرشايدة ، وبعض فروع قبيلة البني عامر ، التابعة للشيخ ادريس حمد ، للحكومة المصرية . كما تم الاعتراف بتبعية البني عامر ، التابعين للشيخ على الحسين والشيخ محمد شريف ، للحكومة الاريترية . والتزمت الحكومتان على السماح للقبائل التي تم تنظيم تبعيتها ، بالرعي والزراعة في اراضي كل من الحكومتين ، على اسس تبادلية . مع الاحتفاظ لاي من الحكومتين بالحق في فرض ضرائب معتدلة . وتضمنت المادة الرابعة من الاتفاق ، فقرة تمنع الحكومتين من السماح لاي من القبائل التي تم تنظيمها ، عبور الحدود .

---

(٥) راجع : - Hertslet, op.cit., p. 1108

والاقامة بصفة دائمة في أراضيها ، هربا من رؤسائها . كما أعطت ذات المادة ، الحكومتين حق اتخاذ كل الاجراءات اللازمة لتجريد تلك القبائل من أسلحتهـــا .

ويلاحظ على هذا الاتفاق ، انه ابرم بين الحكومة الايطالية والحكومة المصرية ، وليس بين الحكومة الايطالية والحكومة البريطانية ، كما جاء في صدر الاتفاق . على أن الذي وقع الاتفاق هـــو كتشنر (Kitchener) سردار الجيش المصري في تلك الوقت (٦) . وتبرير ذلك ، هو أن بريطانيا كانت تتولى ادارة علاقات مصر الخارجية في تلك الفترة . كما يلاحظ ان الذي وقع الاتفاق ، نيابة عن الحكومة الايطالية ، هو براتيري ، حـــاكم أريتريا ، لانها كانت قد اصبحت مستعمرة ايطالية .

وبعد عامين من وضع كسلا تحت السيطرة الايطالية ، اضطرت ايطاليا لرفع يدها من قلعة كسلا في عام ١٨٩٧ . ويرجع ذلك للضغـــوط التي كانت تحيط بايطاليا ، من قبل جيوش الخليفة عبد الله من ناحية ، واثيوبيا ــ خاصة بعد هزيمة ايطاليا في عدوا ــ من ناحية اخرى . وأكـــد القرار الخاص بنقل كسلا الى الخديوية ، سريان بروتوكول الخامس عشر من ابريل ١٨٩١ ، فيما يتعلق بالاختصاص السياسي والعسكري في تلك المنطقة . كما أشار بأن مقابر الايطاليين في كسلا ، ستظل كما كانـــت ممتلكات لايطاليا . أما بالنسبة للحدود فلقد تركت مسألة تسويتها للوقت الذي تــراه الحكومتان مناســـبا .

ويبدو أن الحكومتين كانتا حريصتين على تسوية الحدود بـــين السودان واريتريا . اذ أبرمتا اتفاقا في السابع من ديسمبر ١٨٩٨ ، بشأن

---

(٦) كتشنر (Kitchener) هو الذي قاد غزو السودان عام ١٨٩٨ . ثم أصبح حاكمـــا للسودان بمقتضى اتفاقية التاسع عشر من يناير ١٨٩٩ التي أبرمت بين الحكـــومة البريطانية وحكومة خديو مصر . وأصبح كتشنر في مرحلة تالية ممثلا لبريطانيا وقنصلا عاما لها في مصر . ولقد ارتبط اسم كتشنر أيضا بالتسويات الاولية للحدود الدولية بين السودان ويوغنــــدا .

القطاع الواقع ما بين رأس قصاء ، وملتقى نهر امبكتا مع خور بركة . وقد وقعه نيابة عن الحكومتين ، المحافظ المدني لمستعمرة اريتريا من جانب ، ومحافظ سواكن وقائد حامية كسلا من جانب اخر . وهو الاتفاق المعروف باتفاق بارسونس — مارتيني (Parsons - Martini) .

ونصت المادة الاولى ، من الاتفاق ، على ان الحدود بين الاراضي المصرية والاراضي الايطالية ، الواقعة شمال مستعمرة اريتريا ، هي خط يبدأ من نقطة راس قصاء ، ويتجه غربا على طول اكمة (حليباى) و (جابي هيلى) ، حتى يلتقي بمجرى نهر قرورة . ثم يذهب صاعدا حتى هضبة (تجلانيت) . ومن هذه الهضبة الاخيرة ، يسير خط الحدود متبعا جبل (اباينداوا) ، حتى يلتقي بسلسلة الجبال التي تفصل وادي (قرورة طج) في الجنوب عن وادي (عيترار عويرب) في الشمال . ثم يتبع خط الحدود سلسلة الجبال في الاتجاه الغربي . ثم يلتقي بتل (شيباتكولت) . ومن هذا التل الاخير ، يذهب خط الحدود متتبعا سلسلة جبال (سقادطليم) حتى يلتقي شمال جبل (روربيت) بمسافة قليلة ، مع هضبة هجرنووش . ثم يتبع خط الحدود ، الحافة الشمالية لهذه الهضبة الاخيرة حتى قمة جبل (حامويت) . ومن هذا الجبل الاخير ، يسير خط الحدود ، متتبعا خور افتا لغاية أجار افتا . ومنها يذهب الى جبل (حار) عبر اقليم جبلى ، يفصل بين مجرى خور امبكتا الاوسط وخور لورى . ومن هذا الاقليم الجبلي ، يسير خط الحدود ، جنوب خور بركة ، ويلتقي به عند ملتقى الاخير مع خور امبكتا ، متتبعا سلسلة الجبال التي تحيط شمالا بالوادي المنخفض لخور امبكتا .

ويمكننا القول بان الوصف الجديد للحدود ، جاء اكثر دقة من الاوصاف السابقة . وقد تضمن الاتفاق نصا يشير بتكوين لجنة حدود مشتركة ، لتقوم بوضع معالم الحدود التي تم الاتفاق عليها ، وذلك في

---

(٧) راجع :- Hertslet, op. cit. p.1110

ظرف الستة اشهر التالية . وقد تم التصديق على هذا الاتفـــاق ، في السادس والسابع من مارس ١٨٩٩ ، عن طريق تبادل الوثائق بين ممثلي بريطانيا وايطاليا في مصر . ولعل في هذا الاجراء ، ما يؤكد ما اشرنا اليه سلفا ، وهو ان بريطانيا ، كانت تتولى بالفعل ممارسة كـل ما يتصل بشئون مصر الخارجية .

وواصلت الحكومتان في ذات الوقت ، اهتمامهما بأمر وضع تحركات القبائل ، التي كانت تقيم على ، أو بالقرب من الحدود . فابرمتا اتفاقا آخر في السابع من ديسمبر ١٨٩٨ ، بهدف تنظيم الضرائب ، التي تدفعها القبائل السودانية ، التي تقوم بالرعي داخل الاراضي الاريترية .

والقبائل التي شملها الاتفاق هي : الرشـايدة ، والهاسـيري ، والافلاندا ، وبيت معالا . وقد تضمنت الاتفاقية نصا يشير الى تكـوين لجنة مشتركة ، تقوم بتحديد مناطق رعي كل قبيلة من هـذه القبائل ، بالاضافة الى منح حكومة اريتريا الحق في نظر اية طلبات ، قد تتقدم بها بعض القبائل التي لم يشملها الاتفاق .

لا شك ان اتفاق السابع من ديسمبر ١٨٩٨ ، يعكس اهتماما فريدا في نوعه ، اذا ما نظرنا اليه في اطار معاهدات واتفاقيات الحدود ، التي تم ابرامها في القرن التاسع عشر . اذ ان اغلبية كبيرة من معاهدات واتفاقيات الحدود ، التي توصلت اليها الدول الاستعمارية فيما بينها ، قد اهملت او تجاهلت العديد من المبادىء الاساسية في تنظيم وتعيين الحدود (٨) .

---

(٨) لقد شهد شاهد منهم هو اللورد سالسبري عندما قال عند توقيع اتفاق ١٨٩٠ الانجليزي الفرنسي ، الذي وضع اللبنات الاولى للحدود المعاصرة بين نيجيريا وداهومي والنيجر وتشاد : « لقد كنا منشغلين في رسم خطوط على خرائط تتعلق باقاليم لم تطـأها قدم رجل ابيض . ولقد كنا نعطي لبعضنا البعض جبالا وانهارا وبحيرات . وكان العائـق الوحيد الذي واجهنا في تلك التوزيع ، هو اننا لم نكن ندري اين تقع تلك الجبـال والانهـار والبحيرات » .
انظـر :ـ M. MacMichael, The Sudan, London, 1954, p.57; see also
J.C. Anene, The International Boundaries of Nigeria, London, 1970 p.3

مكثيرا ما تسمت معاهدات الحدود مجموعات قبلية الى قسمين . وكثيرا ما حرمت اتفاقيات الحدود مجموعات قبلية من أماكن رعيها التقليدية (٩). ولذلك فان ما تضمنه اتفاق ديسمبر ١٨٩٨ من نصوص ، هو ما تسعى اليه العديد من الدول في عصرنا هذا ، وهي تهتم بتنظيم تحركات رعاياها ، الذين يقيمون على ، أو بالقرب من الحدود المشتركة مع دول اخرى .

كما هو واضح فان الجهود التي تعرضنا لها سلفا ، كانت قاصرة على ما يمكن اعتباره حدودا بين السودان والجزء الشمالي من حدود اريتريا . وهو القطاع الذي يمتد من رأس قصاء على البحر الاحمر ، الى ملتقى نهر امبكتا مع خور بركة .

اما بالنسبة للحدود . بين السودان والجزء الجنوبي من حدود اريتريا . فان اول تعيين لها قد بدا في عام ١٨٩٩ . وهو الذي تضمنه الاتفاق على تعيين الحدود . في القطاع الذي يبدأ من آخر نقطة تم تعيينها ، وهي تقاطع خور بركة مع نهر امبكتا . وينتهي في مبدرات . وقد تم بالفعل بناء ووضع سبعة وعشرين عمودا ، على طول هذا القطاع من الحدود ، بمقتضى اتفاق الاول من يونيو ١٨٩٩ ، المعروف باتفاقية والتر — بونقيفاني (Walter - Bongiovanni) . وقد نص ذلك الاتفاق ، على ان خط الحدود ، يذهب صاعدا مع مجرى خور بركة من نقطة التقائه مع خور امبكتا حتى ملتقاه مع نهر دادا . ومن نقطة التقاء خور بركة مع نهر دادا يتجه خط الحدود صوب الناحية الشمالية الغربية ، متتبعا مجرى نهر دادا ، عند سطح سلسلة تلال اسكيفيا او (اسكيني) . ثم يتجه خط الحدود ، صوب الجنوب ، متتبعا حاجز الجبال الذي يفصل المسيلات ،

---

(٩) وصف هويتلسي Whittlesey الحدود في افريقيا في كتابه الارض والدولة بقوله : (ان الخريطة السياسية لافريقيا ، نتاج للعبة شطرنج دبلوماسية بين القوى الاستعمارية . وقد بدأت تلك اللعبة منذ عام ١٨٨٠ على موائد المجالس الاوروبية ، بواسطة افراد لم يروا افريقيا) .

D. Whitlesey, The Earth and the State. 2nd ed. New York. 1944 p:331

التي تصب مباشرة في خور بركة في الشرق ، عن تلك التي تصب في خور القاش ولا تجويب في الغرب . ويتكون حاجز الجبال هذا ، من سلسلة تلال (اسكينيا ، وكوريب ، ونايات ، وتايت) وجبل (ميــان) واخيرا جبل (بنيغير) . ومن هذا الجبل الاخير ، يتجه خط الحدود في خط مستقــيم تقريبا ، متتبعا سلسلة تلال سبدرات ، التي تتكون من تل تيدلاى وجبل افابجانبيب وجبل كليمانيا وجبل دوبا دوب . ومن هذا الجبل الاخير ــ يتجه خط الحدود الى جبل (كوكاسانا) ، ثم يعبر خط الحدود سلسلة بدرات ، الى قرية سبدرات نفسها ، تاركا السفوح الغربية لجبل شيابابيت في اراضي الســودا ن(١٠) .

ويلاحظ على هذا الاتفاق ، انه ابرم بين حكومة السودان وحكومة اريتريا . وهذا خلافا لما سبقه من اتفاقات . اذ كانت كل الاتفاقات التي تتصل بالسودان ، تبرم بواسطة الادارة البريطانية في مصر باسم الحكومة المصرية . ويرجع هذا التغيير للتطورات الدستورية التي طــرات على الوضـع القانوني للسودان بعد التاسع عشر من يناير ١٨٩٩ .

في هذه الاثناء ، كانت الحكومة البريطانية قد قطعت شوطا بعيدا في مفاوضاتها مع الامبراطور منليك ، بشأن الحدود بين السودان واثيوبيا . وقد عنّ للسلطات البريطانية ان تلتمس راي الحكومة الايطالية ، بشأن الحدود التي اوشك الاتفاق ان يتم بشأنها مع منليك . ويبدو ان الســبب الرئيسي الذي جعل السلطات البريطانية تقوم بذلك الاجراء، هو ان الحدود المقترحة مع اثيوبيا ، ستجري الى الشرق من الخط الذي جاء في بروتوكول ابريل ١٨٩١ . وهو البروتوكول الذي عين مناطق النفوذ البريطانيــة والايطالية كما شرحنا ذلك سلفا . ذلك بالاضافة الى ان من شأن الرد الايطالي ، ان يمكن السلطات البريطانية ، من أن تتحسس الروح العامة

---

(١٠) راجـــع : ــ

Hertslet. op. cit., p.1113

للسلطات الايطالية ، فيما يتعلق بالاستمرار في معالجة الحدود المشتركة بين السودان واريتريا (١١) .

وقد بعثت الحكومة الايطالية ، بمذكرة للحكومة البريطانية ، بتاريخ السادس والعشرين من ديسمبر ١٨٩٩ ، نقلت فيها عدم اعتراضها على الحدود المقترحة بين السودان واثيوبيا (١٢) . وعلى ضوء هذه المذكرات ، مضت السلطات البريطانية في تسوية حدود السودان مع اثيوبيا ، على النحو الذي نبينه في الباب الثاني من هذا القسم . اما فيما يتعلق بالحدود مع اريتريا ، فقد تمكنت الحكومتان البريطانية والايطالية ، من ابرام اتفاق السادس عشر من ابريل ١٩٠١ ، المعروف باتفاق تالبوت — كوللي (Talbot - Colli) . وهو الاتفاق الخاص بتخطيط الحدود في القطاع الذي يمتد من سبدرات الى جبل ابو جمل (١٣) .

ونص الاتفاق على ان يتجه خط الحدود من سبدرات ، في اتجاه مستقيم صوب الجنوب الى جبل اندارياب ، الذي يقع على مسافة ثلاثة كيلومترات تقريبا من الضفة اليمنى تقريبا لخور القاش . ومن جبل اندارياب، يسير خط الحدود في الاتجاه الغربي، الى نقطة على خور القاش،

---

(١١) لقد اقترح الامبراطور منليك على المفاوض البريطاني هارنقتون (Harrington) ، كما سنرى في مجال لاحق ، حدودا بدلا عن الحدود التي تقع الى الجنوب من الخط تومات تودلك . وهي الحدود التي أرست مناطق النفوذ بين بريطانيا وايطاليا ، بمقتضى بروتوكولي الرابع والعشرين من مارس والخامس عشر من ابريل ١٨٩١ ، المبرمين بين بريطانيا وايطاليا ، والحدود المقترحة تقع الى الشرق من خط بروتوكول الخامس عشر من ابريل ، وتبدأ من تودلك بدلا من تومات .
انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية : —
F.O./1·45, Notes exchanged between Lord Curries and the Italian Minister for Foreign Affairs, 6/12/1899

(١٢) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية : —
F.O./403/289, Italian Government Notes, 26/12/1899

(١٣) عثمان صالح سبي ، تاريخ اريتريا ، ١٩٧٠ ، ص ١٠٧ ، وراجع ايضا :
Hertslet, op.cit, p.1115.

تقع جنوب جبل (قلسا) الذي يترك كلية في الاراضي السودانية . ومن هذه المنطقة التي تقع في الضفة اليمنى لخور القاش ، يسير خط الحدود في اتجاه مستقيم ، الى اعلى نقطة في جبل ابو جمل . ومن هذا الجبل ، يذهب خط الحدود في اتجاه مستقيم ، الى نقطة تقع على خط عرض ١٤ درجة و ١٢ ثانية شمال على الضفة اليمنى لنهر عطبرة ، في الاقليم الصغير المسمى (الايجيري) والذي يقع بين اقليمي ايويا او الويا والرميلة شمالا ، واقليم العالم جنوبا . وفي هذه النقطة ، يذهب خط الحدود صاعدا ، مع مجرى نهر عطبرة الرئيسي ، حتى يصل الى النقطة التي يلتقي فيها العطبراوي (١٤) مع نهر ستيت . ويترك خط الحدود عند هذه النقطة مجرى نهر عطبرة ، ويذهب صاعدا مع نهر ستيت ، الى نقطة تقع بين اقليمي (الجريشي) و (ايودا) . ثم يذهب خط الحدود من هذه النقطة ، في اتجاه مستقيم ، صوب الناحية الشمالية الشرقية الى (تودلك) ، تاركا مجموعة الآكام المعروفة باسم جبل (ابلاكلاى) داخل الاراضي الاريترية .

لقد مهد اتفاق تالبوت ــ كوللي ، الطريق لمؤتمر هام عقد في لندن ، بين السلطات البريطانية والايطالية ، في الفترة ما بين الثامن عشر والثاني والعشرين من نوفمبر ١٩٠١ . وكان الغرض الاساسي من المؤتمر ، هو فتح باب المفاوضات بشأن الحدود بين الاقاليم البريطانيــة والاقاليــم الايطالية . بالاضافة الى مسألة تسوية الحدود بين هذه الاقاليم من ناحية، واثيوبيا من ناحية اخرى (١٥) .

ويبدو ان اهتمام المفاوضين الايطاليين ، قد انصب على ضرورة التأكد من تبعية الاراضي ، التي اتخذت شكل متوازى الاضلاع ، الذي انبثق عن اتفاق ابريل ١٩٠١ ، لايطاليا . اما السلطات البريطانية ، فقد انصرف اهتمامها لجعل كل الاراضي ، التي تقيم فيها او تستعملها قبائل الحمران ، داخل اختصاص حكومة السودان . بالاضافة الى التأكيد بأن الخط الذي

---

(١٤) هذا هو الاسم المتعارف عليه في كل المناطق التي يمر عليها نهر عطبرة .

(١٥) يلاحظ ان اثيوبيا لم تشترك في هذا المؤتمر بالرغم من انه يتصل بحدودها .

يمتد من تومات الى تودلك ، يمثل الخط الفاصل بين الاقاليم الواقعة تحت السيطرة البريطانية ، والاقاليم الواقعة تحت السيطرة الايطالية .

وبعد مداولات مطولة ، صدر عن المؤتمر ، اعلان الثاني والعشرين من نوفمبر ، الذي تضمن في فقرته الاولى ، اتفاق الدولتين — البريطانية والايطالية — على ضرورة تكملة تعيين الحدود بين السودان واريتريا . وذلك برسم خط من ابو جمل جنوبا ، حتى ملتقى نهر ام حجر مع نهـر ستيت . كما تضمنت ذات الفقرة اتفاقا ، على ان يقـــوم مندوبان من الطرفين ، بوضع علامات تبين هذا الخط على الارض ، آخذين في الاعتبار المعالم الجغرافية . ونصت الفقرة الثانية من الاعلان ، على نقل الاراضـي الواقعة الى الشرق ، من الخط الذي تم الاتفاق عليه ، الى اريتريا ، بعد موافقة منليك . وهي الاراضي التي سبق ان اعترف بها الامبراطور منليك ، باعتبارها جزءا من الاراضي السودانية . اما الاراضي الواقعة الى الغربية من هذا الخط ، وشمال الخط الذي يمتد من تومات الى تود لك ، والتي تاخذ شكل متوازي الاضلاع ، فقد وافقت ايطاليا على ضمها للسودان . وعلى ضوء هذا الاتفاق ، فقد تم توجيه الحدود بين السودان واثيوبيا ، في القطاع الذي يمتد ما بين نهر ستيت والمتمة ، الى جهة الغرب ، بحيث يترك الى أثيوبيا نوتارا ، والطريق التجاري الذي يمتد من غوندار الى اريتريـــا (١٦) .

واتفقت الحكومتان ، على بذل الجهود الضرورية ، لاقناع منليك للتنازل عن الاراضي ، الواقعة الى الشرق ، من الخط الذي يمتد من تودلك الى مايتيب ، مقابل مد الحدود الاثيوبية . كما اتفقتا على ضرورة عقد اجتماع في روما ، لمتابعة مناقشة تسوية الحدود بين السودان واثيوبيا ، في حالة رفض منليك للتنازل المعني . اما بالنسبة للحدود بـين اريتريا واثيوبيا ، فقد اتفقت الحكومتان على قبول الوضع الراهن (Status Quo)

---

(١٦) راجـــع : — Hertslet, op. cit., p.952.

بالنسبة للاراضي التي تقع الى الشمال من الخط ، الذي يمتد من تومات الى تودلك . وكما سنرى في الباب التالي ، فان الظروف لم تتطلب عقد مؤتمر روما المشـــار اليه .

بقي ان نذكر بان خط الحدود بين اريتريا والسـودان ، والمعـين بمقتضى اعلان ابريل ١٩٠١ ، قد تم تعديله بموجب ملحق معاهدة الخامس عشر من مايو ١٩٠٢ . فقد نصت المادة الثانية ، من ذلك الملحق ، على ان يتم تعديل خط الحدود بين السودان واريتـريا ، المحـدد بواسـطة المندوبين الانجليز والايطاليين ، بموجب اعلان السادس عشر من ابريل ١٩٠١ ، بخط آخر يسير بين سبدرات الى جبل ابوجمل ، ثم الى ملتقى خور ام حجر مع نهر ستيت . وتنفيذا للفقرة الاولى من الاعلان ، فقد قـام مندوبون من حكومة السودان وحكومة اريتريا ، بتخطيط الحدود المشتركة، في القطاع الذي يمتد من جبل ابو جمل الى منحنى نهر ستيت ، المواجه لمصب خور رويان . وقد جاء وصف علامات هذا التخطيط ، في اتفاق الثامن عشر من فبراير ١٩٠٢ ، المعروف ببروتوكول تالبوت ـــ مارتينللي .

وينص البروتوكول ، على ان يبدا خط الحدود ، من اعلى قمة في جبل ابو جمل ، الى اعلى نقطة من مجموعة الاكام المعروفة باسـم البوارق ، التي تبعد عن ابوجمل مسافة اربعة عشر كيلومترا . ومن البوارق ، يمضي خط الحدود في اتجاه مستقيم ، الى الحافة الشرقية لتلال كورايتيبه مارا بأعلى تل في هذه الحافة ، وأعلى تل بهذه المجموعـــة ، وبشكل يجمـل التجاويف المائية من تلال كوارتيب ، تقع الى الغرب من خط الحدود ، أي داخل الاراضي السودانية . ويمضي خط الحدود ، من كوارتيب في اتجاه مستقيم ، الى غيطة الاشجار المشهورة ، التي عند الطرف الغربي للتل المعروف باسم جبل توار . ومن هناك يمضي خط الحدود ، نحو الطريق الواقع بين ام بريقع والحفرة . ويلتقي خط الحدود بهذا الطريق ، عنـد الحافة الواقعة بين ود مزمل والحفرة على مسافة ٥٢٠ متر تقريبا ، من النقطة التي يعبر عندها اقرب مجرى مائي الى الغرب مباشرة ، من الحافة المشار اليها سلفا . ومن النقطة الاخيرة على طريق ام بريقع ــ الحفرة ،

يمضي خط الحدود ، في اتجاه مستقيم الى حنية نهر ستيت ، المواجهة مباشرة مصب نهر رويان (١٧) .

هذا وقد تمت اعادة تخطيط ، وتكثيف ، علامات الحدود في هــذا القطاع ، بعد ثلاثة عشر عاما ، وضمن ذلك التكثيف في اتفاق ابرم في الاول من يناير ١٩١٦ .

ملحوظة : خطوط الحدود التي تضمنتها الاتفاقات والبروتوكولات التي تناولها هذا الباب مبينة في الخريطة التوضيحية رقم (١) .

---

(١٧) انظر : ــ سبي ، المرجع السابق ، ص ١٧٨

خريطة توضيحية رقم ١

الحدود بين السودان واقليم ارتريا

(القسم الشمالي من الحبشة)

١٨٩٨	اتفاق بارسوس ـ مارتيني	— — — — — —
١٨٩٩	اتفاق والتر ـ بونغو فاسي	▪▪▪▪▪▪▪▪▪▪
١٩٠١	اتفاق تالبوت ـ كوللي	. . . .
١٩٠٣	اتفاق تالبوت ـ مارتينللي	—.—.—.—
١٩٠٢	ملحق معاهدة مايو	X•X•X•X•X•

السودان

ارتريا

الحبشة

الباب الثاني

الحدود بين السودان والقسم الأوسط لأثيوبيا

لقد توقعت السلطات البريطانية ، منذ الايام الاولى لغزو السودان، تشوب مشكلات على الحدود مع اثيوبيا . ولقد كان لذلك التوقع ما يبرره ، اذ ان الامبراطور منليك ، كان قد افصح سلفا عن تطلعاته التوسعية . ولعل ابلغ دليل على تلك النزعات التوسعية لمنليك ، انه بعث في العاشر من ابريل ١٨٩١ ، بخطاب في صورة منشور ، لكل القوى الاوروبية ، تحدث فيه عن مسيحيته ، ثم ضمنه ما اعتبره ، وفقا لوجهة نظره ، حدودا لاثيوبيا . وحسبنا ان نذكر بان منليك لم يكتف في خطابه ، بادعاء اغلب الاراضي الواقعة في الجزء الشرقي من السودان ، بل وصلت به نزعاته التوسعية ، لادعاء الحق على الخرطوم ذاتها (١) .

ومما ضاعف من قلق السلطات البريطانية ، ان ايطاليا ، التي كانت تساندها بريطانيا في سعيها لتحقيق تطلعاتها الاستعمارية في اثيوبيا ، قد

---

(١) وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ـ
F.O./304/155, April 1891

وللنص الكامل لخطاب منليك الذي بعث به للدول الاوروبية انظر :ـ
R. Greenfield, Ethiopia, London, 1965, pp.464-5;

وراجع أيضا :ـ
H.G. Marcus, "A History of the Negotiations Concerning the Border between Ethiopia and British East Africa", Boston University Papers on Africa, Vol. 2, 1966, p.240

هزمت في عام ١٨٩٦ ، أمام جيوش منليك في معركة عدوا المشهورة (٢) .
ثم ان فرنسا ، المنافس التقليدي لبريطانيا ، كانت قد بدأت سلفا تحركها نحو النيل من جهة الغرب . وقد خشيت بريطانيا من الاشاعة التي تقول بأن فرنسا قد نجحت في اغراء اثيوبيا ، لكيما تساعدها في تقدمها من ناحية الشرق ، للسيطرة على اعالي النيل ، مقابل ان تلبي فرنسا تطلعات منليك التوسعية (٣) .

وهكذا فقد رأت السلطات البريطانية ، انه من الضروري جدا الوصول الى تفاهم مع الامبراطور منليك (Modus Vivendi) ، خاصة وان جيوش الغزو قد بدأت سلفا تحركها جنوبا نحو السودان . ولتحقيق ذلك التفاهم ، اوفدت الحكومة البريطانية بعثة برئاسة رينيل رود (Rodd) الى الامبراطور منليك في عام ١٨٩٧ .

لقد وجهت وزارة الخارجية البريطانية رود ، بأن ينقل مشاعر الود التي تكنها الحكومة البريطانية لاثيوبيا وحرصها على الحفاظ بعلاقات طيبة معه . كما كلفته بأن يشرح للامبراطور ، طبيعة العمليات التي كانت تقوم بها الحكومة المصرية في ذلك الوقت ، باعتبار انها كانت تهدف فقط ، الى الابقاء على المديريات التي كانت تحت السيطرة المصرية . وهي بالتالي

---

(٢) لقد وقعت ايطاليا معاهدة مع منليك في مايو ١٨٨٩ ، عرفت بمعاهدة اوتشيالي ، وبموجبها فهمت ايطاليا ان الحبشة ، اصبحت تحت حماية ايطاليا . وادى الاختلاف في تفسير المادة (١٧) من هذه المعاهدة ، الى حرب (عدوا) المشهورة . وكان النص الايطالي لهذه المادة يقول : (يجب على الحبشة ان تكون اتصالاتها مع الدول الاخرى عن طريق ايطاليا) بينما يقول النص الامهري (يمكن للحبشة ان تتصل بالدول الاخرى عن طريق ايطاليا) . وقد رفض منليك التفسير الايطالي ، واعلن الغاءها ، الامر الذي قاد للحرب التي انتهت بانتصاره على الجيش الايطالي . وقد انتهت هذه المعركة الفاصلة ، بمعاهدة وقعها الطرفان في اديس ابابا في السادس والعشرين من اكتوبر ١٨٩٦ ، اعترف فيها منليك ، بحق ايطاليا في البقاء في اريتريا . راجع : سبي ، المرجع السابق ، ص : ١٧١–١٧٢ .

(٣) انظر : —
Sir J.R. Rood, Social and Dipomatic Memories, 1884-1901, London, 1923, P.112

غـــير مدفوعة باي عداء نحو اثيوبيا . وتضمنت تعليمات وزارة الخارجية للمستر رود ، استعداد الحكومة البريطانية للاعتراف بحدود أثيوبية ، في المدى الواقع ما بين خطي ١٠ و ١٥ درجة شمال ، شريطة ان لا تزيد هذه الحدود ، عن مناطق نفوذ ايطاليا التي حددها بروتوكول الخامس عشر من ابريـــل ١٨٩١ (٤) .

وبالرغم من أن وزارة الخارجية البريطانية ، قد نبهت المستر رود ، الى ان مسألة حدود إثيوبيا ، على النيل الازرق ، تتصل بصفة أساسية بمصالح مصر ، وان عليه ان يهتدي في مفاوضاته مع منليك ، بنصيحة لورد كرومر (Cromer) التي يجب عليه ان يتزود بها قبل مغادرته القـــاهرة الى أديس ابابا ، فان الحكومة البريطانية كانت موافقة على مـــد حدود اثيوبيا ، حتى ذلك الجزء من النيل الازرق ، الواقع ما بين كركوج وفامكا ، اذا كان ذلك ضروريا للحصول على تحالف وتعاون منليك ضد قـــوات المهديــــة (٥) .

وعندما بدات المفاوضات بين منليك ورود ، وضح للاخير بأن اقصى التنازلات ، التي وجهته وزارة الخارجية بالتفاوض في نطاقها ، هي اقـــل بكثير من الاراضي التي يدعي منليك تبعيتها له . ولم يقف الامر عند هـــذا الحد ، بل ان منليك افصح عن رغبته في الاحتفاظ باراض أخرى ، لم يسبق له ان ادعى ملكيتها . وهكذا تاكد للمستر رود عدم جدوى الاستمرار في المفاوضـــات مع منليـــك (٦) .

وقد بعث العقيد ونجت (Wingate) ، الذي كان ضمن اعضاء بعثة رود ، بتقرير مفصل الى وزارة الخارجية البريطانية ، أوضح فيه ان منليك

---

(٤) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية : —
F.O./403/255, Salisbury to Rodd, 24/2/1897

(٥) راجع وثيقة وزارة الخارجية البريطانية المشار اليها اعلاه .

(٦) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية : —
F.O./403/255, Rodd to Salisbury, 14/5/1897

لم يقم باحتلال فعلي للاقاليم التي كان يدعيها . ويبدو ان السبب في ذلك يعود ، الى أنه كان حريصا على عدم فتح جبهة جديدة مع الخليفة عبدالله . وقد حذر ونجت في تقريره ، من المخاطر التي قد تنشأ ، اذا مـا بـدات السلطات البريطانية مفاوضات بشأن حدود اثيوبيا الغربية ، في تلـك الظروف . ولكنه نبه في ذات الوقت ، الى ان تبدأ المفاوضات بعد هزيمة قوات الخليفة عبد الله . اذ ان من شـان ذلـك ، ان يحقـق للمفاوض البريطاني سندا معنويا ، يمكنه من توضيح دعواه بصورة واضحـة وقاطعة ، وهو الشيء الذي لم يكن متوفرا في ذلك الوقت (٧) .

وعلى ضوء المعلومات التي وصلت من بعثة رود ، قررت الحكومة البريطانية تأجيل مسالة المفاوضات الخاصة بالحـدود مع اثيوبيـا . واستجابت الحكومة البريطانية لاقتراح رود ، فقررت تعيين ممثل مقيم في اديس ابابا ، ليتولى معالجة المشاكل القائمة او المعلقة مع اثيوبيا . وقد تم بالفعل تعيين المستر جون هارنجتون (Harrington) الذي كـان قنصلا في زيلع ، وكيلا للحكومة البريطانية في العاصمة الاثيوبية (٨) .

ومنذ الايام الاولى لوصـول هارنجتون لاديس ابابا ، وضح له ان منليك كان ملما ، بالمضمون القانوني للحيازة الفعلية بالنسـبة لمنازعات الحدود . وانه كان مدركا ، بأن الحيازة الفعلية هي سند ضروري لاقناع الدول بادعاءاته الواسعة . ومن جانب آخر ، تبين لهارنجتون ، ان منليك ،

---

(٧) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ــ

F.O./403/255, Memo by Wingate, 9/5/1897

العقيد ونجت هو الذي اصبح فيما بعد حاكما عاما للسودان ، ولقد كان له ايضا دوره البارز في التسويات الاولية للحدود بين السودان ويوغندا . انظر وثيقة وزارة الخارجيـة البريطانيـة :ــ

F.O./407/177, Wingate to Kitchener, Enclosure in No.449/21/10/1911

(٨) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية : ــ

F.O./403/255, Salisbury to Cromer, 27/11/1897

كان لديه انطباع بأن بريطانيا ، قد قبلت بتطلعاته التوسعية ، التي سبق له أن ضمنها فيخطابه المشهور ، الذي وزعه على الدول الاوروبية عام ١٨٩١ . ويقوم انطباعه ، على اساس ان بريطانيا لم تحتج على ما جاء في ذلك الخطاب . وكما قال هارنجتون ، فان منليك اخذ يسعى لتحقيق تطلعاته التوسعية على ذلك الاساس ، الى ان يصطدم بمن يوقظه من احلامه (٩) .

وهكذا برزت الصلة الوثيقة ، بين حتمية الانتصار العسكري على جيش الخليفة عبدالله في السودان ، ومسألة تسوية حدود السودان مع اثيوبيا . اذ ان من شأن ذلك الانتصار ، تحقيق الوجود البريطاني في السودان ، وبالتالي امكانية وضع حد لاطماع منليك . على ان منليك ، استغل بدوره ضعف الخليفة عبدالله في تلك الفترة وانشغاله بصد جيوش الغزو القادمة من الشمال ، فتحرك من جهة المتمة ، وتمكن من احتلال بني شنقول قبل سقوط ام درمان (١٠) .

ولقد كان لهزيمة الانصار في كرري ، وسقوط ام درمان بعد فترة وجيزة ، اثره على مسار الاحداث على الحدود بين السودان واثيوبيا . ويبدو ان منليك كان يتوقع من السلطات البريطانية ، تحريك مسألة الحدود مباشرة ، بعد ان تأكد لها الانتصار في السودان . لكن هارنجتون ، وكيل الحكومة البريطانية في اديس ابابا ، لاذ بالصمت ، وفقا لما تلقاه من تعليمات مسبقة من وزارة الخارجية البريطانية . فلقد كانت الاستراتيجية التي وضعتها الدبلوماسية البريطانية في تلك الفترة ، تقوم على اساسين :

---

(٩) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :—
F.O./1/34/Harrington to Walker, 11/5/1898

(١٠) G.N. Sanderson, "Contribution from African Sources to the History of European Competition in the Upper Valley of the Nile", Journal of African History, Vol. 1, 1962, p.85

اولهما العمل على فرض الوجود الاستعماري الجديد في الاراضي السودانية . وفي هذا الصدد ، تمكنت القوات الغازية من احتلال القضارف ، والروصيرص في آخر ديسمبر ١٨٩٨ .

اما الاساس الثاني ، فهو اجبار منليك على ان يبدأ بتقديم الحل الاول لتسوية الحدود ، حتي تتمكن السلطات البريطانية من معرفة أقصى ما يتطلع اليه (١١) .

لقد كان للاستراتيجية التي اخذت بها بريطانيا في معالجة الحدود ، اثرها السيء على نفسية منليك ، خاصة وانه كان حريصا على ان يظهر في صورة القوي ، وليس بمظهر الملتمس . ولقد بلغ الضيق بمنليك مداه ، عندما عرف ان صمت بريطانيا ، قد اقترن بمد سلطانها على اراض كان يعتبرها من الاراضي التابعة له . ولقد انصب اهتمام منليك ، على الروصيرص بصفة خاصة دون القضارف ، باعتبارها مدينة استراتيجية بالنسبة لمن يريد السيطرة على ذلك الجزء من النيل الازرق (١٢) .

وهكذا اضطر منليك لتحريك الموضوع ، فاستدعى هارنجتون ، واخبره بأن كل الاراضي التي تقع بين خطي عرض ١٤ و ٢ درجة شمال ، والنيل الابيض من ناحية الغرب هي جزء من ممتلكاته . ولقد رد عليه هارنجتون ، بان انجلترا ، باعتبارها الحامية والمسيطرة على المصالح المصرية ، قد أفصحت سلفا عن نيتها على استعادة كل مديريات مصر المفقودة . ولم يقتنع منليك بما سمع ، وربما ظن ان ما قاله هارنجتون ، كان نوعا من التكتيك ، فكلف الفريد اليسق (Alfred Ilg) ، مستشاره للشئون الخارجية ، بان يتحسس له موقف بريطانيا الحقيقي . وعلى ضوء ذلك التوجيه ، التقى الفريد هارنجتون ، وطلب منه ان تبدأ المفاوضات

---

(١١) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :—
F.O./403/255. Salisbury to Harrington, 6/10/1898.

(١٢) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :—
F.O./1/35/Harrington to Rodd, 23/11/1898.

على اساس الاقتراح الذي سبق ان فكره له الامبراطور منليك . ورد عليه هارنجتون ، بان الاراضي التي يدعيها منليك ، لم يسبق له ان قام بالسيطرة عليها . وبالتالي فان ما قاله الامبراطور يعتبر اقتراحا مضحكا وغير مقبول . وهكذا لم يخرج مستشار الامبراطور للشئون الخارجية ، بشيء يمكن ان يرضي تطلعات منليك (١٣) .

وبعد ان تاكد للسلطات البريطانية ، الوجود البريطاني على مناطق الحدود ، وجهت وزارة الخارجية البريطانية هارنجتون ببدء المفاوضات . وطلبت منه ، ان يؤكد للامبراطور منليك ، بان بريطانيا ليس لديها النية في احتلال اي من الاراضي التي ظلت دائما تابعة للحبشة . لكن بريطانيا حريصة في ذات الوقت ، على كل الاراضي ، الواقعة ما بين الحبشة والنيل ، والتي كانت تابعة لمصر . وتضمنت توجيهات وزارة الخارجية البريطانية ، استعداد بريطانيا لاي اقتراح ياتي من منليك ، بشان اجراء تعديلات على الحدود القديمة (١٤) .

وبدات المفاوضات بين الطرفين في ابريل ١٨٩٩ . وقد استهلها منليك بتاكيد تمسكه بالحدود الاثيوبية ، التي سبق أن عبر عنها لكل القوى الاوروبية في عام ١٨٩١ . وكان من راي الامبراطور ، ان بريطانيا قد قبلت تلك الحدود ، على اساس ان الصمت على ما جاء في ذلك الخطاب ، يعني القبول بما جاء فيه . ثم قام منليك بعد ذلك ، بمعاتبة بريطانيا لانها قامت باحتلال اراض كان قد رفرف عليها العلم الاثيوبي . بالاضافة الى انها اماكن ، كانت تابعة لاثيوبيا ، في التاريخ القديم وغابر العصور . ورد عليه هارنجتون ، بان بريطانيا لم تقبل منشوره ، الذي بعث به اليها ولغيرها في عام ١٨٩١ . وانه ــ اي منليك ــ استغل انشغال بريطانيا مع الانصار لمصلحته ، فقام بمد حدوده داخل الاراضي السودانية . واما عن

---

(١٣) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية المشار اليها سلفا .

(١٤) انظر وثيقه وزارة الخارجية البريطانية : ــ
F.O./403/275, Harrington's Instructions, 24/11/1898.

الاعتداد بالتاريخ القديم في حيازة الاراضي ، فقد أكد هارنجتون ، بأن ذلك لا يعني كثيرا في المفاوضات التي كانوا بصددها . واضاف أن بلاد منليك في ذلك الوقت ، ليست هي بالضرورة اثيوبيا التي كانت في التاريخ القديم . وانتهى الاجتماع الاول ، بالاتفاق على ان يقدم هارنجتون ، في الاجتماع الثاني ، خريطة توضح في شيء من التفصيل ، الاراضي التي ترى بريطانيا انها كانت تابعة لمصر (١٥) .

وفي الاجتماع الثاني ، أتى هارنجتون بخريطة ، رسم عليها بالطباشير خطا ازرق . وقد فصل الخط بعض المراكز ، الواقعة داخل اثيوبيا ، عن مراكز اخرى في السودان . والمراكز التي ادخلها الخط في السودان هي : الحمران والقلابات ودار السوماتي ودار جيبا ودار جاموس وبني شنقول .

ووضح من الوهلة الاولى ، ان اهتمام منليك كان منصبا على بني شنقول . ويمكن رد اهتمام منليك ببني شنقول ، الى عدة اسباب : اهمها انه كان يتطلع للذهب الذي اشتهرت به المنطقة ، والاستفادة من موقعها الاستراتيجي ، بالنسبة للملاحة في ذلك الجزء من النيلين الازرق والابيض ؛ بالاضافة الى انها كانت تمثل منفذا تجاريا لكل من السودان واثيوبيا . ويبدو ان هارنجتون قد راى ، ان لا يقفل باب المفاوضات . ولذلك اكتفى بأن اخبر منليك ، بأن بريطانيا لا تستطيع التخلي عن بني شنقول ، ولكنها على استعداد للوصول الى تسوية تتناسب ورغباته (١٦) .

في هذه الاثناء ، فكر هارنجتون ، في اللجوء الى استعمال القوة ؛ لفرض الحدود على منليك ، بما فيها بني شنقول . ولكنه عدل عن فكرته ، على اساس ان ذلك قد يخلق المزيد من الشكوك نحو بريطانيا ، الامر الذي قد يدفع منليك للتحرك نحو دائرة النفوذ الفرنسي . وهكذا جاء هارنجتون

---

(١٥) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :
F.O./1/36, Harrington to Rodd, 15/4/1899

(١٦) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية المشار اليها اعلاه .

للاجتماع الثالث ، مع منليك ، وهو يحمل الحل لاحدى القضايا المطروحة ، وهو أن تقبل بريطانيا اضافة بني شنقول الى اثيوبيا ، مقابل كفالة حق التنجيم عن الذهب للراسمالية البريطانية . وقبل منليك الاقتراح ومن ثم بدا الطرفان ، في معالجة آخر عقبة في الوصول الى تسوية نهائية للحدود ، وهي تحديد تبعية مدينة المتمة . ويلاحظ ان منليك قد لجأ في معالجتها ، الى اسلوب اللين والمهادنة . فقد طلب من هارنجتون ، ان ينقل الى الحكومة البريطانية ، بانه لا يرغب في ادعاء المتمة ، باعتبارها حقا من حقوقه ، ولا يريد اية مشكلة بالنسبة لها . ولكنه يريد ان يلتمس من الحكومة البريطانية ، باسم الصداقة ، ان تسمح له بضم المتمة لسببين : اولهما ، لانها ماهولة بمسيحيين . والثاني ، ان الملك يوحنا قد قتل فيها ، وان دماء الكثيرين من مواطنيه قد أريقت فيها (١٧) .

ويبدو ان هارنجتون ، لم يكن مقتنعا بالاسباب التي ذكرها منليك بالنسبة للمتمة . وقد اشار في خطابه ، الذي بعث به الى اللورد كرومر ، بان تعلق منليك بالمتمة ، ليس امرا عاطفيا ، كما حاول أن يضفي عليه تلك الصفة . وقد احال كرومر الامر الى رود ، الذي اصبح سيرا ، باعتباره حجة في كل ما يتعلق بحدود السودان مع أثيوبيا . وقد كان من رأي السير رود ، ان تحتفظ بريطانيا ، بالمتمة الجديدة لان فيها ما يهم بريطانيا ، وهو التلمة . على ان يعطي منليك ، المتمة القديمة التي تقع الى الشرق من خور ابو نقارة ، خاصة وانه مهتم بالمركز التجاري . وقبل منليك هذا الحل . وانتهت بذلك عقبة في طريق الوصول لتسوية بشأن الحدود بين السودان واثيوبيا (١٨) .

لقد كانت الحكومة البريطانية راضية ، بصفة عامة ، عما وصل اليه هارنجتون ، في مفاوضاته مع منليك . فلقد شملت الحدود المقترحة ،

---

(١٧) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية .
F.O./403/284, Harrington to Cromer, 26/5/1899

(١٨) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ـ
F.O./403/284 Memo by Rodd, 4/8/1899

اغلب الاراضي التي فقدتها مصر ، باستثناء بني شنقول . ذلك بالاضافة ، الى ان ما اضيف الى الحبشة ، كان محورا لخلافات بين مصر والحبشة . اذ أن الحدود ، لم يسبق لها أن عينت تعيينا دقيقا . على أن قبول الحكومة البريطانية النهائي ، للتسوية المقترحة ، قد أصبح معلقا على شرطين :

اولهما هو معرفة وجهة نظر ايطاليا ، فيما تم الاتفاق عليه مع منليك . اذ ان خط الحدود المقترح ، قد جرى الى الشرق من الحدود المعينة في البروتوكول الانجليزي — الايطالي ، الذي ابرم في عام ۱۸۹۱ .

أما الشرط الثاني ، فهو ضرورة القيام بمسح للحدود . اذ ان المعلومات التي كانت متوفرة عن الحدود حتى ذلك الوقت تعتبر ضئيلة جدا (۱۹) .

وعلى ضوء ذلك ، قامت الحكومة البريطانية ، باجراء الاتصالات اللازمة مع الحكومة الايطالية . وقد وافقت الاخيرة ، عن طريق المذكرات التي تبودلت في نوفمبر ۱۸۹۹ ، على تعديل بروتوكول ۱۸۹۱ في المنطقة الواقعة الى الشمال والجنوب من تومات (۲۰) .

من جانب آخر ، شرعت الحكومة البريطانية في جمع اكبر قدر من المعلومات عن مناطق الحدود . ولتحقيق تلك الغاية ، قامت بتكوين فرقتين لتقوما بمسح الحدود ، أولهما برئاسة الكابتن أوستين (Austin) ، الذي كلف بمسح الجزء الجنوبي من الحدود المشتركة بين السودان واثيوبيا ، لما له من المام خاص بشرق افريقيا . والجزء الذي عني به أوستين ، يمتد

---

(۱۹) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية : —
F.O./1/44, Memo by Harrington, 11/8/1899

(۲۰) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية : —
F. O./403/284, Curie to Salisbury, 27/11/1899.

من نهر السوباط جنوبا الى بحيرة رودلف (٢١) .

اما الفرقــة الثانية ، فقد كانت برئاســة الميجور جوين (Gwynn) الذي كلف بمسح القسم الواقع ما بين النيل الازرق ونهر السوباط . وكان الميجور جوين قد قام برحلة استطــلاعية ما بين ١٨٩٩ ـــ ١٩٠٠ ، فــي المنطقة الواقعة بين القلابات وجبل هورماك (٢٢) . ونسبة الى ان الجزء ، الذي كلف الميجور جوين بمسحه، هو الذي كان محلا للنقاش والمفاوضات، التي جرت بين هارنجتون ومنليك ، فقد كان تالبوت ، مدير المخابرات في الجيش المصري في ذلك الوقت (٢٣) ، حريصا على تزويد الميجور جوين بتعليمات معينة تتعلق بمهمته . ومن اهم تلك التعليمات ، ان يتاكد الميجور جوين ، من حدود النفوذ الاثيوبي وتوضيح ذلك على الخريطة . بالاضافة الى التاكد من مدى صحة الخريطة ، التي استعملها هارنجتون في مفاوضاته مع منليك . كما طلب منه ان يعنى بتعريف وتحديد الحــدود الاقليمية للقبـــائل .

هذا وقد حرص الميجور جوين بدوره ، على كل التعليمــات التي صدرت اليه من مدير المخابرات . ومن اهم ما وضح له ، عــدم وجــود تنظيمات قبلية على الحدود ، بالمعنى الذي كان مفهوما او متوقعا لــدى السلطات البريطانية . ولعل ذلك هو السبب الذي جعل الميجور جوين ، ينصرف الى التركيز على ان تتبع الحدود المقترحة المعالم الطبيعية . وبعد

---

(٢١) راجــع :
H.H. Austin, "Survey of the Sobat Region", Geographical Journal, Vol.17(19.1), pp.495 - 512.

(٢٢) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ـ
F.O./403/299, Report dated 26.5.1900.

وانظــر كذلــك : ـ
C.W. Gwynn, "Anglo-Abyssinian Frontier", The Royal Engineers Journal, Vol.31 (1901), pp. 190-91

(٢٣) اصبح تالبوت فيما بعد مديرا لمصلحة المساحة في السودان .

ان انتهى جوين من مهمته ، سافر الى لندن حيث أعد تقريره . ثم عاد مرة اخرى في معية هارنجتون ، ليساعده في انهاء مهمته الرامية للوصول لحدود اكثر دقة مع اثيوبيا (٢٤) .

وهكذا وبعد ان اصبح الطريق ممهدا لابرام الاتفاق مع منليك ، خاصة وان منليك قد بدا عليه القلق ، بسبب التاخير الذي اقترن بابرام الاتفاق ، ظهرت فجاة عقبة جديدة في سبيل تسوية الحدود . فقد وضح ان المذكرات، التي تم تبادلها بين الحكومة البريطانية والحكومة الايطالية ، والتي أشرنا لها سلفا ، والخاصة بتعديل بروتوكول عام ١٨٩١ ، لم تصل منها صورة الى ممثل ايطاليا المقيم في اديس ادبابا من حكومته . وعلى ضوء ذلك ، قام ممثل ايطاليا ، بالاتصال بالامبراطور منليك ، وطلب منه عدم توقيع المعاهدة التي كانت معدة للتوقيع . وذلك لحين ان تتمكن بريطانيا وايطاليا، من تسوية الحدود بين السودان واريتريا ، في القطاع الواقع بين القلابات وتودلك . وقد قبل منليك ، طلب ممثل ايطاليا ، وفضل عدم توقيع المعاهدة ، قبل ان تصل بريطانيا وايطاليا لاتفاق ، بشأن ما بينهما من خلاف على الحدود (٢٥) .

ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل ازداد تشعبا ، بان برزت في هذه الاثناء ، مشكلة جديدة بالنسبة للمذكرات التي سبق ان تبادلتها الحكومة البريطانية مع الحكومة الايطالية في نوفمبر ١٨٩٩ . فلقد وافقت الحكومة الايطالية ، على ما جاء في تلك المذكرات ، اعتمادا على الخريطة الكروكية التي قدمتها الحكومة البريطانية للحدود . ويبدو انه قد تبين للسلطات الايطالية ، فيما بعد ، ان تلك الخريطة قد تضمنت بعض المفارقات . فلقد جاء موقع قرية ام بريقع ، وفقا للخريطة ، على مسافة عدة اميال الى الشرق ، من الموقع الحقيقي لام بريقع الواقعة بالقرب من نهر ستيت .

---

(٢٤) راجــع : ــ
E.W.C. Sanders, The Royal Engineers in Egypt and the Sudan, 1937, p.440.

(٢٥) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ــ
F.O./403/312. Harrington telegram in Cromer to Lansdowne, 2/5/1902

ولم يكن ذلك ، هو السبب الكافي ، لخلق مشكلة بين الدولتين الاوروبيتين . فالخريطة التي تقدمت بها السلطات البريطانية ، هي خريطة كروكية اصلا . ومن هنا فان عدم الثقة كان واردا بل ومتوقعا . ولذلك فان الامر كان مبررا ، من وجهة النظر الايطالية ، بسبب اخر . فلقد وضح للسلطات الايطالية ، ان قبولها لمحتوى مذكرات ١٨٩٩ ، من شأنه أن يحرم ايطاليا من طريق تجاري مع اثيوبيا . ذلك بالاضافة الى عامل استراتيجي آخر ، وهو ان ايطاليا ، كانت حريصة كل الحرص بأن تكون على صلة قريبة من وسط الجزء الشمالي من اثيوبيا . باعتبار ان مثل هذا القرب ، ربما يساعدها كثيرا في ضم الجزء الاوسط من اثيوبيا اليها ، خاصة وقد بدأت مظاهر التفتت تظهر في اثيوبيا . وقد قررت السلطات البريطانية انهاء هذه المشكلة بصفة عاجلة على النحو الذي اوضحناه في الباب الاول ، حتى لا تتيح المجال الى منليك ، للتنصل مما تم الاتفاق بشأنه . بالاضافة الى قلقها من ان تستثمر فرنسا ذلك الخلاف لمصلحتها (٢٦) .

وهكذا تمكن هارنجتون ، من الوصول لاتفاق مع الامبراطور منليك ، بشأن الحدود بين السودان واثيوبيا . وهو الاتفاق الذي جاء في معاهدة الخامس عشر من مايو ١٩٠٢ ، المبرمة بين الحكومتين البريطانية والاثيوبية .

فماذا عن تلك المعاهدة التي ظلت تحكم الحدود المشتركة بين السودان واثيوبيا منذ بداية هذا القرن ؟ (٢٧)

يجدر بنا أن نشير بداية الى أن معاهدة الخامس عشر من مايو ١٩٠٢ ، قد عالجت مسائل تتصل بالحدود مباشرة ، واخرى تتصل او تتعلق بالحدود بطريقة غير مباشرة .

---

(٢٦) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :-
F.O./403/312, Memo by Wingate, 9/5/1901

(٢٧) راجع هرتسليت المرجع السابق ص ٤٣١ .

اما عن المسائل التي تتصل بالحدود مباشرة ، فقد عينت المعاهدة الجزء الاوسط من الحدود المشتركة بين السودان وأثيوبيا . وهو القطاع الذي يبدأ من تقاطع حدود السودان ، مع الحدود الاريترية الاثيوبية ، على نهر ستيت ، ويمتد جنوبا الى تقاطع خط عرض ٦ درجة شمالا مع خط العرض ٣٥ درجة شرقا . وقد عرفت المادة الاولى من المعاهدة ، الحدود في هذا القطاع ، بالخط الاحمر المزدوج ، الذي تم توضيحه في الخريطة المرفقة مع المعاهدة . ويبدا الخط الاحمر ، من خور ام حجر ، مرورا بالقلابات ، فالنيل الازرق ، فنهر البارو ، فنهر البيبور ، فنهر اكوبو ، ليصل الى ميليلي (٢٨) . ومن هناك الى تقاطع خط عرض ٦ درجة شمالا مع خط طول ٣٥ درجة شرقا .

ونصت المادة الثانية من المعاهدة ، على تكوين لجنة حدود مشتركة ، لتقوم بوضع معالم الحدود التي تم الاتفاق عليها . وقد طلب من اللجنة بان تقوم باخطار الدولتين المتعاقدتين بعد الفراغ من مهمتها .

اما عن المسائل ، التي تقترن او تتعلق بالحدود بطريقة غير مباشرة ، فقد تعهدت اثيوبيا بموجب المادة الثالثة ، من المعاهدة ، على عدم اقامة اي اعمال ، على النيل الازرق او على بحيرة تانا ، او على السوباط ، يكون من شانها التاثير على مياه النيل ، الا بعد الاتفاق مع الحكومة البريطانية وحكومة السودان .

ونصت المادة الرابعة ، على ان الامبراطور منليك ، قد التزم على نفسه ، بأن يسمح للحكومة البريطانية وحكومة السودان ، باختيار قطعة من الارض مجاورة لاتانق ، على نهر بارو ، ذات واجهة على النهر ، لا يتجاوز طولها الفي مترا كما لا تتجاوز مساحتها اربعمائة هكتارا .

---

(٢٨) يطلق على ميليلي في بعض الخرط والوثائق اسم النمي ، أو هيليلي ، او الميمي ، او شامشار . وكل الالفاظ تعني نقطة واحدة وان تعددت الاسماء .

لاستئجارها لحكومة السودان ، بغرض ادارتها كمحطة تجارية ، واحتلالها طوال المدة التي يبقى فيها السودان خاضعا للحكم الانجليزي المصري . وقد تم الاتفاق بين الطرفين المتعاقدين ، على أن لا تستعمل قطعة الارض المستاجرة ، لاي غرض سياسي او عسكري .

ووافقت الحكومة الاثيوبية ، بمقتضى المادة الخامسة من المعاهدة ، بان تمنح الحكومة البريطانية وحكومة السودان ، الحق في تشييد خط سكة حديد بين السودان ويوغندا عبر الاراضي الاثيوبية .

لقد ذكرنا سلفا ، ان المادة الثانية من المعاهدة ، قد نصت على تكوين لجنة مشتركة لتقوم بوضع معالم الحدود على الارض . ولقد قام الميجور جوين منفردا ، بتلك المهمة في الفترة ما بين ١٩٠٢ و ١٩٠٣ . اذ وضع الميجور جوين عددا من علامات الحدود على الارض . كما قام بتوضيح وشرح الحدود ، للشيوخ المحليين ، على طول القطاع الذي يمتد من القلابات ، حتى ملتقى نهر ستيت مع خور رويان . وكذلك على القطاع الذي يمتد من القلابات جنوبا ، الى النيل الازرق ، فبداية نهر قاري ، فنهر البارو ، ونهر البيبور ونهر اكوبو . وكانت آخر نقطة وصل اليها الميجور جوين هي علامة حديدية قام بوضعها ، في ملتقى نهر اكوبو مع نهر البيبور على الضفة الشمالية من نهر اكوبو . وقد اشار الميجور جوين في وصفه العام للحدود ، لاتجاه الحدود ، من آخر نقطة وصل اليها حتى ميهلي ، بقوله : « ان الحدود ستتبع منتصف نهر أكوبو الى نقطة تحدد فيما بعد بالقرب من ميهلي » (٢٩) .

هذه هي الظروف الدبلوماسية ، والخلفيات القانونية ، التي اتصلت بمعاهدة الخامس عشر من مايو ١٩٠٢ ، التي تحكم القسم الاوسط من

---

(٢٩) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :—

F.O./141/378, Gwyon's General Report on the Sudan Abyssinia Frontier (Delimitation) Endosure 3 in No.1, 27/6/1903.

الحدود المشتركة بين السودان واثيوبيا . ولقد نشـأت خلافات بـين السودان واثيوبيا ، بالنسبة الى تعيين الحدود ، اي معاهدة ١٩٠٢ . وكذلك بالنسبة لوضع معالم الحدود ، اي التخطيط الذي قام به الميجور جوين في أواخر ١٩٠٢ واوائل ١٩٠٣ ، والذي اشتهر ببروتوكول جوين لعام ١٩٠٣ . وقد تطورت تلك الخلافات في الستينات ، الى ما يمكن اعتباره نزاعا على الحدود بين البلدين . وهذا ما سيكون محل نقاشنا بالتفصيل في القسم الرابع من الكتـاب .



الباب الثالث

الحدود بين السودان والقسم الجنوبي لأثيوبيا

يتكون القسم الجنوبي ، في الحدود المشتركة بين السودان واثيوبيا ، من القطاع الذي يمتد من تقاطع خط عرض ٦ درجة شمالا ، مع خط طول ٣٥ درجة شرقا ، ومنه جنوبا حتى بحيرة رودلف .

لقد اقترن تعيين الحدود في هذا القسم ، بالتسوية العامة ، التي تمت في مستهل القرن العشرين ، للحدود المشتركة بين جنوب الحبشة ومع ما كان يسمى بشرق افريقيا البريطانية . وكانت البداية في منتصف عام ١٩٠٢ ، عندما قررت وزارة الخارجية البريطانية ، ايفاد المستر بوتر (Butter) والكابتن مود (Maud) ، لاستكشاف الحدود الجنوبية للحبشة . وكان الهدف من ذلك هو جمع المعلومات ، التي من شأنها أن تمكن هارنقتون ، من المضي قدما في تسوية الحدود المشتركة بين شرق افريقيا البريطانية والحبشة (١) .

وقد غادر الاثنان انجلترا في سبتمبر ١٩٠٢ ، ليلتقيا بمساحين آخرين قادمين من الهند في عدن ، وتحركوا منها الى اثيوبيا عن طريق

---

(١) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية : —
F. O. C. P. 8235, Harrington to Lansdowne, 28/9/1903.

وراجع ايضا : —
A. E. Butter, the Survey of the Proposed Frontier Between British East Afica and Abyssinia (with a map), In Africa No, 13 (1904) .

جيبوتي . ووفقاً لتعليمات وزارة الخارجية البريطانية ، فقد ركز الكابتن مود ، على مسح وكتابة تقرير ، عن المنطقة الواقعة الى الشرق من بحيرة رودلف ، والتي تمتد حتى نهر تنالي ، وهو فرع من نهر جوبا ، الذي ينساب جنوبا ليصب في المحيط الهندي . هذا وقد كانت وزارة الخارجية البريطانية ، قد زودت الكابتن مود ، بصورة من الخريطة التي كسان هارنقتون ، قد رسم عليها باللون الازرق ، ما يمكن ان يكون حدودا بين السـودان واثيوبيا (٢)

وعلى ضوء المعلومات ، التي جمعتها بعثة الاستكشـاف ، قـام هارنقتون ، والمستر هولر القائم بالاعمال البريطانيـة في اديس ابابا ، بمفاوضات مكثفة مع السلطات الاثيوبية ، انتهت بابرام معاهدة السادس من ديسمبر ١٩٠٧ ، بين الحكومتين البريطانية والاثيوبية ، بشأن الحدود بين شرق افريقيا البريطانية ويوغندا من ناحية ، واثيوبيا من ناحية اخرى . وقد الحقت بالمعاهدة ، خريطة ، وضحت فيها باللون الاحمر ، الحدود المقترحة ، والتي تم تعيينها ، ابتداء من ملتقى نهر داوا مع نهر فانلا في شرق افريقيا ، وانتهاء بتقاطع خط عرض ٦ درجة شمال مع خط طول ٣٥ درجة شرق . وهي النقطة التي تمثل بداية الحدود الجنوبية المشتركة بـين السودان واثيوبيا كما ذكرنا سـلفا .

ويلاحظ أن اسم السـودان ، لم يرد ذكره في معاهدة عام ١٩٠٧ . والسبب في ذلك ، هو أن حدود السودان ، التي تم تعيينها حتى ذلك الوقت ، أي ١٩٠٧ ، كانت تنتهي عند تقاطع خط العرض ٦ درجة شمالا مع خط الطول ٣٥ درجة شرقا . ولكن وبعد أن تم تعيين الحـدود المبدئي بين السودان ويوغندا ، في عام ١٩١٤ ، وهو الخط المعروف بخط يوغندا عام ١٩١٤ ، أصبح السودان ملزما تلقائيا بمعاهدة عام ١٩٠٧ . كما يلاحظ على هذه المعاهدة ، وخلافا لمعاهدة عام ١٩٠٢ ، ان الامبراطور منليك قد

---

(٢) راجـع : —

P. Maud, "Exploration in the Southern Bordeland of Abyssinia", Geographical Journal, Vol. 23 (1904) P. 552.

وقع على نسخة المعاهدة المكتوبة باللغة الامهرية ولم يوقع على النسخة الانجليزية . ويلاحظ كذلك ان الخط المشار اليه ، في المعاهدة ، قد تردد ذكره في وثائق متعددة بأسماء واوصاف اخرى . فتارة يسمى خط بتلر (Butler) ، وتارة يسمى خط بوتر ، وتارة يسمى بخط مود . ومن المهم ان نذكر ان كل هذه التسميات ، انما تشير الى خط واحد ، هو الخط الاحمر ، وليس لخطوط بعدد هذه التسميات كما قد يفهم من بعض الوثائق (٣) .

لقد نصت معاهدة عام ١٩٠٧ ، على قيام لجنة مشتركة للقيام بتخطيط الحدود على الطبيعة . كما نصت المعاهدة ، على ان تاخذ لجنة الحدود المشتركة ، الخط الاحمر باعتباره الاساس لما تقوم به من تخطيط . وتحقيقا لما نصت به المعاهدة ، فلقد عينت الحكومة البريطانية الميجور قوين ، ليتولى رئاسة الجانب الذي يمثلها في تلك اللجنة . على ان الحكومة الاثيوبية ، لم تعين من يمثلها في تلك اللجنة ، بالرغم من ان قوين ظل زهاء الشهرين في اديس ابابا ، في انتظار تعيين الجانب الاثيوبي . ولما يئس قوين من ذلك ، غادر اديس ابابا الى شرق افريقيا ، حيث قام ولجنته بتخطيط الحدود ، دون ان يشترك معهم ممثل للحكومة الاثيوبية . وكما قال قوين « لم يكن من الميسور في مثل تلك الظروف ، اكثر من ان نوضح للقبائل ، التي تقيم على ، او بالقرب من الحدود ، الحدود التي كانت الحكومة البريطانية مستعدة لقبولها » (٤) .

لقد وجد قوين ، اثناء تخطيطه ، ان الخط الاحمر ، في الجزء الواقع شمال بحيرة رودلف ، لا يصلح ان يكون حدا بين اثيوبيا ويوغندا (السودان في الوقت الحاضر) ، وذلك لعدم صلاحيته من الناحية الادارية . واعتمادا على ذلك ، فقد قام بتعديله ، ليتمشى مع المعالم الطبيعية في المنطقة .

---

(٣) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية : —
F. O. /141/378. A Note on the Status of Sudan Abyssinia Frontier, compiled by Major R. E. Cheesman, Sudan Intelligence Department, 1925.

(٤) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية : —
F. O. /401/113. Gwynn's Report, 1/11/1909.

ويمكن القول ، بأن التعديلات التي اقترحها قوين ، على الجزء الجنوبي من الحدود ـ تكاد تكون في مجملها ـ في صالح اثيوبيا ، من حيث مساحة الاراضي التي اضيفت الى اثيوبيا . وقد رفع جوين في الثالث من نوفمبر ١٩٠٩ ، تقريرا لوزارة المستعمرات البريطانية ، شرح فيه ماقامت به لجنته ، وارفق مع التقرير بروتوكولا للحدود ، يحوي وصفا عاما لها ، من نقطة البداية في شرق افريقيا ، حتى ملتقى نهري البيبور واكوبو . ولقد كان رد الفعل الاثيوبي ، للتخطيط الذي قام به جوين واضحا ، اذ اخطر مجلس الوزراء الاثيوبي ، في نوفمبر ١٩١٠ ، الوزير البريطاني في اديس ابابا ، بأن الحكومة الاثيوبية لا توافق على التحديد الذي قام به الميجور جوين . واكدت الحكومة الاثيوبية ، تمسكها بالخط الاحمر ، المبين في الخريطة المرفقة مع معاهدة ١٩٠٧ ، باعتباره الحد النهائي للحدود .

واستمر الوضع على الحدود كما هو عليه حتى عام ١٩٢٤ ، حيث حاولت الحكومة البريطانية تحريكه عن طريق تكوين لجنة مشتركة ، لوضع معالم الحدود على الارض بطريقة أكثر وضوحا . ولكن مباحثاتها مع اثيوبيا حول بحيرة تانا ، جعلتها ترجيء مسألة الحدود باعتبارها اقل اهمية . كما حاولت كينيا ايضا اثارة موضوع الحدود في هذا القسم ، في الفترة ما بين ١٩٢٤ ـ ١٩٣٦ ، باعتباره مقترنا بمسألة تسوية حدودها مع السودان . ذلك ان السلطات الكينية ، كانت تعاني من تعدي القبائل الاثيوبية على قبائلها ، التي اعتادت الرعي في الركن الجنوبي الشرقي من الاراضي السودانية . ولقد مارست السلطات الكينية مختلف الضغوط ، لحمل حكومة السودان على القيام بمسئولياتها الادارية في ذلك الجزء ، باعتبار ان ذلك يعني بالضرورة ، الوصول الى تسوية نهائية بشأن تخطيط الحدود المشتركة بين السودان واثيوبيا . ولكن الراي الذي كان سائدا ، لدى السلطات البريطانية وحكومة السودان على السواء ، هو عدم اثارة موضوع الحدود في الركن الجنوبي الشرقي . اذ ان حكومة السودان ، لم تكن في وضع يمكنها من فرض سلطاتها الادارية ، على ذلك

الجزء في تلك الظروف . وهكذا استمر الموقف على الحدود السودانية والاثيوبية على ما كان عليه (٥) .

وتحرك موضوع الحدود ، مرة ثالثة في عام ١٩٣٨ ، عندما ارسل مدير المساحة السودانية ، خريطة للركن الجنوبي الشرقي من السودان ، للسكرتير الاداري لحكومة السودان . وقد بعث معها ثلاثة مقترحات . اولها ، فصل قطاع البارو بما فيه جمبيلا من شرق افريقيا الايطالي ، اي اثيوبيا ــ اذ انها اصبحت في ذلك الوقت تحت الاحتلال الايطالي ــ وضمه الى السودان . والثاني ، هو فصل المناطق التي تسكنها قبائل الميرلي ، والتيرما ، والنيانقتوم الاثيوبية ، من السودان ، واضافتها الى اثيوبيا . اما الاقتراح الاخير ، فانه يهدف الى اقتطاع مثلث اليمي (Ilemi) من السودان واضافته الى كينيا . ويبدو ان المقترحات الثلاثة ، لم تجد استجابة من السلطات البريطانية في تلك الظروف (٦) .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، قامت وزارة الخارجية البريطانية بمباحثات مع وزير خارجية اثيوبيا ، بقصد تعديل معاهدتي ١٩٠٢ ، ١٩٠٧ . وكما سنرى في القسم الثاني من الكتاب ، فان تلك المباحثات قد تركزت في معاهدة عام ١٩٠٢ . ثم برز موضوع الحدود الجنوبية مرة اخرى في عام ١٩٤٩ ، اثناء عملية تخطيط الحدود المشتركة بين كينيا واثيوبيا . فلقد اقترحت حكومة كينيا على حكومة السودان ، الاستفادة من وجود لجنة التخطيط الاثيوبية الكينية ، لتقوم بمسح وتخطيط ٣٧ ميلا من الخط الاحمر ، في الجزء الذي يمتد من بحيرة رودلف ، الى حيث كانت بداية

---

(٥) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية : ــ
F. O. /141/501, File No. 37, Governor of Kenya to Secretary of State for the Colonies, 23/1/1930, Enclosure in Colonial Office to Foreign Office, No. 16008/A./30, 14/3/1930.

(٦) يقع مثلث اليمي في الجزء الجنوبي الشرقي من السودان ، ويحد شرقا بالحدود السودانية الاثيوبية ، وغربا بالخط الذي يمتد من شمشار (اليمي) الى كلياهايش ، وجنوبا بخط يوغندا ١٩١٤ ، الذي يمثل قاعدة المثلث الذي يبلغ مساحته ٨٧٤٣ ميلا مربعا تقريبا .

نهر كيبيش سابقا (٧) . لكن حكومة السودان لم تكن متحمسة لذلك الاقتراح ، اذ أن من شأنه ان يثير بعض المشاكل بالنسبة لها . ومن بين تلك المشاكل ، ان الاقتراح الكيني يهدف الى تخطيط الخط الاحمر ، اي خط مود الذي جاء في معاهدة ١٩٠٧ ، وليس الخط الذي اقترحه الميجور قوين وضمنه في بروتوكول ١٩٠٩ . وبالرغم من أن الاخذ بالاقتراح الكيني ، في ذلك الجزء من الحدود ، من شأنه ان يضيف اراض للسودان ، الا أن ذلك قد يؤثر في مرحلة تالية ، على كل التخطيط الذي قام به الميجور قوين في عام ١٩٠٩ ، باعتبار أن عدم الاخذ به في منطقة معينة ، قد يضعف التمسك به في مناطق اخرى . ومن جانب آخر كانت حكومة السودان ، تضع في اعتبارها ، أن اي تعديل للحدود ، من شأنه ان يثير حفيظة الحكومة المصرية ، لفقدان الثقة بينها وبين السلطات البريطانية ، بالنسبة لكل ما يتصل بالسودان وخاصة حدوده الدولية . ومن الاسباب التي جعلت حكومة السودان ، تتردد كثيرا ازاء الاقتراح الكيني : ان الحكومة المصرية ، سبق لها أن اثارت مشكلة كبيرة ، بصدد بروتوكول الحدود الذي ابرمته الحكومة البريطانية مع الحكومة الفرنسية في عام ١٩٢٤ ، بشأن حدود السودان الغربية ، مع ما كان يسمى بأفريقيا الفرنسية (تشاد وامبراطورية افريقيا الوسطى في الوقت الحاضر) . فقد شنت الحكومة المصرية والصحافة المصرية ، هجوما عنيفا على الحكومة البريطانية ، باعتبار أن بروتوكول ١٩٢٤ ، قد فرط في الاراضي السودانية لصالح فرنسا . واذا اضفنا لهذه الخلفيات ، أن كينيا هي صاحبة الاقتراح، وانها كانت مستعمرة بريطانية في ذلك الوقت ، لبرزت لنا بصورة اوضح اسباب عدم حماس حكومة السودان للاقتراح الكيني (٨) .

---

(٧) انظر ملفات سفارة السودان بالقاهرة : —

File No. 5A/5/a/1, Vol.2, Entitled: Boundary between the Sudan, Uganda, Kenya and Ethiopia, The Chief Secretary, Kenya Colony and Protectorate to the Civil Secretary of the Sudan, 7/3/1949.

(٨) انظر ملفات سفارة السودان بالقاهرة ، المرجع اعلاه : —

The Civil Secretary of the Sudan to the Chief Secretary, Kenya Colony and Protectorate, 94/1949.

وهكذا رات حكومة السودان ، ان ترفع الامر لوزارة الخارجية البريطانية . وقد تبع ذلك ، اجراء مشاورات مكثفة بين وزارة الخارجية البريطانية ، ووكيل حكومة السودان بالقاهرة ، وحاكم عام السودان . وقد برزت من خلال المشاورات ، ثلاثة آراء : اولها ، نادى بعدم الاخذ بالاقتراح الكيني ورفضه بالتالي . والراي الثاني نادى بقبول الاقتراح الكيني ، والاخذ به دون اخطار السلطات المصرية . اما الرأي الثالث ، فقد ايد الاخذ بالاقتراح الكيني مع اخطار السلطات المصرية بطريقة معينة . والراي الاخير هو الذي تم الاتفاق على الاخذ بـه .

والآن مـاذا عن الطريقـة المعينة ، التي رات السلطات البريطانية اتباعها ، في معالجة المسألة مع السلطات المصرية ؟

لقد تم توجيه المستر روبيرتسون (Robertson) ، السكرتير الاداري لحكومة السودان ، بأن يخاطب وكيل وزارة الخارجية المصرية مباشرة . باعتبار ان مثل هذا الاجراء ، يتفق مع الاسلوب المتبـع في الاتصالات المباشرة بين السكرتير المالي لحكومة السودان ووكيـل وزارة الماليـة المصرية ، او وكيل وزارة الري المصرية . كما تم ايضا توجيه السكرتير الاداري ، بأن يعامـل المسـألة باعتبارهـا مسـألة اداريـة بسيطة . وان تتم صياغة المذكرة ، بطريقة توضح ان عدم وصول رد من وكيل وزارة الخارجية المصرية ، سيفترض منـه قبـول الحكومة المصـرية للاقتراح الكيـني (٩) .

ونفذ السكرتير الاداري توجيهات السلطات البريطانية ، بان بعث بمذكرة لوكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ الثالث عشر من ديسمبر ١٩٥٠ . وقد جاء في الفقرة الاولى من المذكرة : « يشرفني أن انقل لكم ، بأن هناك جزءا ، من الحدود المشتركة بين السودان واثيوبيا ، طوله ٣٧ ميلا ، شمال بحيرة رودلف ، لم يتم تخطيطه على الارض بطريقة صحيحة .

---

(٩) انظر ملفات سفارة السودان بالقاهرة ، المرجع أعلاه :ـ
British Embassy, Cairo, E. Chafman-Andrews to Robertson. The Civil Secretary, 27/11/1950.

ولقد تسبب ذلك في خلق مشاكل للسلطات المحلية المسئولة عن الادارة ، فعندما تعبر القبائل الرحل من اثيوبيا ، الى داخل الاراضي السودانية ، يصبح من الصعب على تلك السلطات ، ان تبين للقبائل المعينة ، بأنها قد عبرت الحدود واقامت في اراضٍ ، ليس لها الحق في الاقامة فيها . ولقد ساهم هذا الوضع ، في حدوث الكثير من المشاكل بين القبائل العابرة والقبائل الوطنية » (١٠) .

وتنفيذا لخطة وزارة الخارجية البريطانية ، فقد قام المستر هازيلدين (Haselden) وكيل حكومة السودان بالقاهرة ، برفع مذكرة للسيد زكي الطويل وكيل شئون السودان بوزارة الخارجية المصرية . وقد أكد في مذكرته ، ان تخطيط الحدود ، سيتم في مكان قصي ، وان استعدادات كبيرة ، لا بد من القيام بها في الوقت المحدد ، حتى يتسنى لممثلي حكومة السودان ، الوصول في الوقت المعين ، لمقابلة ممثلي الحكومة الاثيوبية في ذلك المكان القصي (١١) .

وردت وزارة الخارجية المصرية ، على مذكرة وكيل حكومة السودان بقولها : « طالما ان المسألة لا تتعدى وضع معالم للحدود ، في الجزء البسيط المذكور ، بواسطة المسئولين المحليين على الحدود السودانية الاثيوبية ، باعتبار ان ذلك الجزء المعني لم يخطط بطريقة صحيحة ، وقد ينتج عن ذلك دخول الرعاة الاثيوبيين في الاراضي السودانية ، والاقامة في اراضٍ ليس لهم حق الاقامة فيها ، فان الحكومة المصرية ، لا تعترض على انتداب موظف او اكثر من حكومة السودان ، ليتعاون مع الموظفين الاثيوبيين في تلك المهمة » . واضاف رد وكيل وزارة الخارجية المصرية قائلا : « ومن المهم ان تذكر بان هذا . يعني عدم القيام باى تغيير في الحدود ، وعدم توقيع اية

---

(١٠) انظر ملفات سفارة السودان بالقاهرة ، المرجع اعلاه :—
The Civil Secretary to the Under-Secretary for Foreign Affairs, Cairo, 13/12/1950.

(١١) انظر ملفات سفارة السودان بالقاهرة ، المرجع اعلاه :—
E.C. Haselden to Zaki el Tawil Bey, 16/1/1951.

اتفاقية ثنائية مع اثيوبيا ، او مع اي بلد آخر في هذا الشأن » (١٢) .

من الواضح ان الحكومة المصرية ، قد افسدت على الحكومة البريطانية خطتها . فقد صاغ السكرتير الاداري مذكرته بطريقة مضللة ، بغية الحصول على موافقة الحكومة المصرية . اذ ان السلطات البريطانية ، قبلت تخطيط الحدود ، وفقا للخط الاحمر الذي سبق ذكره ، ولكنها اوحت في مذكرتها ، لوزارة الخارجية المصرية ، بأن تخطيط الحدود المعني ، سيتم وفقا للتخطيط الذي وضعه قوين في عام ١٩٠٩ . ويبدو جليا ان الحكومة المصرية ، لا تثق في نوايا السلطات البريطانية بالنسبة لكل ما يتصل بالسودان . ولعل ابلغ دليل ان وزارة الخارجية المصرية ، كانت حريصة كل الحرص على استعمال ذات الكلمات التي جاءت في مذكرة السكرتير الاداري . وتمكنت بالتالي من تضييق الخناق على السلطات البريطانية ، باعتبار ان ما وافقت عليه الحكومة المصرية ، هو ما جاء في مذكرة حكومة السودان (١٣) . ولم تكتف الحكومة المصرية بذلك ، بل انتهزت فرصة الرد ، لتلفت نظر حكومة السودان ، الى عدم القيام باي تعديل للحدود . أو توقيع اية اتفاقية ثنائية ، مع اي بلد بشأن حدود السودان . ثم سارعت الحكومة المصرية بعد كل هذا ، باخطار حكومة السودان في مذكرة لاحقة ، بأنها قررت ايفاد مساح مصري ، ليشترك مع الفريق الذي يمثل حكومة السودان ، في تخطيط ذلك الجزء القصي من الحدود (١٤) .

ويبدو أن فقدان الثقة ، الذي كان طابع العلاقات المصرية الانجليزية في كل ما له صلة بالسودان ، قد دفع السلطات المصرية لكشف النقاب عن

---

(١٢) انظر ملفات سفارة السودان بالقاهرة ، المرجع اعلاه :ـ
Zaki el Tawil to Civil Secretary, 25/1/1951.

(١٣) الاسلوب الذي اتبعته وزارة الخارجية المصرية في الرد على مذكرة حكومة السودان يعتبر تطبيقا لما يسمى في قانون المعاهدات الوصول لاتفاق عن طريق تبادل المذكرات او الخطابات .

(١٤) انظر ملفات سفارة السودان بالقاهرة ، المرجع اعلاه :ـ
Zaki el Tawil to Civil Secretary, 4/2/1951.

موضوع تخطيط الحدود . وقد انعكس ذلك ، في المقال الذي نشرته جريدة المصري ، في عددها الصادر بتاريخ السادس من فبراير ١٩٥١ ، بعنوان : الحكومة المصرية تصر على الاشتراك في اللجنة التي ستقوم بتعديل الحدود بين السودان واثيوبيا . وقد جاء في ذلك المقال : « ... انه بالرغم من ان حكومة السودان ، قد حاولت ان تقلل وتبسط من شأن الموضوع ، الا ان الحكومة المصرية ، أعتبرت ان النية متجهة لعقد اتفاقية ثنائية ، لتحديد الحدود بين السودان واثيوبيا . ولقد صرح مصدر موثوق به (للمصري) بأن الامر قد وصف للحكومة المصرية ، بأنه عبارة عن تخطيط ٣٧ ميلا فقط من الحدود ، وانه يمكن اعتباره امرا اداريا ، يتم بين ممثل لحكومة السودان وممثل للحكومة الاثيوبية ، دونما حاجة لتمثيل الحكومة المصرية » (١٥) .

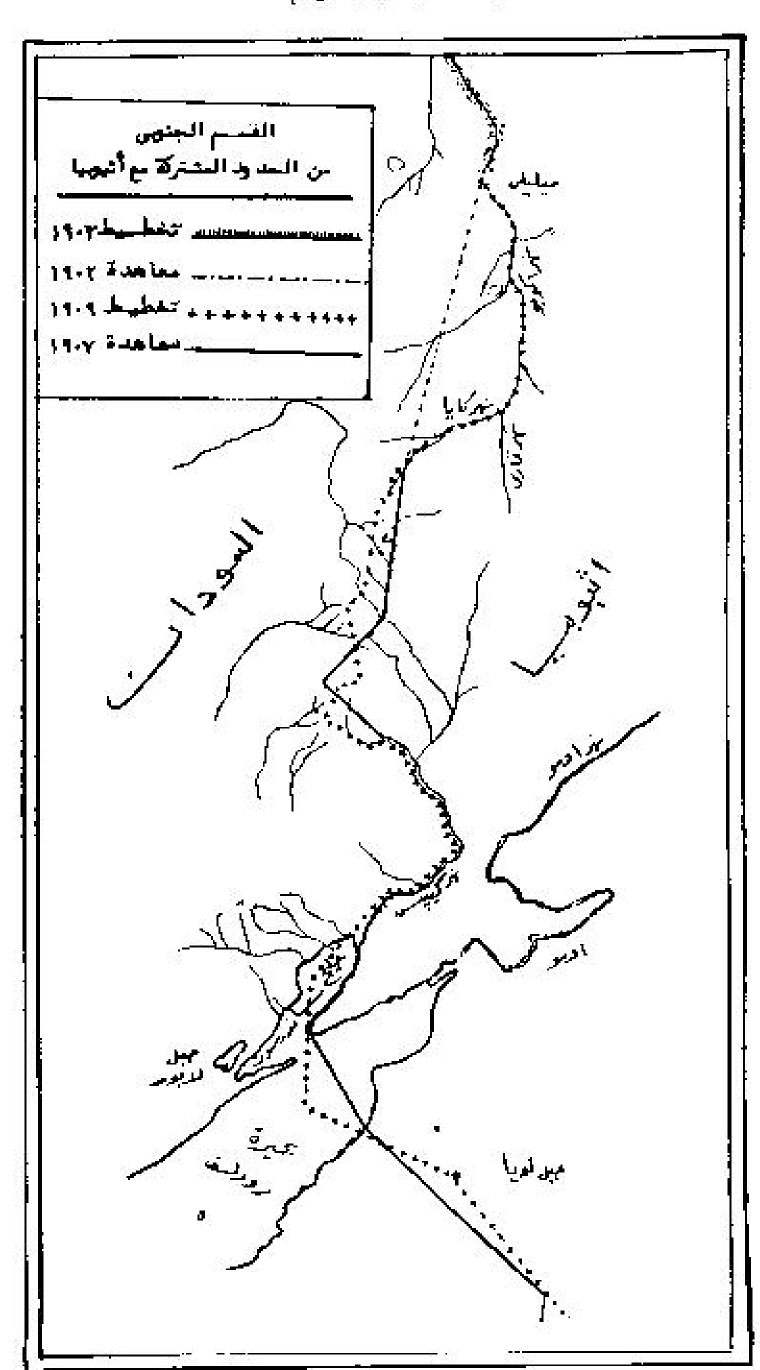
ونتيجة للموقف الرسمي ، مقترنا بما نشر في الصحافة المصرية ، قررت الحكومة البريطانية تجميد كل الخطط الخاصة بتخطيط الحدود في ذلك الجزء . وعلى ضوء ذلك ، قام وكيل حكومة السودان بالقاهرة ، باخطار وزارة الخارجية المصرية ، بتأجيل الموضوع ، على اساس ان هناك تأخيرا بالنسبة لبداية عمل اللجنة ، وبالتالي فقد أصبح من غير المتوقع ، ان تكون هناك حاجة لممثل عن السودان ، قبل أواخر عام ١٩٥٢ . وهكذا انتهت تلك المحاولة ، ولم يذكر موضوع الحدود بين السودان والقسم الجنوبي من اثيوبيا مرة اخرى ، الا في المفاوضات التي سبقت الاتفاق ، الذي تم التوصل اليه في عام ١٩٧٢ ، بين الحكومتين السودانية والاثيوبية كما سنوضح ذلك في مجال لاحق من هذا الكتاب .

ملحوظة : خطوط الحدود التي تضمنتها الاتفاقات والبروتوكولات التي تناولها هذا الباب مبينة في الخريطة التوضيحية رقم (٢) .

---

(١٥) انظر ملفات سفارة السودان بالقاهرة ، المرجع أعلاه :ـ
Extracts from El-Misri, 6/2/1951.

خريطة توضيحية رقم ٢



القسم الثاني

مشكلة قطاع البارو ومسألة جمبيلا

البـــــاب الأول

قطاع البــارو وتقسـيم النـــوير والأنـــواك

لقد نصت المادة الاولى ، من معاهدة الخامس عشر من مايو ١٩٠٢ ، المبرمة بين الحكومتين البريطانية والاثيوبية ، على أن الحدود بين السـودان واثيوبيا هي : الخط الاحمر المزدوج والذي تم توضيحه في الخريطة المرفقة مع المعاهدة . ويبدأ الخط الاحمر من خور ام حجر ، مرورا بالقلابات ، فالنيل الازرق ، فنهر البارو ، فنهر البيبور ، فنهر اكوبو ليصل الى ميللى . ومن هناك الى تقاطع خط عرض ٦ درجة شـمالا مع خط طول ٣٥ درجـــة شـــرقا (١) .

عندما وقعت معاهدة ١٩٠٢ ، كان الذي يعرف عن امتداد الحدود في منطقة البارو والبيبور واكوبو — وهو امتداد الحدود المعروف بقطـــاع البارو — قليلا جدا . وكما ذكرنا في القسم الاول من هذا الكتاب ، فان نقطة الجكو ، على نهر البيبور ، كانت آخر نقطة في التخطيط الذي قام به الميجور جوين في عام ١٩٠٣ . وقد جعل جوين اغلب الحدود بين السـودان واثيوبيا ، تقع بصورة واضحة داخل السهول الســودانية . غير انه جعل الجزء الذي يقع في اقصى الشمال من الحدود المشتركه — اي الجزء الذي يبدأ من ام حجر — يتبع بصفة عامة للجرف الاثيوبي . وبالتالي فان الحدود فصلت الذين يقيمون في الجبال الاثيوبية ، من الذين يقطنون في السهول السودانية . ويلاحظ أن الميجور جوين ، غير الاسلوب الذي اتبعه في

---

(١) راجـــع :ــ Hertslet, op. cit., p. 454

وصف الحدود مرة ثانية ، عندما وصل الى منطقة البارو . ذلك انه جعل الحدود ، تبعد من الجرف الاثيوبي في اتجاه الغرب ومن ثم الى اتجاه الجنوب . فالجنوب الشرقي ، متبعة في ذلك نهر البارو ، ونهر البيبور فنهر اكوبو . ولقد تكوّن نتيجة لذلك قطاع او نتوء اثيوبـــي داخل سهول الســودان .

ويبدو ان الميجور جوين ، راى ان الانهار تشكل اســاسا جيدا لما كان يسمى بالحدود الطبيعية . وعلى ضوء ذلك جعل وصف الحدود في منطقة البارو ، قائما على الانهار التي تحيط بالمنطقة . ولربما يبدو من الوهلـــة الاولى ، ان الانهار يمكن ان تكون حدودا جيدة . وحقيقة الامر ان مثل هذا النوع من الحدود ، كثيرا ما يكون متجاهلا لمسائل اخرى ، على قدر كبير من الاهمية والحســاسية في اختيار الحدود (٢) ، ونعـــني بذلك العـــوامل الاثنوغرافيـــة .

ومن هنا فان النقد الاساسي الذي يمكن ان نوجهه لوصف الحدود ، في هذه المنطقة ، هو ان الحدود قسمت الاراضي التي تقطنها ، او تعتمد عليها قبائل النوير والانواك الى قسمين . فهناك حوالي ١٥٠ الفا من قبيلة النوير ــ وهي من اكبر قبائل جنوب السودان ــ يعيشون في مركـــزي الناصر والبيبور وعلى حدود قطاع البارو . وبالرغم من ان الغالبيـــة العظمى من هذا العدد ، تقضي اغلب شهور السنة داخل السودان ، الا ان هناك ٥٠ الفا منهم اعتادوا عبور السودان الى داخل الاراضي الاثيوبية طلبا للرعى . هذا بالاضافة الى ما يقارب ٢٠ الفا يقيمون بصفة دائمة داخل الحدود الاثيوبية في قطاع البارو . اما الانواك فيعيش نصفهم داخل الحدود الاثيوبية (٣) .

---

(٢) راجع الفصل الرابع ، من الباب الاول ، من رسالتنا المشار اليها سلفا .

(٣) انظـــر :ــ

K.M. Barbour, The Republic of the Sudan, A regional Geography, London, 1961, pp.238 - 43.

وراجــع ايضــا :ــ

E.E. Evans-Pritchard, "An Ethnological Survey of the Sudan" in the Aanglo-Egyptian Sudan From Within, ed. by J.A. Hamilton, London, 1935, pp.88 - 90.

من جانب آخر ، هناك ما يسمى بقبائل نوير اثيوبيا ، وبعض البطون الاخرى الاثيوبية التي اعتادت قضاء أغلب أيام السنة في البر السوداني طلبا للمرعى . ولقد نشأت بالضرورة روابط وثيقة بين قبائل الحدود في تلك المنطقة ، اذ تجمع بينها صلات الدم ومصالح المرعى وموارد المياه ، ومناطق الصيد ، الى جانب التراث والتاريخ المشترك . كما كان من الطبيعي — من ناحية اخرى — ان يخلق هذا الوضع مشاكل ادارية عديدة، ظلت تنعكس في المشاجرات القبلية وحوادث التعدي والنهب ، بالاضافة الى سهولة الهرب من السلطات الادارية (٤) :

الاستثناء الاخير بالنسبة لامتداد الحدود بين السودان واثيوبيا على سهول السودان ، هو في منطقة هضبة البوما وهضبة التيرما . وتعرف هضبة البوما ، عند الاثيوبيين ، بهضبة الموريللي . وهي تقع للجنوب من قطاع البارو . اما هضبة التيرما ، فتقع الى الجنوب من هضبة البوما . وهي هضبة غير مأهولة ، باستثناء الجزء الذي يقع بالقرب من نهر كيرون ، الذي يعتبر منطقة رعي قبيلة التبوسا السودانية . ويمكن القول ان الهضبتين — وهما ارض سودانية — تمثلان قطاعا ، داخل ما كان يمكن ان يكون جزءا مما يسمى بالحدود الطبيعية لاثيوبيا . وكما رأينا سلفا ، فان أثيوبيا تحتل قطاعا داخل السهول السودانية ، وهو قطاع البارو .

لقد حظي وضع قطاع البارو ، والمشاكل التي اتصلت به ، باهتمام السلطات البريطانية والحكومة السودانية ، منذ السنوات العشر الاولى التي أعقبت ابرام معاهدة ١٩٠٢ . فقد اجرت حكومة السودان العديد من المحاولات ، بهدف تعديل الحدود في منطقة البارو ، بطريقة يكون من شأنها معالجة المشاكل الناجمة عن تبعية القطاع للسيادة الاثيوبية .

وكانت اول محاولة لتحقيق ذلك الهدف ، هي ايفاد الكابتن كلي (Kelly) عام ١٩١٢ ، في رحلة استطلاعية للجزء الجنوبي الشرقي

---

(٤) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :—
F.O.371/22019, Halifax to Lampson, Enclosure 3, 18/10/1938

من الحدود السودانية الاثيوبية . وقد نجحت بعثة الكابتن كلي ، في اجراء مسح لاراض لم يتم مسحها من قبل . وتمكن الكابتن كلي — في حقيقة الامر — من ربط عمله ، بما قام به الكابتن مود والميجور جوين ، في الركن الجنوبي الشرقي من حدود السودان مع اثيوبيا . واقترح الكابتن كلي خطا جديدا للحدود في تلك المنطقة ، باعتباره تقويما للحدود الاثيوبية السودانية التي تم الاتفاق عليها بمقتضى معاهدة ١٩٠٢ (٥) . غير ان الخط الذي اقترحه كلي ، لم يحظ بتأييد حكومة السودان . ويعزي ذلك بصفة اساسية ، الى أن اقتراحه اضاف مساحات شاسعة من الاراضي الاثيوبية دون اعطاء اي مقابل لاثيوبيا (quid pro quo).

اما المحاولة الثانية ، لتصحيح وضع الحدود ، فقد قام بها الميجور باكون (Bacon) المفتش الاداري لمركزي السوباط والبيبور في عام ١٩٢١ . وقد تقدم باكون باقتراح يهدف الى ضم قطاع البارو للسودان، على أن توافق حكومة السودان ، على اضافة معظم اراضي مثلث اليمى الى اثيوبيا . وقد اعتمد الميجور باكون ، في اقتراحه على ثلاث نقاط : اولها ان التبادل الذي تضمنه الاقتراح ، سيمكن السفن النهرية التابعة لحكومة السودان ، من الوصول الى الاسواق الاثيوبية . وثانيهما ان الاقتراح سيضع حلا لمشكلة النوير والانواك ، اذ انه سيجعل كل النوير الذين يقيمون في جاركاك ، والانواك الغربيين تحت الادارة البريطانية . وثالث النقاط ان التبادل سيرفع عن حكومة السودان ، عبء ادارة هضبتي البوما والتيرما . ولم تأخذ حكومة السودان بالاقتراح ، لانه يتطلب اجراء تعديلات كبيرة في الحدود المشتركة مع اثيوبيا ، الشيء الذي لم يكن عمليا — من وجهة النظر السياسية — في ذلك الوقت . ولقد تقدم الميجور هاوكينس (Hawkins) باقتراح مشابه لاقتراح باكون في العام التالي ،

---

(٥) انظر :ـ

Sudan Survey Department, Annual Report, 1913.

وراجع ايضا :ـ

E.W.C. Sander, The Royal Engineers in Egypt and the Sudan. London, 1937, pp. 462 - 63

ولكنه لم يحظ هو الآخر بتأييد حكومة السودان لذات الاسباب (٦) .

لقد انصرف اهتمام السلطات البريطانية ، ممثلة في وزارة المستعمرات ، ووزارة الخارجية البريطانية ، وحكومة السودان ، في السنوات العشر التالية ؛ اي من ١٩٢٢ الى ١٩٣٢ ، نحو معالجة مشكلة الامن في مثلث اليمى ، التي كانت تعاني منها مستعمرة كينيا . ويبدو ان السلطات البريطانية ؛ اعتبرت مشكلة الامن في مثلث اليمى ؛ أكبر الحاحا من مشكلة البارو . وهكذا وبعد ان تم التوصل لحل بشأنها مع السلطات الكينية ، تقدم المستر ماكمايكل (Mac Michael) السكرتير الاداري لحكومة السودان ، باقتراح في الحادي عشر من اغسطس ١٩٣٣ ، للسلطات البريطانية ، يقضي بأن تتنازل السلطات السودانية ، عن هضبة البوما ، لاثيوبيا مقابل ان يأخذ السودان قطاع البارو (٧) .

في اكتوبر عام ١٩٣٣ ، نظمت وزارة الخارجية البريطانية اجتماعا في لندن ، لمناقشة بعض المسائل المتعلقة بالحدود المشتركة بين أثيوبيا من ناحية ، والاقاليم الاخرى الواقعة تحت الحكم البريطاني ؛ من ناحية اخرى ، بهدف الوصول الى صيغة موحدة في معالجة تلك المسائل . وفي الاجتماع ، الذي حضره حاكم عام السودان ، وحاكم كينيا ، والوزير البريطاني المفوض في اديس ابابا ، طرح المستر بارتون (Barton) المتحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية ـ مسودة معاهدة ، كانت قد تقدمت بها وزارة الخارجية البريطانية للحكومة الاثيوبية ، بهدف تنظيم العلاقات على الحدود بين الصومال البريطاني وأثيوبيا . وقد اهتمت مسودة المعاهدة ، بتعريف حقوق المراعي ، وتحديد وتعريف موقف القبائل التي تعبر الحدود ، من اجل الرعي في اراضي الدولة او الاقليم الاخر . وتعرض المستر بارتون لمشكلة النوير ، الذين حاولت السلطات الاثيوبية

---

(٦) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ـ
F.O./371/16088, British Legation, Addis Ababa to the Governor-General of the Sudan, 17/10/1930

(٧) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ـ
F.O./371/16098, Mac Michael to Campbell, 11/8/1933

فرض ضرائب عليهم لعبورهم الحدود . ودعا الى ضرورة الوصول الى حل لتلك المشكلة . وتحدث في الاجتماع السير مافي (Maffey) حاكم عام السودان ـــ الذي اكد بأن ما تحتاج له حكومة السودان ، وتطالب به ، هو تصحيح الحدود غير المناسبة ، باعتبار ان ذلك يحل العديد من الصعوبات والمشاكل . وتبنى كمثال لمعالجة تلك الصعوبات ـــ اقتراح ماكمايكل الرامي الى تبادل قطاع البارو الاثيوبي ، بأية تسويات يتفق عليها بشأن الحد الجنوبي للحدود المشتركة بين السودان واثيوبيا (٨) .

ولقد وضح من خلال المناقشة ، ان هناك اتفاقا بين المجتمعين ، بأن الحكومة الاثيوبية في وضع يمكنها من قبول اجراء تعديلات في حدودها . وذكر المستر بارتون ، ان ايجار او اضافة زيلع الى اثيوبيا ، سيساعد في الوصول الى تسوية بشأن الحدود المشتركة بين كينيا واثيوبيا ، من ناحية ، والحدود بين السودان واثيوبيا من ناحية اخرى . وقد طمأنت وزارة الخارجية البريطانية ، حاكم عام السودان ، ان مصالح السودان ، كانت وستظل محل اهتمام الحكومة البريطانية . وتأكيدا لذلك ، فقد طلبت وزارة الخارجية البريطانية من المستر مافي ، إن يقوم باعداد مقترحاته الخاصة بتعديل الحدود مع اثيوبيا .

ويبدو لنا من مذكرة غير موقعة ، ولا تحمل تاريخا ، في ملفات وزارة الخارجية البريطانية ، ان الاتجاه السائد ، كان يرمي الى تحقيق التبادل المقصود ، ضمن تبادل زيلع مع بعض الاجزاء الاثيوبية . وبالرغم من ان السلطات البريطانية ، لم تمض في تنفيذ فكــرة تبادل زيلع ، الا ان مسألة تقويم الحدود في قطاع البارو ، ظلت قائمة ، ولم يصرف النظر عنها (٩) .

---

(٨) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ـــ
F.O./371/16992, Record of Meeting held at the Foreign Office on October 3 when problems common to the territories whose frontier marched with Abyssinia were discussed.

(٩) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ـــ
F.O./141/537, Memorandum respecting the Southern Section of the Sudan-Ethiopia Frontier, undated and unsigned, presumably written after 1936.

بنهاية عام ١٩٣٦ ، نجح الايطاليون من تمكين انفسهم في اقصى المراكز الغربية للامبراطورية الاثيوبية سابقا . ولقد كان من الطبيعي ، ان يثير الوضع الجديد ، مسألة الحدود المشتركة بين السودان واثيوبيا . وقد اهتمت حكومة السودان بصفة خاصة ، بمسألة قطاع البارو والمشاكل المتعلقة به . وانعكس ذلك في المذكرة التي رفعها السير سايمز (Symes) حاكم عام السودان ، في الخامس من نوفمبر ١٩٣٦ ، للمندوب السامي البريطاني لمصر والسودان . وتضمنت المذكرة بعض الملاحظات بالنسبة للوضع الجديد ، الذي نشا على حدود السودان الجنوبية الشرقية ، نتيجة لاحتلال ايطاليا لاثيوبيا . على ان التركيز انصب في ان ادارة قبيلة النوير كلها بواسطة حكومة السودان ، يعتبر من المسائل الاساسية لاية ادارة صالحة . ولتحقيق هذه الادارة الصالحة ، تقدم السير سايمز باقتراحين :

اولهما — اجراء تعديلات في الحدود ، يكون من شانها وضع كل اراضي قبيلة النوير ، تحت ادارة حكومة السودان .

وثانيهما — وهو اقتراح بديل في حالة عدم امكانية تعديل الحدود الراهنة — التوصل لامكانية تفاهم ، يضمن لاداريي حكومة السودان ، الوصول الى النوير داخل الاراضي الاثيوبية . اما فيما يتعلق بوضع قبيلة الانواك ، فقد تقدم حاكم عام السودان بثلاثة اقتراحات بهدف الاخذ بواحد منها كحل للمشكلة — طالما ظلت أثيوبيا تحت الاحتلال الايطالي . وهي : المحافظة على وضع الحدود الراهن ، على امل التوصل لتفاهم بواسطة محاكم يتفق عليها لمعالجة المشاكل المحلية بين الافراد على الحدود . او اجراء تسوية تهدف الى ادخال الشيرو ، وهم فرع من الانواك ، في السودان ، والادونقا في اثيوبيا . او اجراء تعديل كبير على الحدود يضمن قطاع البارو للسودان (١٠) .

---

(١٠) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :—
F.O./141/536, Governor-General of the Sudan to High Commissioner for Egypt and the Sudan, 5/11/1936.

ويبدو ان وزارة الخارجية البريطانية قد رات تجميد الموضوع ، لحين الفراغ من المفاوضات التي كانت قد بدأت سلفا مع السلطات الايطالية ، والتي انتهت ببروتوكول السادس عشر من ابريل ١٩٣٨ . وتضمن البروتوكول نصا ينادي بعقد مفاوضات سريعة ، بغرض الوصول لاتفاق بشان الحدود بين السودان وكينيا والصومال البريطاني من ناحية ، ومع ما كان يسمى شرق افريقيا الايطالية من ناحية اخرى . وعلى اثر ذلك ، بعثت وزارة الخارجية البريطانية ، بمذكرة للمندوب السامي البريطاني في مصر ، شرحت فيها مقترحاتها واستراتيجيتها في المفاوضات المرتقبة بشان الحدود مع ايطاليا . وتتلخص المقترحات ، في ان تعدل الحدود ، بحيث تتبع القاعدة الغربية للمرتفعات الاثيوبية ، باعتبار ان ذلك التعديل سيجعل قطاع البارو داخل السودان . وكان من راي وزارة الخارجية ، أن الحكومة الايطالية ، ستقبل مبدأ ضم قطاع البارو للسودان ، شريطة ان يتم تعويضها تعويضا عادلا في مكان آخر . وفي هذا الصدد ، اقترحت المذكرة ان يكون التعويض هو الاراضي الواقعة جنوب قطاع البارو ، على ان لا تزيد مساحتها على مساحة القطاع . بالاضافة الى اعطاء اعتبار خاص ، للوضع الذي جد في جمبيلا . حيث اقام الايطاليون سلفا مبان دائمة واخرى شبه دائمة . وذلك بان تجري الحدود الجديدة عبر جمبيلا ، بطريقة يكون من شانها ان تترك محطة الجمارك الاثيوبية ، في الجانب الايطالي ، والمحطة التجارية في الجانب السوداني (١١) .

لقد ابدى حاكم عام السودان ، والمندوب السامي في القاهرة ، بعض التحفظات بالنسبة للمقترحات التي جاءت في مذكرة وزارة الخارجية . ولكنهما وافقا على الدخول في مفاوضات مع ايطاليا على هدى تلك المقترحات (١٢) . وعلى ضوء ذلك ، قامت وزارة الخارجية البريطانية ، برفع مذكرة مطولة للحكومة المصرية ، تضمنت وصفا لقطاع البارو ،

(١١) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :—
F.O./371/22017, Halifax to Lampson, 28/4/1938

(١٢) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :—
F.O./141/536. Governor-General of the Sudan 15/6/1938.

والصعوبات المتعلقة بتعيين الحدود في تلك المنطقة ، والمقترحات البريطانية لمعالجة ذلك الوضع . وقد تم ذلك الاخطار ، وفاء للبروتوكول الانجليزي الايطالي ، المبرم في السادس عشر من ابريل ١٩٣٨ . والذي ينص على دعوة مصر للاشتراك في المفاوضات ، المزمع عقدها بين البلدين في كل ما يتعلق بمصر او السودان الانجليزي المصري (١٣) .

وكما كان متوقعا ، لدى الدوائر البريطانية ، فان السلطات المصرية ، لم تكن متحمسة للمذكرة البريطانية . فلقد احال حسين سري ، رئيس الوزارة المصرية ، الموضوع لوزير الاشغال ، الذي طلب بدوره المزيد من المعلومات من السفير البريطاني (١٤) . ويبدو ان الحكومة البريطانية ، كانت قد قررت سلفا المضي في مفاوضاتها مع الحكومة الايطالية ، اعتقادا منها بأن السلطات المصرية ، سوف تعمل على تعقيد الموضوع ، طالما هو متصل بالسودان . فلقد اخطرت وزارة الخارجية البريطانية ، في الاول من ديسمبر ١٩٣٨ ، سفيرها في القاهرة ، بأن الحكومة قد قررت بدء المفاوضات مع الحكومة الايطالية ، بهدف تحديد الخطوط الرئيسية لتصحيح وضع الحدود (١٥) .

وتقدمت الحكومة البريطانية بالفعل بمذكرة الى الحكومة الايطالية ، اقترحت فيها الثاني والعشرين من مارس ١٩٣٩ ، تاريخا لبدء المفاوضات . ولكن لم يتسن لتلك المفاوضات ان تنعقد ، نتيجة لانـدلاع نار الحرب

---

(١٣) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :
F.O./371/22019, Aide Memoire, 4/10/1938

(١٤) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ـ
F.O./371/22019, The Minister of Works to the British Ambassador, 20/10/1938.

يتضح من وثيقة لاحقة ، ان الحكومة المصرية قد وافقت على المقترحات التي تقدمت بها الحكومة البريطانية . راجع وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ـ
F.O./371/22373, Yehia to Lampson, 20/1/1939.

(١٥) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ـ
F.O./371/22019, Foreign Office to the British Ambassador in Cairo, 1/12/1938

العالمية الثانية (١٦) .

في عام ١٩٤٦ — بعد نهاية الحرب — جـاء الى لنـدن اتواكليلـو (Ato Aklilou) وزير خارجية اثيوبيا ، لاجراء مباحثات عامة مع السلطات البريطانية . وقد طرحت وزارة الخارجية البريطانية معه مسألة تعديل معاهدة ١٩٠٢ ، في الجزء الخاص بمنطقة انهار البارو والبيبور واكوبو . ووعد وزير خارجية اثيوبيا ، بدراسة الموضوع لدى عودته لبلاده . وفي عام ١٩٤٧ ، دعت الحكومة الاثيوبية ، حكومة السودان ، لتقديم المزيد من التوضيح والشرح ، لموقف الحدود في المنطقة التي طرحتها وزارة الخارجية البريطانية . فاستجابت حكومة السـودان لرغبة اثيوبيا ، وبعثت بفريق برئاسة المستر سـاندارس (Sandars) الذي لخص موقف الحـدود للسلطات الاثيوبية في النقاط الاربع التالية :

١ — ان الحدود الراهنة ، تحكمها معاهدة ١٩٠٢ ، التـي يعـترف بها الطرفان ، ولم تكن محل نزاع اطلاقا ، وخاصة فيما يتصل بقطـاع البـارو .

٢ — ان المعاهدة المشار اليها ، قد تم ابرامها قبل ٤٥ عاما ، وبالتحديد في وقت لم تكن هنالك معلومات كافية عن القبائل التي تسكن على ، أو بالقرب من تلك الحدود .

٣ — لقد تبين منذ ذلك الوقت ، ان الحدود المتفق عليها بمقتضى معاهدة عام ١٩٠٢ ، قد قسمت قبيلتي النوير والانواك ، وهما من القبائل النيلية الى قسـمين .

٤ — لقد عانت حكومة السـودان ، والحكومة الاثيوبية ، مشـاكل ادارية ، تتصل بتنظيم هذه القبائل ، وذلك نتيجة لان الحدود قد وضعت تلك القبائل تحت اكثر من ادارة .

---

(١٦) انظر وثيقة وزارة المستعمرات البريطانية :—
C.O./879/139, Perth to Halifax, 22/3/1939.

وعلى ضوء هذه النقاط ، تقدم الجانب الممثل لحكومة السودان ، بالاقتراح التالي ، ليقوم الجانب الاثيوبي بدراسته :

ا ــ ان توافق الحكومة الاثيوبية ، من حيث المبدأ ، على حدود التوغرافية ، في الجزء الذي يمتد من جبل جيمي ، بالقــرب من الجكو في الشمال ، الى قرية اوليس في الجنوب ، بدلا عن الحدود الحالية .

ب ــ أن توافق الحكومة الاثيوبية ، على تكوين لجنة حدود مشتركة، لتقوم بدراسة الحدود على الطبيعة ولتتقدم بتوصيات تتضمن التعديل الضروري ، الذي يحقق ضم كل قبيلتي النوير والانواك الى السودان (١٧).

وفي الاجتماع الثاني لممثلي الحكومتين ، أوضح الجانب الاثيوبــي بانه من الصعب على حكومته ، قبول حدود قبلية ، شبيهة بالتي قــام باقتراحها الجانب الممثل لحكومة السودان . اذ ان ذلك ربما يثير دعاوى لاقامة حدود قبلية في اماكن اخرى ، مثل حدود اثيوبيا مــع الصومــال الفرنسي وكينيا ، حيث توجد صعوبات عملية تحول دون اقامة مثل تلك الحدود ، نسبة لتمازج واختلاط القبائل مع بعضها البعض . وقد أبــدى جانب حكومة السودان ، تفهما لما اثاره الجانب الاثيوبي . الا انه اوضح بدوره ، بأن منطقة البارو ، من المناطق القليلة جدا ، المعروفة في افريقيا ، والتي يمكن ان تكوّن حدودا قبلية ، قابلة للنفاذ . فضلا عن أن هنــاك استحالة عملية لنفاذ الحدود النهرية الحالية ، مهما وضعت الحكــومتان من قوات على جانبي الانهار الثلاثــة .

لم يعلق الجانب الاثيوبي ، على رد الجانب الممثل لحكومة السودان، واخذ بدلا عن ذلك ، في اجراء تمييز بين قبيلتي النوير والانواك . باعتبار أن اغلبية النوير ، تقيم في السودان ، والقلة داخل قطاع البارو . أما

---

(١٧) انظر ملفات سفارة السودان بالقاهرة :
File No. 5A/5/a/1,Vol.2, entitled: Boundary between the Sudan, Uganda, Kenya and Ethiopia: Summary of Sudan Representative Statement in the First Meeting, 29/4/1947.

الانواك ، فان اغلبهم يعيش داخل الاراضي الاثيوبية . وعلى هذا الاساس، اقترح الجانب الاثيوبي ، تعديل الحدود بطريقة تجعل كل النوير في السودان ، وكل الانواك في اثيوبيا . ورفض جانب حكومة السودان ، الاقتراح الاثيوبي ، اعتمادا على ثلاثة أسباب : اولها ان فرض حدود بين النوير والانواك ، لا يقل صعوبة عن مشكلة فرض الحدود الحالية . السبب الثاني ان الانواك ، قبيلة نيلية ، مرتبطة بقبيلة الشلك السودانية . وثالثها ان لقبيلة الانواك صلات عميقة مع قبيلة المورلي السودانية ، وليس لها اية صلات مع القبائل الاثيوبية .

ويبدو ان الجانب الاثيوبي ، قد اقتنع بالصعوبات التي تكتنف اقتراحه . فلجأ الى اقتراح آخر ، يهدف الى اجراء تعديلات على طول الامتداد الجنوبي للحدود المشتركة . وذلك بان تأخذ اثيوبيا هضبة البوما ، وان تمكن قبيلة الجلابا الاثيوبية ، من الرعي في مناطق رعيها التقليدية ، بالقرب من نهر كيبيش في اقصى الحدود الجنوبية .

ورد جانب حكومة السودان ، بانه لا يملك السلطة لمناقشة تعديل الحدود ، في منطقة هضبة البوما . ولكنه اوضح بانه يبدو ممكنا ادخال هضبة البوما ، داخل الحدود الاثيوبية ، اذا ما تم الاتفاق على حدود قبلية في قطاع البارو . اما عن امكانية توفير الرعي لقبيلة الجلابا الاثيوبية داخل الاراضي السودانية ، فقد بين جانب حكومة السودان ، بان ما قامت به السلطات الكينية بشأنهم ، كان نيابة عن حكومة السودان . ويعزى ذلك في المقام الاول ، الى ان الجلابا قبيلة مسلحة . ولقد اعتادت القيام بغزو ونهب بعض القبائل الكينية ، التي ترعى في الركن الجنوبي الشرقي من اراضي السودان . على ان جانب حكومة السودان ، وعد بمعالجة مشكلة رعي الجلابا ، دون التزام مسبق ، وعلى ان تلتزم السلطات الاثيوبية بنزع الاسلحة من هذه القبيلة .

وعندما فشل الجانب الاثيوبي ، في الوصول لمقابل واضح لقطاع البارو ، اقترح ابرام اتفاق خاص ، يكفل للنوير السودانيين ، الرعي

داخل الاراضي الاثيوبية ، مقابل ان يكفل السودان ، الرعي للجلابا الاثيوبية داخل الاراضي السودانية . ولم يجد الاقتراح الاثيوبي الاخير ، استجابة من جانب حكومة السودان . والسبب في ذلك ، ان مسألة تحديد حق الرعي للنوير ، لا تمثل الا جزءا صغيرا من مشكلة قطاع البارو . فهناك النوير الذين يقيمون داخل القطاع ، وهناك الانواك ، بالاضافة الى المشاكل الادارية الناشئة عن ذلك الوضع (١٨) .

في الاجتماع الثالث ، الذي عقد في العاشر من مايو ١٩٤٧ ، تقدم الجانب الاثيوبي باقتراح مضاد ، لاقتراح الجانب الذي يمثل حكومة السودان . ويتكون الاقتراح المضاد من ثلاثة اجزاء : اولها اجراء تعديل ، بأن تتبع الحدود خط طول ٣٤ درجة شرقا ، من نقطة تقاطعه مع نهر الجكو ، حتى غنيم على نهر اكوبو . ويرى الجانب الاثيوبي ، ان هذا التعديل سيحقق ثلاثة اغراض : وهي انه سيجعل كل قرى وأماكن رعى قبيلة النوير في السودان . وان اغلب الانواك ، الذين اعتادوا القيام بهجمات — على امتداد نهر اكوبو — ضد انواك السودان ، سيصبحون داخل الاراضي السودانية . وان الخط المقترح سيجعل ، في ذات الوقت ، الانواك الذين يقيمون في اعلى نهر قيلا ، داخل الجانب الاثيوبي من الحدود . اما الجزء الثاني من الاقتراح ، وهو مكمل للجزء الاول ، فانه يهدف الى ان تعدل الحدود ، من تقاطع خط طول ٣٤ درجة ونصف شرقا مع نهر اكوبو ، على ان تتبع الحدود هذا الخط — اي خط طول ٣٤ درجة ونصف شرقا — الى ان يصل حدود السودان مع كينيا ، وبحيث يجعل اراضي رعى قبائل البوما والتيرما والنيانقتوم والجلابا داخل اثيوبيا . اما الجزء الاخير من الاقتراح المضاد ، فهو اجراء تعديل على الحدود في اقصى شمال بحيرة رودلف ، بحيث يجعل مصب نهر اومو في داخل اثيوبيا ، حتى يضمن لقبائل البوما حقوق صيد الاسماك في تلك المنطقة .

---

(١٨) انظر ملفات سفارة السودان بالقاهرة ، المرجع اعلاه :—
Record of the Second Meeting of the Representatives of Ethiopian and Sudan Boundary Committee, 6/5/1947.

ويمكن تلخيص رد جانب حكومة السودان ، في ان الجزء الاول من الاقتراح الاثيوبي ، يشكل حدودا جغرافية ، وليست اثنوغرافية . وبالتالي لا يمكن نفاذه ، بالاضافة الى ان ذلك لا يقدم حلا لمشكلة توحيد الانواك . والجزء الثاني ، لا يمكن قبوله ، لان الجانب الممثل لحكومة السودان ، لا يملك تفويضا لمناقشة تعديل الحدود ، الواقعة الى الجنوب من قطاع البارو . اما بالنسبة للجزء الاخير ، فان نهر اومو لا يخص السودان ، لان مصبه في بحيرة رودلف ، ويقع داخل حدود كينيا . ولا بد من ان نشير الى ان الاخذ بالاقتراح الاثيوبي يعني عمليا ان لا تكون هناك حدود بين السودان وكينيا ، لان خط طول ٣٤ شرقا يمر بالتقريب على نقطة الالتقاء الثلاثي بين السودان وكينيا ويوغندا (١٩) .

وعندما التقى الجانبان ، للمرة الرابعة ، عبر الجانب الاثيوبي عن دهشته في أن تكون المباحثات قاصرة على قطاع البارو ، خاصة وانه فهم من وزير خارجيته ، ان اللجنة مفوضة للبحث في اية تعديلات ترى انها ذات جدوى ، بالاضافة الى مناقشة موضوع قطاع البارو . وتساءل الجانب الاثيوبي ، عما اذا كان جانب حكومة السودان ، مازال على رايه ، بانه لا يملك تفويضا لمناقشة تعديل الحدود في منطقة هضبة البوما والمناطق التي تقع الى الجنوب . وقد اكد جانب حكومة السودان ، رايه السابق بالنسبة لمسألة عدم التفويض ، وعبر عن رغبته في الرجوع الى الخرطوم ، قبل الشروع في مناقشة تعديل الحدود الواقعة الى الجنوب من قطاع البارو . كما اكد رفضه للحدود الجغرافية ، التي اقترحها الجانب الاثيوبي داخل القطاع ، على اساس ان ذلك الاقتراح ، لم يغير وضع الانواك ، وهو توزيعهم على البلدين . على ان جانب حكومة السودان ، فكر في ان يخرج من تلك الاجتماعات بشيء مفيد ، فاقترح تكوين لجنة تقصي معلومات مشتركة ، لتقوم بزيارة القطاع ، واقتراح التعديل الذي تراه مناسبا . الا ان الجانب الاثيوبي اعلن رفضه للاقتراح ، بحجة ان ارسال هذه البعثة

---

(١٩) انظر ملفات سفارة حكومة السودان بالقاهرة المرجع اعلاه :ـ
Record of the Third Meeting of the Sudan-Ethiopia Boundary Committee, 10/5/1947.

لا يخدم اي غرض ، قبل الاتفاق حول التعديل الشامل للحـــدود . وهكذا وصل الطرفان الى طريق مسدود ، وتاكد لهما عدم جدوى مواصلة تلك الاجتماعـــات (٢٠) .

وعلى اثر فشل تلك الاجتماعات ، تم عقد اجتماع في السادس عشر من مايو ١٩٤٧ ، بين الجانب الممثل لحكومة السودان ، والمستر اتـــو اكيلو وزير الخارجية الاثيوبية . وقد اكد جانب حكومة السودان ، للوزير الاثيوبي بانه لا يملك تفويضا للدخول في مفاوضات ، بشان كل الحـــدود المشتركة مع اثيوبيا . واضاف بانه لا يملك غير ان يعرض للسلطـــات الاثيوبية تعويضا ماليا ، مقابل تنازلها عن قطاع البارو للسودان ، خاصة في حالة عدم قبول الاقتراح الرامي بأن توافق اثيوبيا على تاجير القطـــاع لحكومة السودان . وقد رد الوزير الاثيوبي ، بأن اضافة قطاع البـــارو بدون تعويض من السودان ، لم تكن واردة في محادثاته مـــع السلطات البريطانية . اذ ان ذلك سيجعل من الصعب على الحكومة الاثيوبية ، ان ترفض طلبا مماثلا من الحكومة الفرنسية ، التي كانت قد شرعت سلفا في اجراء مفاوضات بشان حدود الصومال الفرنسي — جيبوتي — مـــع اثيوبيا . على ان الوزير الاثيوبي وعد برفع الاقتراح البديل للامبراطور هيلا سلاسي بعد أن رفض التعويض المالي . وبعد ان اتيحت الفرصـــة للوزير الاثيوبي بالرجوع للامبراطور ، عاد ليخطر جانب حكومة السودان بأن الامبراطور حريص كل الحرص بأن يخضع الموضوع برمته لمزيد من النقاش والحـــوار .

وفي اجتماع لاحق بين الطرفين ، اعلن وزير الخارجية الاثيوبي ، بان الامبراطور لا يرغب في أي نوع من التعويض ، بخلاف ان يوافق السودان على ضم اراض الى اثيوبيا . كما اعلن رفض الامبراطـــور ، للاقتـــراح الرامي لايفاد لجنة مشتركة لتقصي حقائق الحدود ، الا اذا تم الاتفاق مسبقا

---

(٢٠) انظر ملفات سفارة السودان في القاهرة . المرجع أعلاه :—
Record of the Fourth Meeting of the Sudan-Ethiopia Boundary Committe, 12/5/1947.

على الغرض الذي تعمل من اجله اللجنة . وعلى ضوء ما نقله الـوزير الاثيوبي ، تم عقد اجتماع بين الجانبين ، اكد فيه جانب حكومة السودان ، رفضه للخط الجغرافي الذي سبق ان تقدم به الجانب الاثيوبي . على ان جانب حكومة السـودان ، تقدم بسؤال محدد للجانب الاثيوبي ، وطلب منه ان يتقدم له بالاجابة في جلسة لاحقة . والسؤال هو : ان السـودان يود ان يعرف حجم الاراضي ، التي ستطالب بها اثيوبيا ، في الركن الجنوبـي الشرقي من السودان ، اذا وافقت الحكومة الاثيوبية على اقامة حدود قبلية في قطاع البارو في المستقبل ؟

وتقدم الجانب الاثيوبي ، برده على السؤال في جلسة مسائية عقدت في ذات اليوم . وهو ان السلطات الاثيوبية ، ترى انـه ليس هنـاك معلومات كافية عن الحدود ، التي تقع الى الجنوب من هضبة البوما . على ان الجانب الاثيوبي ، اقترح ان تقوم حكومة السودان ، بمسح جوي للقطاع ، وهضبة البوما ، وكل الاراضي الواقعة جنوبا منها وحتى الحدود الكينية . وعلى ان يتبع ذلك المسح الجوي ، ايفاد لجنة مشتركة لتعيين الحدود على الطبيعة ، مع مراعاة العوامل والضـرورات الجغرافيـة والقبلية . وانتهى الاجتماع بالاتفاق على اختصـاصـات اللجنة المشتركة .

ان نظرة فاحصة لوقائع تلك الاجتماعات ، تعكس ان التوفيق لم يحالف السلطات البريطانية لتحقيق حلم قديم بذلت فيه الكثير من الجهد . وهو تعديل الحدود الجغرافية ، التي تنظم الحدود في منطقة قطاع البارو ، وفقا لمعاهدة عام ١٩٠٢ ، بحدود قبلية . ويبدو واضحا انه كان في الامكان معالجة المشكلة ، اذا وافقت السلطات البريطانية على اجراء مبادلة مع الحكومة الاثيوبية . ونستطيـع ان نلخص الاسباب التي فرضت على السلطات البريطانية ، تغيير خطتها الاولى ، الرامية الى مبادلة القطـاع بجزء من اراضي مثلث اليمي ، في النقاط التالية :

١ ـ ان السلطات البريطانية ، اعطت اعتبارا خاصا لاعـتراض حكومة كينيا لاي تغيير او تعديل للحدود بين السودان واثيوبيا ، يكون من شأنه ان يجعل الحدود الكينية الاثيوبية المشتركة اكثر طولا مما هي عليه الآن .

٢ ـ ان السلطات البريطانية ، كانت تعتقد بأن السلطات الاثيوبية ، لن تكون متشددة بالنسبة لاقتراح حكومة السودان . اعتمادا على انها قدمت للامبراطور هيلاسلاسي ، مساعدات كبيرة أثناء حرب التحرير من الاحتلال الايطالي . ذلك بالاضافة الى اعتقاد السلطات البريطانية ، بأن الحكومة الاثيوبية ، ستعطي اعتبارا للدور الذي يمكن ان تلعبه بريطانيا ، في اقناع الحلفاء بضم اريتريا الى اثيوبيا .

٣ ـ لقد تأكد لحكومة السودان ، ان ضم هضبة البوما ، والاراضي المرتفعة التي تقع الى الجنوب منها ، تكتنفه بعض الصعوبات . اذ انه قد تحقق سلفا نوع من الادارة والامن ، للذين يقيمون في منطقة هضبة البوما. فضلا عن ان مراعي قبيلة التبوسا السودانية ، تمتد الى المناطق التي تقع الى الجنوب من هضبة البوما .

٤ ـ ان المنطقة التي كان من المتوقع ان تمنح اصلا لاثيوبيا ، كبديل لقطاع البارو ، هي منطقة غير معروفة ولم يسبق مسحها . وقد تردد ان هناك بعض المعادن في منطقة ماجي الاثيوبية ، الامر الذي جعل سلطات الجيلوجيا في السودان تشير الى احتمال وجود معادن في منطقة هضبة البوما والترما .

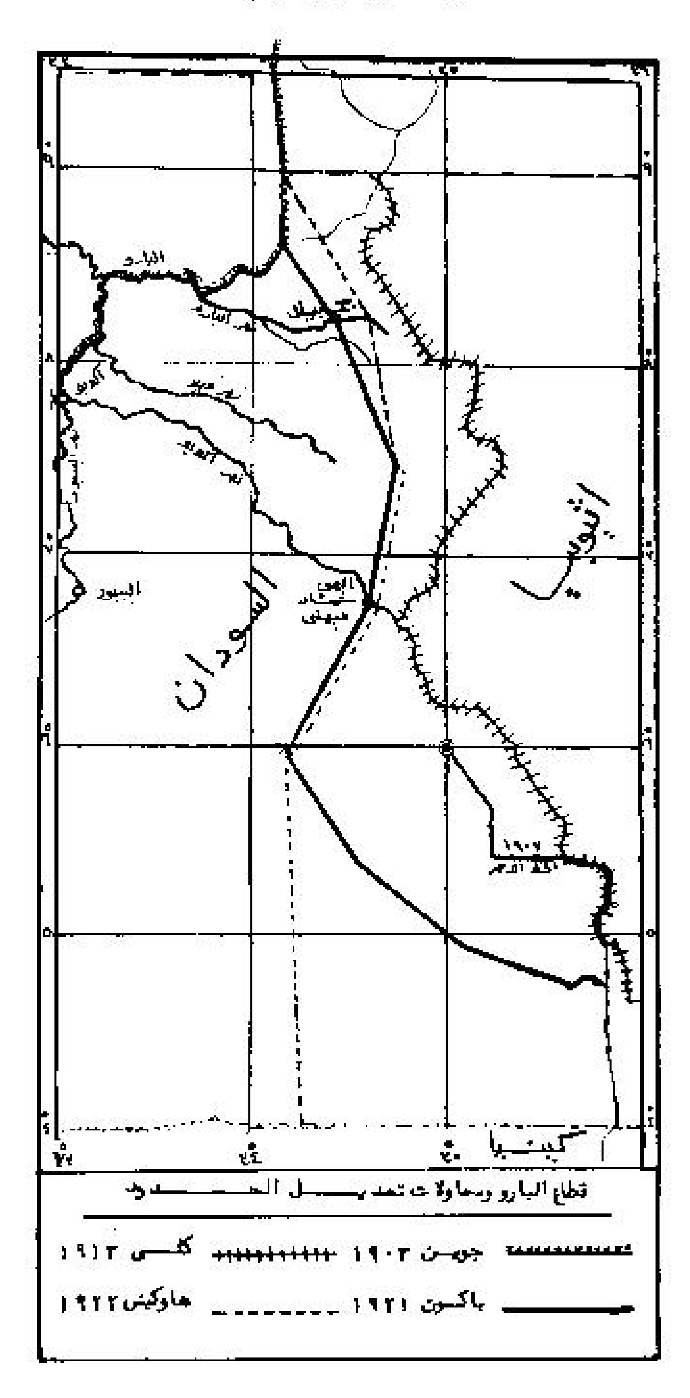
وهكذا ، وبعد ان تشلت المفاوضات السودانية الاثيوبية ، بشأن مشكلة قطاع البارو ، قدم رئيس جانب حكومة السودان ، تقريرا الى حكومته ، اشار فيه الى الانطباع الذي عاد به من اجتماعاته من اديس ابابا ، وهو ان الامبراطور هيلاسيلاسي ، صادق وحريص على قبول طلب حكومة السودان ، الخاص باضافة قطاع البارو للسودان . الا أن القطاع، يتكون من مساحة كبيرة ، ولا بد للامبراطور من ان يكون في وضع يمكنه من تبرير ذلك الى شعبه . واضاف رئيس جانب حكومة السودان ، ان اثيوبيا ، كانت تشهد في تلك الفترة ، نقدا مكثفا ضد سياسات الامبراطور ، والتي شملت اتهامه باحتكار الاراضي وعقارات جديدة . ولذلك فان الامبراطور كان على قدر كبير من الحذر ، في ان يحصل على مقابل ، لما قد يتنازل عنه من اراضي اثيوبية للسودان .

ويبدو ان انطباعات رئيس جانب حكومة السودان في المفاوضات ، قد احيت الامل عند السلطات البريطانية . فقد تم الاتصال بين وزارة المستعمرات البريطانية وحكومة كينيا بشأن المسح الجوي الذي تم الاتفاق عليه بين حكومة السودان والسلطات الاثيوبية ، باعتبارها طرفا له صلة بمسالة الحدود الجنوبية . وكما هو متوقع ، فقد سارعت حكومة كينيا ، وذكّرت وزارة المستعمرات البريطانية ، بقلقها ومخاوفها من اي تدخل اثيوبي في المنطقة ، الواقعة الى الشمال مما كان يسمى بالخط الاحمر . وقد كان لتعاطف السلطات البريطانية ، مع حكومة كينيا من ناحيــة ، وادراكها بضرورة الوصول لاتفاق مسبق مع الحكومة المصرية ، بشــأن مسح الحدود من الناحية الاخرى ، الاثر الكبير ، في ان تعمل لتاجيل المسح لفترة ، ثم غض النظر عنه بصفة نهائية .

ومنذ ذلك الوقت ، لم تذكر مسالة قطاع البارو مرة اخرى ، الا في عام ١٩٧٢ ، اثناء المفاوضات التي سبقت اعلان الاتفاق على الحدود بــين السودان واثيوبيا . على ان الامر لم يتعد التفاهم على الابقاء على الوضع الراهن ، اي ان يظل وضع قطاع البارو ، على ما هو عليــه بمقضــى معاهدة ١٩٠٢ الانجليزية ـ الاثيوبية .

ملحوظــة : خطوط الحدود التي تناولها هذا البــاب مبينــة في الخريطــة التوضيحية رقم (٣) .

خريطة توضيحية رقم ٢



البــــاب الثــــاني

مسألة جمبيلا وتسليم المحطة لأثيوبيا

أشرنا في الباب الثاني من القسم الاول ، الى أن معاهدة الخامس عشر من مايو ١٩٠٢ ، المبرمة بين الحكومة البريطانية والحكومة الاثيوبية ، قد تعرضت لعدة مسائل بالاضافة الى وصف الحدود . ومن تلك المسائل التي تعرضت لها المعاهدة ، ما جاء في المادة الرابعة والتي تقول :ـ

ان جلالة الامبراطور منليك الثاني ، ملك ملوك أثيوبيا ، قد التزم على نفسه بأن يسمح لحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، وحكومة السودان باختيار قطعة من الارض ، مجاورة لاتانق على نهر بارو ، ذات واجهة على النهر ، لا يتجاوز طولها الفي مترا كما لا تتجاوز مساحتها أربعمائة هكتارا ، لاستئجارها لحكومة السودان ، لغرض ادارتها كمحطة تجارية ، واحتلالها طوال المدة التي يبقى فيها السودان خاضعا للحكم الانجليزي ـ المصري .

بعد سنتين من توقيع معاهدة مايو ١٩٠٢ ، قام حاكم عام السودان، بزيارة للمنطقة التي تم استئجارها . ولقد تبين للحاكم العام ، ، أن اتانق لا تتناسب والاغراض التي استؤجرت لاجلها، اذ انها بعيدة جدا عن الاراضي المرتفعة . وعلى ضوء ذلك اقترحت حكومة السودان ، مدينة جمبيلا كموقع جديد للمحطة التجارية (١) . وقد استجابت الحكومة الاثيوبية للاقتراح

---

(١) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ـ
F.O./371, 20955, Memorandum, 8/5/1937.

السوداني ، ووجهت ممثلها في توري بأن يمنح السلطات السودانية قطعة ارض في جمبيلا ، تكون مساوية للمساحة التي منحت لها في أتانق (٢) .

لقد حظيت جمبيلا باهتمام ضئيل جدا في البداية ، الا أن المحطة اخذت تكتسب اهمية اكبر بمرور الزمن . ولعل ابلغ دليل على ذلك ، ان حجم التجارة المتبادلة في جمبيلا ، قد بلغ ٢٦٦ الف جنيه استرلينيا في عام ١٩١١ . ولقد تصاعدت اهمية جمبيلا التجارية ، بدرجة قادت الى نزاع في العشرينات ، بين السلطات الاثيوبية وسلطات حكومة السودان بشأن الضرائب . وتم حسم ذلك النزاع ، باتفاقية ابرمت في عام ١٩٢٨ . تم بموجبها تحديد الضرائب التي تفرضها السلطات السودانية من ناحية ، والضرائب التي تفرضها السلطات الاثيوبية من ناحية أخرى (٣) .

وبرزت اهمية جمبيلا بصفة خاصة في عام ١٩٣٦ . بعد أن تم للايطاليين احتلال المراكز الغربية من اثيوبيا . فقد تمكنت القوات الايطالية من احتلال نقطة الجمارك الاثيوبية ، الواقعة على خور جيرجيبا ، في الوقت الذي ظلت فيه سلطات حكومة السودان ، في نقطة الجمارك السودانية ، الواقعة على الجانب الآخر من الخور . وبعد فترة وجيزة سقطت كل منطقة جمبيلا ، باستثناء نقطة جمارك حكومة السودان ، تحت الاحتلال الايطالي . ولقد شجع وضع محطة الجمارك السودانية ، السلطات البريطانية ، للاعتقاد بأنها يمكن أن تدخل في مساومة مع السلطات الايطالية ، يكون من شأنها تحقيق تعديل الحدود في منطقة قطاع البارو . وكما ذكرنا في الباب الاول من هذا القسم ، فان اشتعال نار الحرب العالمية الثانية ، قد حال دون المضي في اية مفاوضات مع الايطاليين ، بشأن تسوية اي من الحدود المشتركة مع ايطاليا .

---

(٢) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :—
F.O./371, 20935, Memorandum entitled Sudan Trading Station at Gambela, 29/1/1937.

(٣) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :—
F.O./13101, Agreement regarding the Customs Duties to be Collected by the Customs Houses between the Governments of Ethiopia and Sudan, 3/3/1928.

وظهرت مسالة جمبيلا مرة اخرى ، في المحادثات التي جرت بين السلطات الاثيوبية وممثلي حكومة السودان — في اديس ابابا في سنة ١٩٤٧ — بهدف تعديل الحدود في قطاع البارو . فلقد اثار الجانب الاثيوبي، في الاجتماع الثاني المشترك ، موضوع ايجار جمبيلا بواسطة حكومة السودان . وتساءل عن موقف جمبيلا في حالة انتهاء الحكم الانجليزي المصري الذي كان قائما في السودان/. وركز الجانب الذي مثل حكومة السودان ، في رده على التساؤل الاثيوبي ، على ان جمبيلا ما هي الا محطة تجارية . وعليه فان الافتراض هو ان يستمر التجار في عملياتهم التجارية ، بغض النظر عن الوضع الدستوري في السودان . على ان جانب حكومة السودان ، طمان الجانب الاثيوبي ، بانه سوف تبرم اتفاقية جديدة بشأن جمبيلا ، اذا ما حدث اي تغيير في الوضع الدستوري للسودان . ولقد اصر الاثيوبيون في تلك الاجتماعات ، بأن قبول الحدود القبلية المقترحة من السودان ، تعني وضع جمبيلا داخل حدود السودان . وذلك امر مرفوض ، اذ انها تمثل المحطة التجارية الرئيسية في غرب اثيوبيا . وقد رد جانب حكومة السودان ، بأن الاتفاق على حدود قبلية مثلى ، يقتضي بالضرورة ان تكون جمبيلا داخل السودان ، غير انه يمكن رسم الحدود المعدلة بطريقة تكفل لاثيوبيا الاحتفاظ بجمبيلا داخل حدودها . وكما راينا في الباب الاول من هذا القسم ، فان تلك المفاوضات قد فشلت ، نتيجة لرفض الاثيوبيين للاقتراح الذي تقدم به جانب حكومة السودان ، الرامي لاضافة قطاع البارو للسودان .

لقد شهدت السنوات القليلة التالية لتلك المفاوضات ، تغيرا هاما في استراتيجية حكومة السودان نحو الاحتفاظ بجمبيلا . فلقد تضاءلت اهميتها التجارية بمرور الزمن . ويعزى ذلك الى زيادة حجم التجارة عبر الكرمك والروصيرص وباسوندا . ومن ناحية اخرى ، تبين ان ادارة جمبيلا بواسطة حكومة السودان باهظة التكاليف ، اذا ما قورنت بتكاليف ادارتها عن طريق الحكومة الاثيوبية . وهكذا توصلت حكومة السودان ، الى قناعة في سنة ١٩٥٠ ، بان المستقبل التجاري لجمبيلا ذو قيمة قليلة ، خاصة اذا

ما وجد التجار وسيلة اخرى لاستيراد البن الحبشي (٤) . اما بالنسبة لاهميتها السياسية ، فقد كانت حكومة السودان مقتنعة ، بأن وجود موظف تابع لها في المنطقة ، على صلة وثيقة بالسلطات الاثيوبية ، ساهم في حل المشاكل التي نشأت او كان ممكنا ان تنشأ في قطاع البارو . غير ان حكومة السودان قد رأت في بداية الخمسينات ، ان ذلك لا يمنع من التخلي عنها ، او استغلالها للمساومة في اية مفاوضات يكون من شأنها معالجة مسألة قطاع البارو .

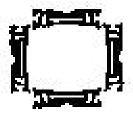
واستمر الوضع على ما هو عليه في جمبيلا اثناء فترة الانتقال التي مر بها السودان . وبعد اعلان الاستقلال في يناير ١٩٥٦ ، دخلت حكومة جمهورية السودان والحكومة الامبراطورية الاثيوبية ، في مفاوضات بشأن الوضع القانوني لجمبيلا . وقد اتفق الطرفان ، في بروتوكول جديد ، على ان عقد ايجار المحطة التجارية بجمبيلا ، المنصوص عليه في المادة الثانية من معاهدة سنة ١٩٠٢ ، قد انتهى . وبانقضاء ذلك الايجار ، استردت اثيوبيا سيادتها الكاملة على تلك المحطة التجارية ، في اليوم الاول من يناير سنة ١٩٥٦ بقيام الجمهورية السودانية ذات السيادة . وجاء في البروتوكول المبرم بين الحكومتين ، انهما ترغبان في توثيق وتسهيل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين القطرين من جمبيلا واليها (٥) . وتحقيقا لذلك ، فقد تم الاتفاق على ان تتخلى حكومة السودان ، في اليوم الخامس عشر من اكتوبر ١٩٥٦ ، عن حيازة جميع العقارات التي كانت لديها في المحطة التجارية ، وتسليمها بدون تعويض الى حكومة الامبراطورية الاثيوبية . ونصت المادة الثالثة من البروتوكول ، الى ان الارض التي تقع عليها مباني

---

(٤) ملفات سفارة السودان بالقاهرة :—
File No. 5A/5/A/1, Vol. 2,Sudan Ethiopia Boundary, A Note entitled Gambela, Civil Secretary to the African, Department, Foreign Office, 30/12/1950.

(٥) تولى مهمة تسليم جمبيلا للسلطات الاثيوبية محمد عثمان يس الوكيل الاسبق لوزارة الخارجية السودانية ، وكان عبدالرحمن عبدالله وزير الخدمة والاصلاح الاداري سابقا اخر اداري سوداني في جمبيلا .

حكومة السودان ؛ والتي جاء ذكرها ووصفها في ذات المادة ، تؤول الي الحكومة الامبراطورية الاثيوبية ، لتأجيرها في الحال لحكومة الســودان لمدة عشرين سنة ، قابلة للتجديد بايجار اسمي ؛ للاســتعمال الرســمي بواسطة القنصلية العامة للسودان بجمبيلا . واتفق الطرفان على انهاء منصب ومهام مفتش المركز في جمبيلا ؛ وعلى قيام قنصلية عامة للسودان اعتبارا من تاريخ البروتوكول ، وهو الخامس عشر من اكتوبر ١٩٥٦ . كما اتفقا على استمرار الخدمات النهرية على نهر البارو بواسطة حكومة جمهورية الســــــودان .



القسم الثالث

الجوانب السياسية والقانونية للنزاع على الحدود بين السودان وأثيوبيا

الباب الأول

بداية النزاع

هناك فهم سائد : بأن النزاع على الحدود بين السودان واثيوبيا ، قد بدأ في عام ١٩٦٦ . ولا شك ان ذلك الفهم لا يخلو من قسط كبير من الخطأ . ذلك أن مشاكل الحدود : التي سادت العلاقات السودانية الاثيوبية ، في الفترة ما بين ١٩٦٦ – ١٩٧١ ، يمكن ردها ، او الرجوع بها الى اواخر الخمسينات . فقد بدأ تسلل الاثيوبيين الى داخل الحدود السودانية ، والقيام بالزراعة في الاراضي الواقعة ما بين جبل اللكدى وشجرة الكوكة ، في عام ١٩٥٧ . ولقد حاولت سلطات الادارة الاهلية ، في المنطقة المعنية ، تحصيل العشور منهم ولكن ثمة صعوبات واجهتها في ذلك .

ويبدو أن المتسللين الاثيوبيين ، قد نقلوا محاولة السلطات الاهلية السودانية ، الى المسئولين الاثيوبيين . اذ تقدم حاكم غندار بشكوى في هذا المعنى لسلطات الحكومة المحلية في القضارف . وقد اعقب ذلك عقد اجتماع مشترك ، في مدينة القضارف ، بين المسئولين المحليين في مركز القضارف والمسئولين المحليين في غندار الاثيوبية . وقد اعترف الاثيوبيون ضمنا في ذلك الاجتماع ، بالزراعة داخل الاراضي السودانية : بدليل انهم طلبوا اعفاء المزارعين الاثيوبيين من دفع العشور ، بحجة أن ما قاموا به من زراعة كان بسيطا وبدائيا . ولكنهم اشاروا في ذات الوقت ، الى دعواهم الخاصة بتوسيع الحدود السودانية داخل الاراضي الاثيوبية . وبعد نقاش طويل ، فشل الطرفان في التوصل لاتفاق بشأن دعوى مد الحدود ، وعلى ضوء ذلك اتفقا على رفع الخلاف لحكومتيهما لحسم الامر على مستوى اعلى . ويبدو ان ايا من الحكومتين : لم يكن متحمسا لاثارة

الموضوع على ذلك المستوى الحكومي . على ان الاثيوبيين جاءوا مرة اخرى للزراعة في الاراضي السودانية في العام التالي . ثم اخذوا يترددون من وقت لآخر على الزراعة ، باستمدادات ميكانيكية ، في المنطقة الواقعة بين نهري ستيت وباسلام ، التابعة لمجلس ريفي شمال القضارف والمعروفة محليا باسم الفشقة (1) .

لا شك ان حكومة السودان ، كانت تعلم بكل ما كان يدور داخل حدود السودان الشرقية ، ولكنها لم تبد تحركا واضحا تجاه ذلك الموضوع . ويعزى ذلك — في تقديرنا — لاعتبارات عديدة اهمها : ما كان يجري في جنوب السودان في تلك الفترة . فكما هو معروف ، فان السودان ظل يعاني منذ الاستقلال ، من مشكلة جنوب السودان . وقد تدهور موقف الامن في المديريات الجنوبية ، بصفة خاصة ، في بداية الستينات . ويبدو لنا ان الحكومة قد رات ، كسياسة عامة ، تفادي فتح جبهة اخرى في الحدود الشرقية من السودان ، باعتبار ان ما وصلت اليه حالة الامن في تلك الفترة ، يعد اكبر خطورة مما كان يجري على الحدود الشرقية .

غير ان الامر قد تغير تماما ، بعد تفجير ثورة الحادي والعشرين من اكتوبر ١٩٦٤ . وهي الثورة التي انهت الحكم العسكري الذي كان قائما في السودان منذ السابع عشر من نوفمبر ١٩٥٨ . وقد اهتمت حكومة اكتوبر بالامر ، وانعكس ذلك في مذكرة الاحتجاج ، التي رفعتها وزارة الخارجية السودانية في الخامس والعشرين من ابريل ١٩٦٥ ، للسفارة الاثيوبية في الخرطوم . وقد طالبت المذكرة بسحب المزارعين الاثيوبيين الذين توغلوا بالزراعة داخل اراضي السودان ، بالاضافة الى تكوين لجنة فنية ادارية مشتركة لتسوية المسالة القائمة على الحدود . واستجابت

---

(1) بلغت التركترات المستخدمة في الزراعة بواسطة الاثيوبيين ١٨ تركترا في عام ١٩٦٤ . كما بلغت المساحة التي قاموا بزراعتها حوالي ٢٠ الف فدانا ، وذلك بخلاف المزارع اليدوية والمحاريث البلدية التي تعمل بالابقار (جريدة الراي العام السودانية ، ١٩٦٤/١٢/١٢) .

الحكومة الاثيوبية في العشرين من مايو ١٩٦٥ ، للاقتراح السوداني من حيث المبدأ (٢) .

وبعد اجراء اول انتخابات عامة في السودان ، بعد ثورة اكتوبر ، قام وفد (٣) صداقة سوداني برئاسة رئيس الوزراء ، بزيارة الى اثيوبيا في الفترة ما بين السادس والعشرين والثامن والعشرين من يونيو ١٩٦٥ . وكان الهدف الاساسي من زيارة الوفد، والتي شملت بالاضافة الى اثيوبيا ، يوغندا وكينيا ، شرح الموقف السياسي في السودان ، بعد ثورة اكتوبر . وتوضيح السياسة الخارجية للسودان ، خاصة بعد ان تعرض السودان لحملات عنيفة ومكثفة — طوال فترة الحكم العسكري — من قبل عدد من الدول الاستعمارية بالاضافة الى الكنيسة الكاثوليكية .

وانتهت المفاوضات بصدور بيان مشترك ، بتاريخ الثامن والعشرين من يوليو ١٩٦٥ . وقد جاء في الفقرتين الثالثة والرابعة ، بعد الديباجة ، تمسك الجانبين القوي بالمبادىء العامة المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة ، وميثاق منظمة الوحدة الافريقية . وكذلك اصرارهما المستمر ، على المبادىء الخاصة بالحفاظ على الوحدة والسلامة الاقليمية للبلدين ، وادانتهما لكل الاعمال التي من شأنها تهديد وحدة البلدين . ثم جاءت الفقرة الخامسة من البيان المشترك ، لتلقي المزيد من الضوء على ما جاء ضمنا في الفقرتين السابقتين . اذ اتفق الجانبان ، على الا يقوم اي من الطرفين ، او اي من رعاياه ، او اية دولة اجنبية ، او اي شخص ، أو تنظيم قائم في اي من البلدين ، بأي نوع من الانشطة الضارة ، او التي تهدف للاضرار بالمصالح الوطنية للطرف الآخر .

---

(٢) يبدو واضحا من روح المذكرة التي رفعتها وزارة الخارجية السودانية ، حرصها على عدم تصعيد الموضوع . ولعل ابلغ دليل على ذلك انها عاملت المسألة باعتبارها مسألة فنية وادارية وليست سياسية .

(٣) كان الوفد السوداني برئاسة محمد احمد محجوب ، واشترك فيه محمد ابراهيم خليل وزير الخارجية ، محمد احمد المرضي وزير التجارة والصناعة والتموين والتعاون ، احمد المهدي وزير الداخلية ، بوث ديو وزير الثروة الحيوانية ، يعقوب عثمان سفير السودان في اثيوبيا .

وبالرغم من ان الفترات الثلاث ، المشار اليها اعلاه ، لم تسم الامور باسمائها ، الا ان نظرة فاحصة لمضمونها ، تجعل من الميسور الوصول الى ما هدفت اليه . ان البلدين ، اثيوبيا والسودان ، كانا يعانيان من مشكلات اساسية . فاثيوبيا ، كانت تعاني من مشكلة اريتريا . فقد شهدت السنوات ما بين ١٩٦٠ — ١٩٦٥ بروز وتنظيم جبهة التحرير الاريترية (٤) . وقد ظلت اثيوبيا تأخذ على السودان ، مساعدته لثوار اريتريا ، عن طريق مدهم بالسلاح أو تسهيل مدهم به ، وايوائهم ، وفتح المجال لهم للدعاية ضد اثيوبيا ، خاصة في الفترة التي اعقبت ثورة اكتوبر ١٩٦٤ ، (٥) .

اما السودان ، فقد كان مواجها بمشكلة الجنوب (٦) . وقد شهدت سنوات الحكم العسكري ، وخاصة الفترة ما بين ١٩٥٩ — ١٩٦٤ ، تدهورا واضحا في موقف الامن في جنوب السودان ، نتيجة لأن السلطة الحاكمة قد اخذت باستراتيجية الحل العسكري للمشكلة . وقد كانت حكومة السودان ، تأخذ بدورها على اثيوبيا ، المساعدات التي ظلت تقدمها للخوارج ، والمساعدات التي كانت تصل اليها من جهات اجنبية عبر اثيوبيا . ويبدو أن ايا من الطرفين ، لم يكن حريصا على الدخول في التفاصيل التي اشرنا اليها ، بقدر ما كان الهدف هو فتح قنوات التشاور

---

(٤) سبق نشوء الجبهة ، قيام حركة التحرير الاريترية في نهاية عام ١٩٥٨ ، في بورتسودان ، التي قامت بتنظيم خلايا سرية سياسية في اريتريا ، ولعبت دورا ايجابيا في تعبئة الجماهير الاريترية سياسيا . انظر : سبى ، نفس المصدر ، ص ٢٢١ .

(٥) لقد وجدت جبهة التحرير الاريترية ، تأييدا مفتوحا من ثورة اكتوبر ، ومن حكومة اكتوبر ، ولقد كان من الامور العادية في تلك الفترة ، ان يخطب ممثل الجبهة في اي حفل عام ، يكون قد سبقه بالحديث فيه ، رئيس وزراء حكومة اكتوبر ، ولقد ساهم ذلك الوضع في تدهور العلاقات الاثيوبية السودانية في تلك الفترة .

(٦) بدأت مشكلة الجنوب بتمرد حدث في الفرقة الاستوائية في السادس عشر من اغسطس ١٩٥٥ ، ثم تبعته احداث مؤسفة راح ضحيتها المدنيون من الابرياء .

والتفاوض . ولذلك فقد اكتفيا بالاشارة اليها ضمنا ، عن طريق تحديد التمسك بمبادىء الامم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومبادىء حسن الجوار .

أما بالنسبة لمشكلة الحدود ، فقد اقر الطرفان احترامهما للحدود ، كما هي معرفة في المعاهدات والاتفاقيات (او) البروتوكولات الموجودة ، كما التزما بمنع وانهاء اي تسلل بواسطة اي فرد ينتمي الى الطرفين . وتأكيدا لمبدأ الاستمرارية ، في معالجة كل المسائل المتعلقة بالبلدين ، اتفق الطرفان على تكوين لجنة استشارية وزارية مشتركة من وزراء الخارجية، والداخلية والدفاع والمالية والاعلام في البلدين . لتكون مسئولة عن الوفاء بنصوص ما تم الاتفاق عليه ، ومعالجة اية مشاكل او صعوبات ، تكون قائمة او قد تنشأ ، في المستقبل بالنسبة للعلاقات بين البلدين .

غير ان ما توصل له وفد الصداقة السوداني مع حكومة اثيوبيا ، لم يضع حدا للمشاكل والصعوبات التي اخذت تواجهها حكومة السودان ، في تلك الفترة ، نتيجة لتسلل عدد من الاثيوبيين ، عبر الحدود السودانية ، والزراعة في الاراضي السودانية . وكرد فعل للضغوط السياسية الداخلية من ناحية ، واشعارا للحكومة الاثيوبية بأهمية مسألة الحدود من ناحية اخرى ، رأت السلطات السودانية ، حتمية ممارسة السيادة السودانية في المنطقة التي تسلل اليها المزارعون الاثيوبيون وقاموا بزراعتها . وقد تم ذلك عن طريق اعتقال المتسللين وتقديمهم للمحاكمة (٧) .

لقد خلقت تلك الاجراءات ، توترا في العلاقات بين البلدين . ونتيجة لذلك ، وايفاء لما جاء في البيان المشترك ، الذي صدر عقب زيارة وفد

---

(٧) أرسلت قوة من البوليس يصحبها القاضي المقيم في القضارف ، الى المنطقة المعنية في اول يونيو ١٩٦٦ . وقد تم اعتقال ٢٤٣ اثيوبيا والاستيلاء على اربعة تركترات . وتمت محاكمة المتسللين وادانتهم تحت طائلة قانون الجوازات والهجرة ، بالسجن سبعة ايام وابعادهم عن السودان بالاضافة الى مصادرة التركترات .

الصداقة السوداني لاديس ابابا في يوليو ١٩٦٥ ، فقد عقدت اللجنة (٨) الوزارية الاستشارية المشتركة ، بين السودان واثيوبيا أول اجتماع لها في الخرطوم ، في الفترة مابين الرابع والعشرين والسابع والعشرين من يونيو ١٩٦٦ . وتناول البيان المشترك الذي صدر عقب تلك الاجتماعات ، ثلاث مسائل ، هي . الحدود ، وما يدعيه كل طرف من نشـــاط تخريبي ضد الطرف الآخر ، والعلاقات الاقتصادية والثقافيــة . وقد تضمن البيـــان المشترك الفقرات التالية بالنسبة لمسألة الحدود .

اولا : اكد الطرفان التزامهما بما جاء في الفقرة التاسعة من بيان الثامن والعشرين من يونيو ١٩٦٥ ، وهي الفقرة الخاصة باحترام الطرفين للحدود كما هي معرفة في المعاهدات والاتفاقيات (او) البروتوكوت الموجودة ، وكذلك التزامهما بمنع وانهاء اي تسلل من جانب اي من الطرفين .

ثانيا : اتفق الطرفان على تكوين لجنة حدود مشتركة ، من الخـــبراء (مساحين واداريين) لتخطيط كل الحـــدود المشـــتركة بـــين السودان واثيوبيـــا (٩) .

ثالثا : اتفق الطرفان على الاعـــتراف بالوضـــع الراهـــن واحتـــرامه (Status Quo) دونما مس بالحقوق الناشئة لاي من الطرفين في المعاهدة (أو) البروتوكول وذلك حتى انهاء اللجنة المشتركة لمهمتها .

---

(٨) كان الجانب السوداني برئاســة محمد احمد محجوب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، ومحمد احمد المرضي وزير التجارة والصناعة والتموين والتعاون ، وعبدالله عبدالرحمن نقدالله وزير الحكومة المحلية ، وامين التوم وزير الدفاع ، واحمد المهدي وزيـــر الداخلية ، والشريف حسين الهندي وزير المالية والاقتصاد ، ويعقوب عثمان ســـفير السودان باثيوبيـــا .

(٩) تضمن البيان نصا ورد قبل هذا النص وقد جاء فيه (اتفق الطرفان على تكوين لجنة حدود مشتركة من الخبراء لتتولى تخطيط الحدود) . ومن الواضح ان هذا النص لا يضيف جديدا للنص الذي جاء بعده فضلا عن ان النص الذي يأتي بعده يعد اكثر وضوحا في معناه .

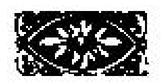
رابعا : اتفق الطرفان على ان يترك للجنة الخبراء ان تقرر في شأن اجراءاتها ، على ان تبدا اللجنة بالمناطق المتنازع عليها . وقد قبل الطرفان الخامس عشر من اكتوبر ١٩٦٦ ، تاريخا مبدئيا لاجتماع اللجنة .

ان نظرة للفقرات المشار اليها اعلاه ، توضح بجلاء الصياغة غير الدقيقة التي تميز بها البيان . وهي صياغة قد تكون سببا في خلق المزيد من التعقيد على موضوع ، هو معقد أصلا . يلاحظ اولا ، ان الفقرة الاولى ، امتنعت عن ذكر المعاهدات والاتفاقيات (او) البروتوكولات الموجودة ، والتي تعين وتعرف الحدود بين البلدين . وكما سنوضح في الباب الثاني ، فان أهمية الملاحظة ، ترجع اساسا الى ان الاثيوبيين ، قد شرعوا في محاولة ، تهدف الى قبول بعض المعاهدات والاتفاقيات ، واسقاط البعض الاخر ، بغية الوصول لمعاهدات جديدة تحل محل المعاهدات التي يحاولون اسقاطها . واهم من هذا ، ان الفقرة استعملت (او) بين كلمتي اتفاقيات وبروتوكولات ولا بد من الاعتراف ، بأن استعمال (أو) وليس (و) كان هفوة في الصياغة وهي بالتالي دليل على عدم الدقة . وتكمن اهمية هذه الملاحظة في ان قضية السودان ، في النزاع على الحدود مع اثيوبيا ، تقوم على أساس ان الحدود بين السودان وأثيوبيا ، قد تم تخطيطها ، وفقا لبروتوكول جوين لسنة١٩٠٣ ، وبروتوكل جوين لسنة١٩٠٩ . ومن هنا فان استعمال (او) يمكن استغلاله بطريقة يكون من شأنها ان تضعف من حجية قضية السودان في النزاع .

وتعكس الفقرة الثانية ، دليلا آخر لعدم الدقة في صياغة البيان . فلقد تحدثت الفقرة ، عن وضع معالم الحدود . وكما ذكرنا سلفا ، فان المسألة بالنسبة للسودان ، ليست مسألة وضع معالم للحدود . فالحدود قد تم وضع معالمها . وبالتالي ، فان استعمال كلمتي (وضع معالم) (Demarcation) وليس اعادة وضع معالم (Redemarcation) قد جانبه التوفيق . لان من شأن ذلك الاستعمال ان يفتح ثغرة يمكن أن تستغل بطريقة ، قد تضعف او تتناقض مع قضية السودان . واخيرا ، لا بد لنا من ان نلاحظ بأن الفقرة الثالثة ، قد اتسمت بطابع العمومية . فالفقرة تطرح ضمنا سؤالا هاما هو : الى متى سيظل كل طرف مطالبا بالاعتراف بالوضع

الراهن على الحدود واحترامه .. لقد كان هذا التساؤل وسيظل على قدر كبير من الاهميــــــة .

أما عن النشاطات التخريبية ، التي قد يدعيها اي من البلدين ضد البلد الاخر ، فلقد اتفق الطرفان ، بعد ان استعرضا تلك النشاطات ، على الالتزام بالمبادىء الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والاتفاقيات السابقة المبرمة بين البلدين . واخيرا فقد وافق الطرفان على بذل المزيد من الجهود لتنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين . كما اتفقا على ابرام اتفاقية ثقافية بين البلدين .



حدود السودان مع أريتريا: النزاع حول مثلث أم بريقع

ذكرنا في الباب الاول ، من هذا القسم ، أن اللجنة الوزارية الاستشارية المشتركة بين اثيوبيا والسودان ، قد حددت الخامس عشر من اكتوبر ١٩٦٦ ، تاريخا مبدئيا لاجتماعات لجنة خبراء الحدود ، المكلفة بعملية تخطيط الحدود على الارض . وقد عقدت تلك اللجنة (١) اجتماعاتها ، في الفترة ما بين الثامن عشر من نوفمبر والاول من ديسمبر ١٩٦٦ ، بأديس ابابا . وقد اتفق الطرفان الاثيوبي والسوداني في اجتماعهما الاول ، على أن يكون البيان المشترك الذي صدر في يونيو ١٩٦٦ ، اساسا لمناقشاتهما . وعلى ان تبدأ اللجنة بفحص كل المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الموجودة ، والتي تتعلق بالحدود المشتركة بين البلدين . وكخطوة مبدئية ، تم الاتفاق على ان يتبادل الطرفان ، كل المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات ، التي في حيازتهما بغض النظر عن حجيتها القانونية . كما اقرا مبدأ ان يحتفظ كل طرف ، بحقه في أن يقدم في مرحلة تالية ، اية معاهدات أخرى قد يتم اكتشافها (٢) .

---

(١) كان الجانب السوداني برئاسة النور علي سليمان السفير بوزارة الخارجية ، واشترك فيه محمد الباقر خليفة نائب مدير المساحة ، وأحمد محمد الامين مساعد وكيل الحكومة المحلية ، وعلي محمد صديق قومندان الامن العام ، ود . حسن سيد احمد من ديوان النائب العام ، والبخاري عبد الله الجعلي سكرتير لجنة الحدود الدولية السودانية بوزارة الداخليـــة .

(٢) عندما قمت بزيارة وزارة الخارجية الاثيوبية ، في العشرين من نوفمبر ١٩٦٦ ، لتبادل وثائق الجانب السوداني مع وثائق الجانب الاثيوبي ، لاحظت أن قائمة الوثائق الاثيوبية قد شملت خطاب منليك ، الذي بعث به لكل القوى الاوروبية في ١٨٩١ ، والذي ادعى فيه امتداد =

واستعرض الطرفان ، في الاجتماع الثاني ، الوثائق التي تبودلت بينهما ، واتفقا على البدء بمناقشة الوثائق المتعلقة بحدود السودان مع اريتريا . اي قطاع الحدود الذي يمتد من راس قصاء في البحر الاحمر ، وينتهي عند ملتقى خور ام حجر مع نهر ستيت . وفي هذا الصدد ، اخطر الجانب السوداني ، الجانب الاثيوبي ، بان السودان قد قبل سلفا المعاهدات الموجودة والتي تحكم الحدود في هذا الجزء . وقد عبر الجانب السوداني في ذات الوقت ، عن رغبته في اعادة تخطيط حدوده مع اريتريا ، نسبة لان اغلب علامات الحدود قد اختفت او اندثرت . لكن الجانب الاثيوبي ، اقترح على الجانب السوداني ، بان يقوم بدراسة معاهدة العاشر من يوليو ١٩٠٠ ، المبرمة بين اثيوبيا وايطاليا ، واعلان الثاني والعشرين من نوفمبر ١٩٠١ ، المبرم بين المملكة المتحدة وايطاليا ، ومعاهدة السادس عشر من ابريل ١٩٠١ ، المبرمة بين المملكة المتحدة وايطاليا بالاضافة الى ملحقها ، وذلك قبل البدء في مناقشة المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بالحدود بين السودان واريتريا .

لا شك ان الاقتراح الاثيوبي كان مفاجأة بالنسبة للجانب السوداني . ولكيما نتفهم ذلك ، والتعقيدات التي اقترنت به ، خاصة وانها اصبحت في مرحلة تالية ، تشكل نزاعا بين اثيوبيا والسودان ، فاننا سنوضح الاقتراح الاثيوبي في شيء من التفصيل .

معاهدة العاشر من يوليو ١٩٠٠ ، المبرمة بين الحكومتين الايطالية والاثيوبية ، هي في الاساس معاهدة لتعيين الحدود بين اريتريا واثيوبيا . ولهذا السبب كانت المفاجاة ، اذ ان تلك المعاهدة ليس لها صلة مباشرة بالحدود المعاصرة بين السودان واثيوبيا . وقد قبل الجانبان ، الايطالي والاثيوبي ، بمقتضى المادة الاولى ، من تلك المعاهدة ، الخط : تومات ،

= حدوده حتى الخرطوم على الوجه الذي تطرقنا اليه سلفا في الباب الثاني من القسم الاول ، باعتباره احدى الوثائق التي يرى الجانب الاثيوبي انها متعلقة بالحدود المشتركة بين البلدين ؛ وبالرغم من ان ذلك الخطاب لا يخدم غرضا قانونيا ، الا ان وضعه واعتباره وثيقة من بين الوثائق التي تستحق التبادل لم يكن تصرفا بلا معنى .

تودلك ، ماريت ، بليسا ، مونا ، والمبين في الخريطة المرفقة مع المعاهدة باعتباره الحدود بين اثيوبيا واريتريا . اما المادة الثانية ، وهي التي كانت ذات اهمية خاصة من وجهة النظر الاثيوبية ، فقد اشارت الى ان الحكومة الايطالية ، قد التزمت بالا تتخلى عن ، او تبيع لاي بلد آخر ، الارض الواقعة بين الخط : تومات ، تودلك ، ماريب ، اميسا ـ مايا ، فاسيا ـ مايا ، ماريتا ـ مايا ، ها ـ ماهيو ، ابيانو ـ فاراني ، والخط : تومات ، تودلك ـ ماريب ، بليسا ، مونا . وهي عبارة عن الارض التي تركها الامبراطور منليك الثاني لايطاليا (٢) .

لقد ذكرنا في الباب الاول من القسم الاول ، والذي تناولنا فيه الاصول الدبلوماسية والقانونية ، ان الحدود بين السودان واريتريا ، يحكمها اتفاق السادس عشر من ابريل ١٩٠١ . ومن المهم ان نضيف هنا ان الخط : تومات ، تودلك ، ... ، والموضح في الخريطة المرفقة مع ذلك الاتفاق ، هو ذات الخط المذكور في المعاهدة الايطالية الاثيوبيه ، المبرمة في العاشر من يوليو ١٩٠٠ ، باعتباره الحدود بين اريتريا واثيوبيا ! ولهذا السبب ، فقد قضى الجانبان السوداني والاثيوبي في اللجنه المشتركة ، اجتماعين في مناقشة السؤال المحدد التالي : كيف يمكن للحدود الايطالية الاثيوبية ، الممتدة ما بين تومات وتودلك ، والمنصوص عليها في معاهدة العاشر من يوليو ١٩٠٠ ، ان تكون في ذات الوقت ، جزءا من الحدود الشرقية بين السودان واريتريا ، كما نص بذلك الاتفاق الانجليزي الايطالي ، المبرم في السادس عشر من ابريل ١٩٠١ ؟

لا شك ان هناك تنازعا واضحا بين المعاهدتين . ويبدو لنا ان اية محاولة للاجابة على السؤال المطروح تقتضي بالضرورة ، القاء المزيد من الضوء على الوضع القانوني لقطاع الحدود ، الواقع بين ابو جمل وملتقى خور ام حجر مع ستيت .

---

(٢) راجع :ـ
E. Hertslet, The Map of Africa by Treaty, 3rd ed., London. 1909, p.460.

لقد اوضح الجانب السوداني في تلك اللجنة ، ان النزاع بين المعاهدات ، المشار اليها أعلاه ، قد ازيل بواسطة ملحق معاهدتي سنة ١٩٠٠ ، ١٩٠٢ . والملحق المعنى ، هو مذكرة ملحقة بمعاهدة الخامس عشر من مايو ١٩٠٢ ، ومبرمة بين بريطانيا وايطاليا واثيوبيا . وقد تضمن الملحق عددا من التعديلات التي تم الاتفاق عليها . وعلى ضوء تلك التعديلات ، التي جاءت في المادة الاولى ، والثانية من الملحق ، فقد أختفى متوازى الاضلاع الذي تم تعيينه في سنة ١٩٠١ ، وحل محله خط الحدود الجديد الذي يمتد من ابوجمل الى نهر ستيت .

أما الجانب الاثيوبي ، فقد اشار الى ان ما الغي بواسطة المذكرة الملحقة ، بمعاهدة الخامس عشر من مايو ١٩٠٢ ، هو معاهدة السادس عشر من ابريل ١٩٠١ ، وليس اعلان الثاني والعشرين من نوفمبر ١٩٠١ . وعلى ضوء ذلك ، فقد أوضح الجانب الاثيوبي ، بأن مثلث أم بريقع ، مازال أرضا اثيوبية ، اعتمادا على ان اعلان ١٩٠١ ، لم يشر صراحة الى أن المثلث قد تم ضمه الى السودان .

من الواضح ان المادة الاولى من الملحق ، قد انشأت حدودا منفصلة بين اريتريا واثيوبيا . كما ان المادة الثانية من الملحق ، قد انشأت حدودا منفصلة بين اريتريا والسودان . ولم تترك المادتان اي لبس أو غموض في هذا الشأن . وعلى هذا الاساس ، فان المساحة التي ادعتها اثيوبيا (مثلث ام بريقع) تقع داخل الاراضي السودانية . وبالتالي فان اثيوبيا ، يعوزها الاساس القانوني لتقديم أي ادعاء ، مؤسس على اعلان الثاني والعشرين من نوفمبر . اذ أن ذلك الاعلان ، قد الغي ضمنا بالمادتين الاولى والثانية ، من الملحق الذي يحمل موافقة وتوقيع الامبراطور منليك الثاني .

ولعل مما يؤكد صحة ما ذهبنا اليه من تفسير ، ان الحدود بين السودان واريتريا ، قد تم تخطيطها ووضع معالمها ، على اساس ما جاء في ملحق الخامس عشر من مايو ١٩٠٢ . ولقد جاء في وصف تخطيط الحدود بين السودان ومستعمرة اريتريا ، والمبرم في الثامن عشر من فبراير ١٩٠٣ ، في ام بريقع ، بين فريقي لجنة الحدود البريطانية الايطالية

المشتركة : ان خط الحدود بين اريتريا والسودان ، يذهب من اعلى قمة في جبل ابو جمل ، الى اعلى نقطة في مجموعة الآكام المعروفة باسم (البوارق) ، والتي تبعد عن أبي جمل ، مسافة ١٤ كيلومترا . ويسير خط الحدود من البوارق ، في اتجاه مستقيم ، الى الحافة الشرقية لتلال (كورايتيب) مارا بأعلى تل في هذه الحافة ، واعلى تل في هذه المجموعة ، وبشكل يجعل التجاويف المائية في تلال (كورايتيب) تقع الى الغرب من خط الحدود ، اي داخل الاراضي السودانية . ومن كورايتيب ، يذهب خط الحدود في اتجاه مستقيم ، الى غيضة الاشجار المشهورة ، التي تحوطها الاحجار عند الطريق الغربي للتل ، المعروف باسم جبل (توار) . ومن هناك يسير خط الحدود ، صوب الطريق الواقع بين (ام بريقع) و (الحفرة) ويلتقي خط الحدود بهذا الطريق ، عند الحافة الواقعة بين (ودمزمل) والحفرة ، على مسافة ٥٢٠ مترا تقريبا من النقطة التي يعبر عندها اقرب مجرى مائي ، الى الغرب مباشرة من الحافة السالفة الذكر . ومن النقطة الاخيرة ، عن طريق (ام بريقع) الحفرة ، يذهب خط الحدود ، في اتجاه مستقيم الى حنية نهر ستيت التي تواجه مباشرة مصب خور (رويان) (٤) ، وهذا الوصف لتخطيط الحدود ، الذي تضمنه اتفاق الثامن عشر من فبراير ، يتفق في جوهره في تبعية مثلث أم بريقع للاراضي السودانية . ولم يقف الامر عند هذا الحد ، فلقد تم تكثيف تخطيط الحدود في عام ١٩١٦ . وهو تأكيد آخر لتخطيط عام ١٩٠٣ (٥) .

يثير الميراث الدولي سؤالا قانونيا محددا . وهو الى اي مدى يكون هناك نقل للحقوق والواجبات المتعلقة بالدولة التي سلفت الى الدولة

---

(٤) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ـ
F.O./141/378, Wingate to Cromer, 5/5/1904

(٥) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ـ
F.O./371/2666, Wingate, Governor-General of Sudan to Governor of Eritrea, Asmara, Despatch No. 266, 22/2/1916.

وراجع ايضا :ـ
Governer of Eritrea to Governor of the Sudan, 27/3/1916, and Governor of the Sudan to Governor of Eritrea, Despatch No. 305. 21/5/1916.

الجديدة . وقد ينشأ هذا الوضع في صور متعددة . فقد تنتهي دولة عن طريق احتلالها أو ضمها طواعية أو خلاف ذلك . وقد ينشأ نتيجة لتفتت دولة ، بأن تصبح العناصر المنفصلة دولة مستقلة أو تنضم الى دولة قائمة ، وقد ينشأ الميراث الدولي عن تكوين اتحاد أو فدريشن اذا ما انتفت صفة الشخصية القانونية الدولية من الاقاليم أو الدول المكونة للفيدريشن أو الاتحاد .

ان المبدأ العام الذي يحكم موقف الدول الجديدة بالنسبة للميراث الدولي ، هو ان الدولة المكونة حديثا ، والتي لم تنشأ عن انفصال سياسي، ولا يمكن ان يقال في ذات الوقت بأنها تتضمن استمرارا سياسيا بالنسبة لاية دولة سالفة ، تبدأ حياتها وهي مبرأة من اية التزامات تعاهدية ، باستثناء ما يتعلق بالالتزامات المحلية أو العينية الخاصة بالدولة السابقة . التي كانت تمارس السيادة على اقليم الدولة الجديدة . والامثلة لما يسمى المعاهدات المحلية او العينية ، هي المعاهدات التي تنظم الحدود الاقليمية او التي تنشيء انظمة نهرية ، او التي تخلق التزامات اشبه بحقوق الارتفاق في الشريعة الاسلامية .

ونستطيع القول ان من المسائل الثابتة والمستقرة في الميراث الدولي (State Succession) بالنسبة للمعاهدات ، مسألة الميراث الدولي في اتفاقيات الحدود . فالدولة التي تحل محل دولة سابقة لها في اقليم معين ، تكون ملتزمة بالمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات التي تحكم وتنظم حدود تلك الدولة . اذ لا يستقيم منطقا ان ترث الدولة الجديدة ما لم يكن اصلا للدولة السالفة ، اي المورث . ولقد تبنت منظمة الوحدة الافريقية ، في قرارها الذي أصدرته في هذا الشأن عام ١٩٦٤ بالقاهرة هذا الاتجاه . كما ان مؤتمر المفوضين الخاص بالميراث الدولي ، والذي دعت له الامم المتحدة في عام ١٩٧٦ ، قد أقر — ضمن ما اقر في مشروع الاتفاقية — هذا المبدأ . فقد نصت المادة الحادية عشر على التالي :—

لا تؤثر خلافة الدول في حد ذاتها على :

ا — الحدود المقرة بمعاهدة ، او

ب — الالتزامات والحقوق المقرة بمعاهدة والمتعلقة بنظام حدودها .

ومن المهم أن نشير ايضا ان المبدا المعروف في القانون الدولي بامكانية الغاء او الانسحاب من المعاهدات بسبب حدوث تغيير جوهري في الظروف (Fundamental change of Circumstances) التي كانت قائمة فيما يتصل بالوقت الذي ابرمت فيه المعاهدة ، هذا المبدا لا ينسحب على المعاهدات المنشئة للحدود ، اي ان هذا المبدا المشهور بـ (Clausula rebus sic stantibus) لا يمكن الاعتماد عليه في الغاء او الانسحاب من معاهدة منشئة لحدود . وهذا ما اخذت به اتفاقية فينا الخاصة بقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ ، في الفقرة الثانية من المادة ٦٢ حيث نصت على :

(Afundamental change of circumstances may not be invoked as aground for terminating or withdrawing from a treaty).

وهكذا فان اثيوبيا التي قامت بضم اريتريا ، ملزمة قانونا بان تقبل وتحترم كل الاتفاقيات التي ابرمتها ايطاليا بشان حدود آريتريا . وهذا الالتزام القانوني ، ينسحب تماما على اية دولة تقوم في اريتريا ، كما هو منسحب اصلا على السودان (٦) .

ومن جانب آخر ، فان اثيوبيا قد اعترفت بالسودان ، عند استقلاله في سنة ١٩٥٦ ، بحدوده الراهنة ، ولم تشر في اعترافها لاية تحفظات تتعلق بالحدود . ولمثل هذا التصرف ، مغزاه الكبير في القانون الدولي بصفة عامة ، والمنازعات المتعلقة بالحدود على وجه التحديد . فالدولة التي تعترف ، وتقر وضعا معينا في فترة سابقة ، تحرم نفسها من الحق في

---

(٦) للمزيد من الدراسة لموضوع الميراث الدولي ، انظر المراجع التالية :

D.P.O. Connell, State Succession in Municipal Law and International Law, 1967; Zemanek, "State Succession after Decolonisation", Hague Recueil, Vol 116 (1965), p.182;

Kaeckenbeeck, "The Protection of Vested Rights in International Law , British Year of International Law, Vol.17 (1936), p.1. Mcnair, Law of Treaties, p.601

الاعتراض ، او محاولة نقض الوضع الذي اعترفت به (Estopple) (٧) ، وتعاملت على اساسه في مرحلة لاحقة . وهذه الحجية تستمد فاعليتها من مبدأ القبول الضمني . ولقد ظل السودان يعتبر المثلث ، اي مثلث ام بريقع ، الذي ادعته اثيوبيا ، جزءا لا يتجزأ من الاراضي السودانية ، شأنه في ذلك شأن اية اراضي سودانية اخرى ، سواء كان ذلك قبل او بعد الاستقلال . ومن نافلة القول ان نشير ، بأن الانتخابات العامة السودانية ، والتي جرت في السودان منذ عام ١٩٥٣ ، وحتى الان شملت المثلث ، باعتباره جزءا من احدى الدوائر الانتخابية السودانية . فاذا ادركنا ، انه لا يستقيم منطقيا ان تقوم دولة باجراء انتخابات سياسية عامة ، وعلى مراحل متتالية ، وبصورة منتظمة ، في اراضي تابعة لدولة اخرى ، دون ان تبدي الدولة الاخيرة اي اعتراض ، لوضحت لنا عدم جدية الادعاء الذي اثارته اثيوبيا بالنسبة لمثلث ام بريقع .

لقد فشلت اللجنة المشتركة في الوصول لحل لهذا الخلاف ، خاصة وقد اصبح جليا ان هناك اختلافا جذريا بالنسبة للوضع القانوني لمثلث ام بريقع . ولقد عبر رئيس الجانب الاثيوبي ، في اللجنة المشتركة ، عن استيائه ، وعدم ارتياحه لضعف وجهة نظر بلاده ، في النقطة محل الخلاف ، بأن وصف المعاهدات التي تنظم ، وتحكم الحدود بين البلدين بأنها من صنع

---

(٧) ان مبدأ عدم جواز الرجوع عن فعل (Estopple) من المبادىء التي احتلت مكانها في القانون الدولي . ولقد كان لها دور مؤثر في المنازعات الخاصة بالحدود التي نظرتها الدوائر القانونية الدولية . ومبدأ عدم جواز الرجوع (Estopple) وثيق الصلة بالاعتراف (Recognition) والقبول الضمني (Acquiescence) والاقرار (Admission) وليس من السهولة التمييز بينهم . ويلاحظ ان القبول الضمني والاقرار الصريح يمثلان في مواقف عديدة ، جزءا من بينة اثبات السيادة . اما مبدأ عدم الرجوع ، اذا وجد ، فانه يكفي لحسم المسالة محل النزاع . انظر : —
G. Schwarzenbeger, International Law, Vol.1, London, 1957, pp. 299-300.

وراجع ايضا :—
Brownlie, Principles of Public International Law, 2nd ed., Oxford, 1973 pp. 156 - 65

الاستعمار . ونادى بأن تعقد الجارتان ، اثيوبيا والسودان ، اتفاقيات جديدة لتنظيم الحدود بينهما . وكما قال ، فان اثيوبيا تريد ابرام اتفاقية سودانية اثيوبية ، لتحكم الحدود المشتركة ، وبحيث لا يكون فيها مجال لاجنبي . وقد رد الجانب السوداني ، بأن اكد بان السودان قد سبق له ان قبل ، واقر المعاهدات والاتفاقيات التي تحكم الحدود ، منذ ان قامت الحدود بين البلدين ، وبالتالي فان السودان ، لا يرى سببا لتغيير او الغاء تلك المعاهدات ، والدخول والبحث عن اتفاقيات جديدة .

ولكيما نتفهم الابعاد الحقيقية ، التي تكمن وراء الاقتراح الاثيوبي ، الرامي الى توقيع معاهدات جديدة بالنسبة للحدود بين السودان واثيوبيا ، لا بد لنا من ان نلقي نظرة على موقف اثيوبيا حول مسألة الحدود في افريقيا . فمشاكل الحدود ، كما هو متفق عليه ، من امهات المسائل التي شغلت وما زالت تشغل كل البلاد الافريقية . ولقد ظلت اثيوبيا ، ومنذ بداية الستينات ، في مقدمة الدول الافريقية ، التي تمسكت وقادت بالحفاظ على الوضع الراهن ، بالنسبة للحدود الموروثة ، اي الحدود التي وضعت منذ عهد الاستعمار (٨) . ولعل ابلغ دليل على تمسك اثيوبيا بالحدود الموروثة ، ما افصح عنه رئيس وزراء اثيوبيا في عام ١٩٦٣ ، في الجلسة الافتتاحيه لمؤتمر القمة الافريقي الاول ، للدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ، الذي عقد في اديس ابابا في مايو ١٩٦٣ . لقد كان الموضوع المطروح للنقاش وقتها ، هو النزاع على الحدود بين الصومال واثيوبيا . وكما هو معروف فان الصومال ، من الدول التي ترفض الاذعان وقبول الحدود التي وضعها الاستعمار ، اي الحدود الموروثة . وفي ذلك الصدد قال رئيس الوزراء الاثيوبي : « ان مسائل الحدود بين اثيوبيا والصومال ، قد نظمتها معاهدة دولية ... ومن مصلحة كل الافريقيين احترام الحدود المبينة في الخريطة ، التي وضعها الاستعماريون السابقون ، وبغض النظر

---

(٨) انظر :ـ

See S. Touval, "The Sources of Status Quo and Irredentist Policies" [in]: African Boundary Problems, ed. by C. Widstrand, Uppasala, 1969, p.101

عما اذا كانت تلك الحدود حسنة ام سيئة ؟ (٩) .

من الثابت ان السبب الاساسي الذي جعل اثيوبيا ، في مقدمة الدول الافريقية التي تتمسك وتنادي بالحفاظ على الوضع الموروث ، بالنسبة للحدود في افريقيا ، هو نزاع الحدود القائم بينها وبين الصومال . وهكذا فقد اضحى جليا ان اثيوبيا تريد من ناحية ، ان تتمسك باتفاقية استعمارية، هي الاتفاقية الاثيوبية الايطالية لعام ١٩٠٨ ، بهدف وضع حد لرفض الصومال لحدودها الموروثة مع اثيوبيا ، طالما ان مصلحة اثيوبيا قد اقتضت ذلك . ومن ناحية اخرى ، نلاحظ ان اثيوبيا غير سعيدة من الاتفاقيات الاستعمارية ، التي تحكم حدودها وحدود اريتريا ، التي كانت تتفاوض نيابة عنها ، باعتبار ان اريتريا قد اصبحت جزءا من اثيوبيا منذ عام ١٩٥٢ . وكما هو واضح فانها قد اقترحت اتفاقية جديدة ، لتحكم الحدود بينهما والسودان ، شريطة الا يكون فيها مجال للاجانب (١٠) .

والسؤال الذي يفرض نفسه هو : كيف يمكن لاثيوبيا ان توفق بين وجهتي نظرها بالنسبة للحدود (اصرار على حدودها الاستعمارية مع الصومال ، ودعوة لتغيير بل والغاء حدودها مع السودان ، لانها من صنع

---

(٩) انظـــر :ـــ
See OAU Mimeographed Text, CIASIGEN/INF/H3; C. Hoskyns, Case Studies in African Diplomacy: The Ethiopia-Somali-Kenya Dispute 1960 - 67, Dar Es-Salam, 1969.

(١٠) صدر المرسوم الملكي الايطالي بتاسيس مستعمرة اريتريا عام ١٨٩٦ ، واعترف منليك للايطاليين بحق البقاء في اريتريا بمعاهدة عام ١٨٩٦ ، وقد استمروا فيها حتى هزيمة ايطاليا في الحرب العالمية الثانية ، حيث احتلت قوات الحلفاء اريتريا في عام ١٩٤١ ، وأحيلت ادارتها الى بريطانيا والتي استمرت من عام ١٩٥٢ . وقد شهدت السنوات ما بين ١٩٤٨ و ١٩٥٢ ، مناقشة قضية اريتريا بواسطة الامم المتحدة ، باعتبارها جزءا من قضية تصفية المستعمرات الايطالية السابقة . وقد انتهت المناقشات ، بان اصبحت اريتريا وحدة متمتعة بحكم ذاتي ، في اطار اتحاد مع اثيوبيا ، تحت سيادة التاج الاثيوبي . وقد تمكنت اثيوبيا من بسط سيطرتها على اريتريا ، حتى الغت القرار الفدرالي في عام ١٩٦٢ ، واعلنت ان اريتريا اصبحت ولاية اثيوبية .

الاستعمار ! ان التناقض الواضح في الموقف الاثيوبي ، يعكس بصفة خاصة ، مدى ضعف وجهة النظر الاثيوبية تجاه حدودها مع السودان .

وازاء تمسك الجانب السوداني ، بموقفه تجاه التفسير القانوني لوضع الحدود ، ابدى الجانب الاثيوبي رغبته في وقف المفاوضات . ولقد كان من راي الجانب السوداني ، ان يسجل الطرفان موقفهما بالنسبة للحدود المشتركة بين الجزء الشمالي من اثيوبيا (اقليم اريتريا المحتلة) والسودان ، باعتبار انه يشكل نقطة خلاف . على ان تستمر اللجنة ، في فحص ودراسة المعاهدات والبروتوكولات ، المتعلقة بالجزء الاكبر والاهم من الحدود المشتركة بين البلدين . وهو الجزء الذي يمتد من نهر ستيت الى بحيرة رودلف . وبتعبير آخر الحدود بين السودان واثيوبيا . ولقد كان الهدف من الاقتراح السوداني ، هو معرفة نقاط الاتفاق ، ونقاط الخلاف ، في هذا الامتداد الحدودي . ولقد تفهم الجانب الاثيوبي وجهة النظر السودانيه ، ولكنه طلب مهلة بهدف الرجوع الى السلطات العليا .

وفي الاجتماع التالي ، تمسك الجانب الاثيوبي بموقفه السابق ، ورفض الاقتراح السوداني الرامي الى الاستمرار في فحص الوثائق المتعلقة بالحدود بين السودان والجزئين الاوسط والجنوبي من اثيوبيا . وقد كانت حجتهم في ذلك ، ان الحدود التي تقع الى الشمال، من نهرستيت، متصلة اتصالا وثيقا مع الحدود التي تمتد الى الجنوب منه . وبالتالي فان الجانب الاثيوبي ليس مستعدا ، لفصل هذه الاجزاء عن بعضها البعض ، والدخول في مناقشات غير مفيدة .

بقي ان نشير ، الى أن كل ما تطرقنا له اعلاه ، يتصل في المرتبة الاولى ، بحدود السودان مع اريتريا . وحتى تكون الصورة واضحة فاننا نلخص نقاط الخلاف على النحو التالي :ــ

١ ــ يرى الجانب الاثيوبي ، أن معاهدة ١٩٠٠ ، واعلان ١٩٠١ ، ما زال كل منهما ساري المفعول ، ويحتفظ بحجيته القانونية ، على ان هناك ثغرات وفجوات في ملحق معاهدة سنة ١٩٠٢ ، يمكن تغطيتها بالمعاهدة والاعلان المشار اليهما .

٢ — يرى الجانب الاثيوبي ، أن الحدود لم يسبق أن تم تخطيطها على الارض ، خاصة وان بيان الخرطوم المشترك الذي صدر في عام ١٩٦٦ ، قد استعمل كلمة (تخطيط) الحدود ، ولم يستعمل كلمتي (اعادة تخطيط) الحدود باعتبار ان الحدود لم تخطط من قبل .

٣ — يرى الجانب السوداني ، ان كلا من معاهدة ١٩٠٠ ، واعلان ١٩٠١ ، قد فقد حجيته القانونية ، لانه قد تم الغاؤهما بواسطة ملحق معاهدتي ١٩٠٠ و ١٩٠٢ .

٤ — يرى الجانب السوداني ، ان الحدود التي تبدأ من راس قصار الواقعة على البحر الاحمر ، والتي تمتد حتى بحيرة رودلف ، قد تم تخطيطها سلفا ، وان المفاوضات يجب ان تكون قاصرة على مسألة (اعادة تخطيط) الحدود ، على هدى البروتوكولات التي تحكم الحدود بين البلدين .

وقبل ان نصل الى نهاية هذا الباب ، لا بد لنا من ان نحاول الاجابة على سؤال هام . وهو : لماذا اثارت اثيوبيا ، او حاولت خلق نزاع ، بالنسبة لما اسمته مثلث ام بريقع ؟ ثم لماذا رفضت اثيوبيا الاقتراح السوداني الرامي لاستمرار المفاوضات ، بالنسبة للجزئين الاوسط والجنوبي من الحدود المشتركة بين اثيوبيا والسودان ؟

عندما وصلت المفاوضات بين الجانبين الى طريق مسدود : في الاجتماع قبل الاخير للجنة الحدود المشتركة ، تم عقد اجتماع بين الدكتور نسفاي ، وزير الدولة الاثيوبي للشئون الخارجية ، ورئيس الجانب السوداني ونائبه في اللجنة المشتركة ، في محاولة للوصول الى انفراج للطريق المسدود الذي وصلت اليه المفاوضات . وتبين من ذلك الاجتماع : ان الاثيوبيين يدعون احتلال المنطقة المعروفة بالفشقة ، لفترة تصل الى الستين سنة ، وهي المنطقة الواقعة بين نهر ستيت ونهر عطبرة . وقد أشاروا بأن اية مفاوضات ، بشأن الحدود جنوب نهر ستيت ، يجب ان تأخذ في الاعتبار الوضع الراهن المشار اليه في بيان الخرطوم المشترك .

وهكذا فان الاجابة المنطقية على السؤال الاول ، تتلخص في أن اثيوبيا ، قد اختلقت نزاعا حول ما اسمته بمثلث أم بريقع ؛ بغية ان تجد مجالا للمساومة مع حكومة السودان ، حول الاراضي السودانية المعروفة بالفشقة . اما رفض اثيوبيا الاستمرار في المفاوضات بشأن ما تبقى من الحدود ، وهو الجزء الاكبر والاهم ، فقد كان تصرفا تكتيكيا ، ظنا منها بأن السودان — ربما يقترح ان تتخلى اثيوبيا من دعواها بشأن مثلث ام بريقع ، مقابل ان يذعن السودان لدعوى اثيوبيا بالنسبة الى الفشقة .

ملحوظة : خطوط الحدود التي تضمنها هذا الباب ، ومثلث أم بريقع ، والفشقة ، مبينة في الخريطة التوضيحية رقم (٤) .

خريطة توضيحية رقم ٤

خريطة توضح المساحات التي ادعتها اثيوبيا شمال وجنوب نهر سيتيت

معاهدة العاشر من يوليو ١٩٠٠

اتفاق الحادي عشر من ابريل ١٩٠١

معاهدة الخامس عشر من مايو ١٩٠٢

ملحق معاهدتي ١٩٠٠ و١٩٠٢ بتاريخ ١٥/٥/١٩٠٢

وصف الحدود بتاريخ الثامن عشر من فبراير ١٩٠٣

الوصف الذي تخطيط الحدود الذي وضعه قوين في ١٩٠٣

الباب الثالث

اللجنة الوزارية الإستشارية المشتركة والنزاع على الحدود .

ذكرنا في الباب الثاني ، ان الجانب الاثيوبي في لجنة الحدود المشتركة ، اي لجنة الخبراء ، قد رفض الاقتراح الذي تقدم به الجانب السوداني ، والرامي الى الاستمرار في فحص ومناقشة الوثائق التي تحكم الحدود بين السودان واثيوبيا . ولقد وقفت المفاوضات بعد ان وضح للجانبين انها وصلت طريقا مسدودا (Dead—Lock) . غير ان قطع المفاوضات ، قد فرض على الحكومتين الاثيوبية والسودانية ، الاسراع بعقد اجتماع عاجل للجنة الوزارية الاستشارية المشتركة ، في الفترة ما بين الثامن والعشرين من ديسمبر ، والثالث من يناير ١٩٦٧ باديس ابابا (١) .

وقد اكد البيان المشترك ، الذي صدر عقب تلك المفاوضات ، في فقرته الاولى ، رغبة الطرفين في الحفاظ على الوضع الراهن واحترامه — على طول الحدود الاثيوبية السودانية المشتركة — وفقا لما تم الاتفاق عليه في بيان الخرطوم ، الذي صدر في يونيو ١٩٦٦ ، ومع مراعاة عدم الاخلال بالحقوق الناشئة لكل من الطرفين من المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالحدود . كما اتفق الطرفان ، بموجب الفقرة الثانية من البيان المشترك ، على السماح للمزارعين بالزراعة التي اعتادوا عليها على طول الحدود . على ان يكون المزارعون خاضعين لقوانين اي من الدولتين ،

---

(١) كان الجانب السوداني برئاسة ابراهيم المفتي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، كما اشترك فيه محمد خوجلي وزير الزراعة والغابات ، واللواء حمد النيل ضيف الله رئيس هيئة الاركان ونائب القائد العام للقوات المسلحة بالاضافة الى آخرين .

لحين أن تفرغ لجنة الحدود المشتركة ــ التي تم تكوينهما بموجب بيان الخرطوم ــ من انهاء مهمتها ، وريثما تخطط الحدود ، أو يعاد تخطيطها ، أو تجدد ، كيف ما يكون الحال .

ان ما تم الاتفاق عليه في الفقرة الثانية ، يشكل في رأينا تسامحا من قبل الجانب السوداني ــ ولربما يتضح لنا ذلك ، اذا ادركنا ان المزارعين الذين يقومون بالزراعة فعلا ، بصورة فاعلة ، ترقى الى اعتبارها مشكلة من مشكلات الحدود ، هم المزارعون الاثيوبيون الذين يزرعون داخل الحدود السودانية ، بالرغم من أن الفقرة ، قد صيغت بطريقة تجعل من شأنها أن تفيد ، بأن هناك مزارعين سودانيين يقومون بالزراعة داخل الحدود الاثيوبية . ويبدو لنا ان صياغة الفقرة ، بتلك الطريقة ، قد تعني امرين : اولهما ، انه قد قصد منها ان تستجيب ضمنا لعدم اعتراف السلطات الاثيوبية ، في تلك المرحلة من المفاوضات ، بأن المزارعين الاثيوبيين ، هم الذين يقومون عمليا بالزراعة داخل الحدود السودانية . والامر الثاني ، هو أن المناقشات قد تمخضت ضمنا عن تفهم أثيوبي ، لوجهة نظر السودان ، بالنسبة للموقف القانوني للحدود ، وتقدير سوداني لظروف اثيوبيا السياسية (٢) . على ان هناك ما يخفف من حدة ذلك التسامح ، وهو الاتفاق بأن تكون الزراعة ، خاضعة لقوانين أي من البلدين . وفي هذا الاطار ، فان قوانين أي من البلدين ، تعني عملياالقوانين السودانيـة .

ومن الواضح أن الطرفين ، قد فشلا في الوصول الى حل حاسم حول مسألة اساسية : أي ما اذا كانت الحدود قد تم تخطيطها سلفا ، أم لم تخطط اطلاقا . وهذا ثابت من انهما قبلا الوضع الراهن كما هو عليه ، ريثما يتم تخطيط الحدود ، أو اعادة تخطيطها ، او تجديدها . ومع ذلك فان ما تم الاتفاق عليه ، يعكس حقيقة هامة وهي ان المسألة قد خضعت باهتمام اللجنة . وهذا على خلاف ما حدث في اجتماع اللجنة الاول ـ الذي

---

(٢) تأكد التفهم السوداني بمواصفة باطلاق سراح اي أثيوبي كان معتقلا في السودان واعادة اية تركترات ، او ممتلكات أخرى ، أو محصول تمت مصادرته بواسطةالسلطات السودانية .

صدر عنه بيان يونيو المشترك بالخرطوم . وبالطبع ان اهتمام اللجنة بالمسالة ، يرجع في المرتبة الاولى ، الى ان مسالة التخطيط قد برزت في اجتماعات لجنة الحدود المشتركة ، باعتبارها احدى المسائل التي شكلت خلافا بين الجانبين .

واكد الطرفان ، بموجب الفقرة السادسة من البيان المشترك ، ان الحدود بين اثيوبيا والسودان ، قد تم تعيينها سلفا بموجب المعاهدات والبروتوكولات الموجودة ، وان قطاعا من الحدود ، يمتد من راس قصاء الى ابو جمل قد تم تخطيطه سلفا . ومن الواضح ان هناك غموضا يكتنف الجزء الاول من الفقرة . اذ انها قد اشارت الى المعاهدة والبروتوكولات الموجودة ، ولكنها لم تسم الاشياء باسمائها . على ان الفقرة الثامنة من البيان ، قد ازالت جزءا من ذلك الغموض . اذ تضمنت اتفاقا للطرفين . بان قطاعا ، من الحدود المشتركة بين السودان واثيوبيا ، وهو الذي يبدا من خور ام حجر ويمتد حتى تقاطع خط عرض ٦ درجة شمالا مع خط طول ٣٥ درجة شرقا ، محكوم بمعاهدة الخامس عشر من مايو ١٩٠٢ ، والخرطة المرفقة بها .

ومن الاهمية بمكان ، ان نشير الى ان اقرار اثيوبيا ، بان الحدود قد تم تعيينها ، بمعاهدة عام ١٩٠٢ ، كان — في تلك الظروف — يعتبر انجازا بالنسبة للجانب السوداني . اذ انه كان يمثل اول اقرار معاصر ، بواسطة الحكومة الاثيوبية ، لتلك المعاهدة — خاصة وان تهرب الجانب الاثيوبي في لجنة الحدود المشتركة ، بل ورفضه لمجرد استعراض الوثائق التي تحكم الجزئين الاوسط والجنوبي من حدود اثيوبيا مع السودان ، قد القى ظلالا من الشك حول نوايا السلطات الاثيوبية ، بالنسبة لكل الوثائق التي تحكم الحدود بين البلدين . اما بالنسبة للجزء الثاني من الفقرة السادسة ، والخاص باتفاق الطرفين ، بان قطاع الحدود الذي يمتد من راس قصاء الى ابو جمل ، قد تم تخطيطه سلفا ، فانه لا ينفي الخلاف القائم حول مثلث ام بريقع ، اذ انه قاصر على الجزء الذي لا يوجد خلاف حوله اصلا (٣) .

---

(٣) الجزء الشرقي من مثلث ام بريقع ، يبدا من تقاطع الخط نومات — نود قك ، مع الخط ابو جمل سنسنة .

ونصت الفقرة التاسعة من البيان المشترك ، على ان الطرفين قد اتفقا ، على اخضاع مسألة تطبيق معاهدة عام ١٩٠٢ والخريطة المرفقة بها ، بالاضافة الى الخلافات الناشئة عن معاهدات الحدود ذات الصلة بالحدود الاثيوبية السودانية ، للمزيد من الفحص والدراسة . وما تعنيه هذه الفقرة هو أن اثيوبيا ، قد اعترفت بتعيين الحدود وفقا لمعاهدة عام ١٩٠٢ ، ولكنها تحفظت بالنسبة لتخطيط ذلك التعيين ووضع معالمه على الارض . وهو التخطيط الذي قام به الميجور جوين ، وضمنه في بروتوكول ١٩٠٣ . ومن ناحية أخرى فان الفقرة تفيد ان الطرفين قد اتفقا بأن هناك خلافات ، بالنسبة للوثائق التي تحكم الحدود بين البلدين . والتعميم في هذا الاطار ، يعني الوثائق المتصلة بمثلث أم بريقع ، بالاضافة الى الوثائق التي تحكم الحدود بين السودان والجزء الجنوبي من اثيوبيا ، أي معاهدة ١٩٠٧ ، وبروتوكول عام ١٩٠٩ .

وقد وجهت اللجنة الوزارية الاستشارية ، بموجب الفقرة السابقة ، من البيان المشترك ، لجنة الحدود المشتركة ، بالمضي في مناقشة كل الحدود ، وفقا للمعاهدات والبروتوكولات والوثائق المعترف بها من قبل الطرفين ، على أن تقوم اللجنة بتقديم توصياتها الى اللجنة الوزارية الاستشارية . ولقد كان قبول الجانب الاثيوبي لمبدأ مناقشة الوضع القانوني لكل الحدود المشتركة بين البلدين، واحدا من اهداف الاستراتيجية السودانية ، في كل المفاوضات التي تمت مع السلطات الاثيوبية . ومع ذلك فان موافقة الاثيوبيين ، لمبدأ مناقشة الوضع القانوني ، بالنسبة لكل الحدود ، هي موافقة مشروطة بالمعاهدات والبروتوكولات والوثائق المعترف بها من قبل الطرفين . وهكذا فان السؤال الذي يفرض نفسه ، قبل الشروع في مناقشة الوضع القانوني للحدود هو : ما هي المعاهدات والاتفاقيات والوثائق التي يعترف بها الجانب الاثيوبي ؟ ان الاجابة على هذا السؤال هي التي تحدد المغزي الحقيقي للفقرة السابعة من البيان .

وتناولت الفقرة الخامسة ، من البيان المشترك ، مسألة الانشطة السياسية . اذ جدد الطرفان اصرارهما بأن لا تكون اراضيهما مرتعا للنشاطات الهدامة ، ضد أي من البلدين . كما اتفق الطرفان ، بموجب

الفقرة الرابعة ، على تنشيط لجان الحدود المحلية ، بأن وجها السلطات الادارية ، في المحافظات المجاورة في كل من البلدين ، للتعاون في حل كل المشاكل التي تتعلق بحدود البلدين .

لم تتمكن لجنة الحدود المشتركة ، من مباشرة المهمة التي وجهت بها اللجنة الوزارية الاستشارية . ويرجع ذلك اساسا الى ان كلا من الطرفين، كانت له وجهة نظر خاصة ، بالنسبة للمعاهدات والبروتوكولات والاتفاقيات التي تحكم الحدود .

ويبدو ان الطرفين توصلا الى المغزى الحقيقي للفقرة السابعة ، بعد انتهاء اجتماعات اللجنة الوزارية الاستشارية . وهو ان الفقرة ، لم تتضمن من وجهة النظر العملية ، اي تقدم في سبيل حل المشكلة المطروحة . وامام هذا الطريق المسدود ، اضطرت اللجنة الوزارية الاستشارية ، وهي اعلى جهة مشتركة مخولة لمعالجة كل ما يتصل بالعلاقات بين السودان واثيوبيا، لعقد اجتماعها الثالث في الخرطوم ، في الفترة ما بين التاسع والعشرين والثلاثين من يوليو ١٩٦٧ . وقد ناقشت اللجنة المسائل المعلقة ، والتي تضمنت الحدود واللاجئين .

لقد اتفق الطرفان ، بموجب الفقرة الاولى من البيان المشترك الذي صدر عقب انهائها لاجتماعاتها ، على توجيه لجنة الحدود المشتركة ، بأن تبدا عملها في تخطيط الحدود المشتركة بعد الخريف مباشرة ، على ان تبدا مهمتها بتخطيط الحدود في المناطق المتنازع عليها . كما اتفقا بموجب الفقرة الثانية ، على أن قبول الوضع الراهن على الحدود ، هو امر مؤقت ، ويجب الحفاظ عليه ــ ريثما يتم تخطيط الحدود . على ان يستمر المزارعون السودانيون والاثيوبيون ، في زراعة المساحات القديمة ، دون الاضرار بالحقوق الناشئة عن المعاهدات لاي من البلدين .

يلاحظ أن الفقرة الاولى ، من البيان ، تتسم بالعمومية وعدم الدقة . فكما هو واضح فان الفقرة لم تحدد تاريخ عقد اجتماعات لجنة الحدود ، بالرغم من انها نصت على أن يكون بعد الخريف . وهذا يعني أن ميعاد

الاجتماع قد ترك لكيما يحدد فيما بعد . ولعل اهمية التركيز على هذه الملاحظة ، تبدو جلية اذا تذكرنا ان البيان المشترك الثاني، للجنة الوزارية، قد سبق وان وجه لجنة الحدود المشتركة ، بأن تباشر مهمتها في مناقشة الوضع القانوني لكل الحدود . ولكن ذلك الاجتماع لم يتسن له الانعقاد ، لان انعقاده قد ترك لتحديد لاحق . على ان النقد الرئيسي الذي يمكن ان نوجهه للفقرة الاولى ، هو أن لجنة الحدود قد طلب منها ان تبدأ في تخطيط حدود على الارض ، بالرغم من أن الطرفين لم يتفقا اتفاقا حاسما حول المعاهدات التي تعين الحدود في الورق .

ولكيما نوضح اهمية هذا النقد ينبغي أن نعود لشرح الفرق بين ما يسمى بتعيين الحدود (Delimitation)، وتخطيط الحدود (Demarcation). ان خلق او انشاء حدود دولية ، يمر بالضرورة عبر مرحلتين متميزتين : المرحلة الاولى هي ان تتفق الدولتان او اكثر على تعيين الحدود، اي الاتفاق على الحدود في الورق بواسطة معاهدة أو اتفاقية او اعلان ، حسبما تكون التسمية . وهذه العملية يمكن ان توصف بأنها عملية سياسية ، قانونية دبلوماسية . ذلك ان الذين يتولونها عادة ويقومون بها ، هم السياسيون والقانونيون والدبلوماسيون . أما المرحلة الثانية فهي مرحلة نقل ما تم الاتفاق عليه في الورق ، الى حيز التنفيذ . اي تخطيط الحدود على الطبيعة، ووضع معالمها على الارض بواسطة اي نوع من العلامات التي قد يتفق عليها الطرفان او الاطراف المعنية . ويمكن وصف هذه المرحلة بأنها فنية بمعنى ان الذين يقومون بها عادة ، هم المساحون والمهندسون والاداريون المحليون الملمون بحقائق الحدود على الطبيعة (٤) .

---

(٤) الكلمتان (تعيين) و (تخطيط) هما ترجمة للكلمتين الانجليزيتين :
((Delimitation and Demarcation)

ولقد كان هناك خلط بالنسبة لاستعمالهما بدقة ، حتى بين ماكماهون الفرق بين مفهوم الكلمتين في اواخر القرن التاسع عشر في محاضرته التي قدمها في المعهد الملكي في ١٨٩٦ كما اشرنا سلفا ، ولزيادة الفائدة نذكر نص ما قاله باللغة الانجليزية وهو :—
"Delimitation. I have taken to comprise the determination of a boundary line by a treaty or otherwise, and its definition in written, verbal terms: "Demarcation" =

ومن الواضح أن عملية تخطيط الحدود ، هي عملية تالية لعملية تعيين الحدود . اذ لا يستقيم منطقا ان تطلب من لجنة بان تقوم بتخطيط حدود لم يتم الاتفاق على المعاهدات التي تعينها . وعلى هذا ، فلقد كان غير منطقي ، من اللجنة الوزارية الاستشارية ، ان تطلب من لجنة الحدود المشتركة ، بان تبدأ بتخطيط الحدود بعد الخريف مباشرة ! ان مثل ذلك التوجيه او الطلب ، هو خير دليل على ان السياسيين يحاولون اخفاء فشلهم في الوصول لتسوية مقبولة بشأن مسائل معينة ، بالاضافة الى انه محاولة للحيلولة دون ان يكون ذلك الفشل معلنا .

ونصت الفقرة الثانية ، من البيان المشترك ، على الاتفاق بين الطرفين على أن الوضع الراهن ، ما هو الا وضع مؤقت ، سيحافظ عليه لحين الفراغ من تخطيط الحدود . وان المزارعين ، سودانيين واثيوبيين ، سيستمرون في زراعة قطعهم القديمة ، دون الاخلال بالحقوق التعاهدية . لاي من البلدين . وقد أحرز الجانب السوداني تقدما ، بالنص صراحة على أن الوضع الراهن على الحدود ، ما هو الا وضع مؤقت سينتهي بنهاية تخطيط الحدود . ويلاحظ ان الفقرة قد أشارت الى مزارعين سودانيين واثيوبيين . وكما اشرنا سلفا في أن الذين يمكن اعتبارهم مشكلة على الحدود ، هم المزارعون الاثيوبيون . ومن هنا فان قبول هذه الفقرة لا ينفي تسامح السودان حول تلك المسألة .

وناقش الطرفان ، مسألة اللاجئين . وهم اللاجئون الاريتريون من ناحية واللاجئون من جنوب السودان من ناحية اخرى . وقد تم الاتفاق على ان يلتزم الطرفان بالمواثيق العامة ، والخاصة التي تنظم وتحكم وضع اللاجئين . كما اتفق الطرفان ، على ادانة كل الانشطة التخريبية والهدامة ،

= to 'comprise the actual laying down of a boundary line on the ground, and its definition by boundary pillars or other similar physical means". A.H. Mc Mahon, "International Boundaries", J.R.S.A., Vol.84 (1935). p.4; see also Lord Curzon of Keldestone, Frontiers. Oxford, 1907, p.34.

والتزاما بوقف اي نوع من ذلك النشاط . ووجها بتنشيط اجتماعات لجان الحدود المحلية لمعالجة المسائل الصغيرة التي قد تنشـــأ على الحدود المشــــــتركة .

وقد مر بعد ذلك عام كامل ، لم تتمكن خلاله لجنة الحدود المشتركة من مباشرة المهام التي اوكلت لها . وكما اشرنا سلفا، فان ذلك كان متوقعا، اذ ان صعوبات عديدة ظلت قائمة في سبيل مباشرة لجنة الحدود لمهمتها . فتاريخ انعقاد اللجنة لم يحدد ، وتحديد مواعيد اجتماعات اللجان الدولية المشتركة ، ليس سهلا كما يبدو من الوهلة الاولى . ثم هنـــاك مســـألة المعاهدات والاتفاقيات المعترف بها ، والتي لم تتمكن حتى اللجنة الوزارية الاستشارية المشتركة ، وهي أعلى لجنة مكلفة من قبل الحكومتين لمعالجة كل ما يتصل بالحدود ، من الاتفاق عليها . وهكذا فقد كتب سلفا للجنـــة الحدود المشتركة ، عدم مباشرة مهمتها الخاصة بوضع معالم الحدود على الارض .

وتحرك السودان ، من منطلق الحرص على ان تكون مسألة الحدود من المسائل النشطة ، اذ ان الطرف المتضرر في كل ما يجري على الحدود الشرقية هو السودان . ومن ثم فقد بعث بوفد صداقة (٥) الى اثيوبيا ، في الخامس عشر من اغسطس ١٩٦٨ . وقد تناول البيان المشترك الذي صدر عقب تلك الزيارة ، مسائل متعددة دون الدخول في تفاصيلها . فقد اشار البيان الى اهمية اللجنة الوزارية الاستشارية في معالجة كل المسائل التي تتصل بالعلاقات بين البلدين . ومع ذلك فقد نص على تكوين لجنة اثيوبية سودانية دائمة ، من وزراء الخارجية والداخلية والدفاع في البلدين- لمتابعة الاتفاقات التي سبق أن توصل لها البلدان ، والتأكد من تنفيذها ولا شك ان تكوين اللجنة كفيل بأن يعكس طبيعة المشاكل التي كانت تشغل بال البلدين في تلك الفترة .

---

(٥) كانت البعثة برئاسة حسن عوض الله وزير الداخلية ، واشترك فيها محي الفضلي وزير المواصلات والسياحة ، ومحمد داؤد الخليفة وزير الحكومة المحلية ووزير الدفاع بالانابة.

واتفق الجانبان على ان حل مشاكل الحدود ، سيضع حدا لكل حالات الاحتكاك وسوء التفاهم القائم بين البلدين . وفي هذا الاطار ، وجها لجان محافظات الحدود المشتركة على المضي في مهامها . ووافقا على تطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية ، وعلى تنمية سبل الاتصال القائمة الان بين البلدين . ونصت الفقرة الاخيرة من البيان المشترك ، على ان الطرفين قد استعرضا مرة ثانية دور الصحافة . وقد قررا دعوة الصحافة في البلدين لكيما تقوم بدورها المسئول ، في تعميق وترقية علاقات حسن الجوار التاريخية بين اثيوبيا والسودان . ويلاحظ ان هذه هي المرة الاولى التي يشار صراحة فيها لمسألة الصحافة في البيان المشترك ، بالرغم من انها قد كانت محل نقاش في مرات سابقة ، ولكنها لم تظهر في البيانات المشتركة . ويبدو أن الذي كان حريصا على اثارة ما تكتبه الصحافة ، هو الجانب الاثيوبي . بينما كان الجانب السوداني طوال السنوات الماضية ، معتمدا على توضيح مسألة اساسية ، وهي ان الصحافة في السودان صحافة حرة وليس للحكومة سيطرة عليها للحد الذي تمنع فيه نشر مقالات تتعلق بالحدود او تتصل بالمشاكل داخل اثيوبيا (٦) .

ونستطيع ان نسجل بان لجنة الحدود المشتركة ، والتي عقدت اجتماعاتها الاولى والاخيرة في اديس ابابا في عام ١٩٦٧ ، قد اصبحت مجمدة ، بالرغم من انها قد ذكرت في كل البيانات المشتركة التي صدرت بعد ذلك ، باستثناء البيان الاخير . كما ظل الوضع على الحدود مجمدا طوال

---

(٦) بالرغم من ان الحكومات السودانية المتعاقبة حاولت في بعض الحالات ، اللجوء الى ايقاف بعض الصحف ، الا ان الاتجاه الغالب هو اللجوء الى مناشدة رؤساء تحرير الصحف بالتحلي بالمسئولية ومراعاة المصالح الحيوية للبلاد .

ومن جانب آخر كان محمد احمد محجوب ، يعتمد كثيرا في رده على عتاب السلطات الاثيوبية ، على ما ينشر في بعض الصحف السودانية عن الاوضاع في اثيوبيا ، على أن الصحف السودانية تقوم بمهاجمة الحكومة السودانية ونقدها . وكان يحرص على الاحتفاظ بملف يحتوي على العديد من المقالات التي تتضمن هجوما قويا على الحكومة ، بالاضافة الى عدد من الرسومات الكاريكاتورية اللاذعة ، بهدف تاكيد هذه المسالة للاثيوبيين . وبهذا الاسلوب كثيرا ما انتهى العتاب الشديد الى ضحك ، وسادت الاجتماع روح المرح .

العامين التاليين ، وحتى منتصف اكتوبر ١٩٧٠ ، حيث تقدم السودان بمذكرة الى الحكومة الاثيوبية . وقد تضمنت المذكرة راي السودان حول الوضع القانوني للحدود المشتركة . ويمكن القول بأن الراي الذي تقدم به السودان ، يقوم في مجمله على الاسس التي كان قد تقدم بها الجانب السوداني في اجتماعات لجنة الحدود المشتركة التي عقدت في اديس ابابا عام ١٩٦٧ .

وقبل ان نشرع في تناول رد الفعل الاثيوبي ، بالنسبة للمذكرة القانونية السودانية ، يبدو انه من الضروري أن نرجع الى الوراء قليلا ، لكن نناقش جوانب الخلافات القانونية بالنسبة للقسم الاوسط والقسم الجنوبي لحدود اثيوبيا مع السودان ، بعد ان ناقشنا سلفا في الباب الثاني، الجوانب القانونية بالنسبة للحدود بين السودان واريتريا .

الباب الرابع

الوضع القانوني للقسم الأوسط للحدود بين السودان وأثيوبيا: النزاع حول تخطيط الحدود لعام ١٩٠٢

لقد رأينا في الباب الثالث ، ان عددا من الاثيوبيين قام بزراعة مساحات داخل الحدود السودانية ، في المنطقة المعروفة بالفشقة . وذكرنا في الباب الثاني ، ان الاثيوبيين كانوا قد همسوا للجانب السوداني ، في اجتماعات لجنة الحدود المشتركة التي عقدت في اديس ابابا عام ١٩٦٧ ، بأن أية مناقشة تتصل بالحدود الواقعة جنوب نهر ستيت ، يجب ان تأخذ في الاعتبار الوضع الراهن في منطقة الفشقة . وبالطبع كان المقصود من ذلك ، ان تأخذ في الاعتبار وجود مزارعين اثيوبيين يقومون بالزراعة في تلك المنطقة . ونضيف الى ذلك ، ان الجانب الاثيوبي في اجتماعات لجنة الحدود المشتركة ، كان قد رفض الاقتراح السوداني ، بالمضي في مناقشة بقية الحدود ، اعتمادا على ان الحدود الواقعة الى الشمال والجنوب من نهر ستيت ، مرتبطة مع بعضها البعض . ولقد كان من وجهة النظر الاثيوبية ، ان المناقشة ستكون بلا معنى ، اذا ما فصل القسم الذي يقع الى الجنوب من نهر ستيت من ذلك الذي يقع الى الشمال منه .

ان الاراء والحجج التي اعتمد عليها الجانب الاثيوبي ، تفرض وتثير سؤالا هاما ، وهو : عن ماهية الوضع القانوني : للقسم الاوسط والجنوبي ، من حدود اثيوبيا المشتركة مع السودان . واذا وضعنا في الاعتبار ، ان اثيوبيا كانت قد اثارت نزاعا حول ما اسمته بمثلث ام بريقع ، حيث لم يكن هناك اي مجال للنزاع ، فان ظلالا من الشك قد احاطت

بموقفها بالنسبة للوثائق القانونية التي تحكم القسمين الاوسط والجنوبي من الحدود المشتركة .

صحيح ان البيان المشترك ، الذي صدر عقب اجتماعات اللجنة الوزارية الاستشارية المشتركة ، في الثالث من يناير ١٩٦٧ ، قد نص على ان الحدود بين السودان واثيوبيا ، والتي تمتد من خورام حجر الى تقاطع خط طول ٣٥ درجة شرقا ، محكومة بمعاهدة الخامس عشر من مايو ١٩٠٢ ، والخرطة المرفقة معها . غير ان ذات البيان قد نص على ان الطرفين ، قد اتفقا على اجراء المزيد من الدراسات والبحوث ، بالنسبة لتطبيق معاهدة سنة ١٩٠٢ ، وخريطتها المرفقة ، وسائر الخلافات الاخرى المتعلقة بالمعاهدات التي تحكم الحدود المشتركة . ومن الثابت ان ذلك الاتفاق ، كان قد صيغ بطريقة قصد منها اخفاء الخلافات الاساسية ، حول الموقف القانوني لبعض الوثائق التي تحكم الحدود . وان ما اشير اليه في الاتفاق ، بشأن تطبيق معاهدة ١٩٠٢ ، لم يكن في حقيقة الامر ، الا الخلاف حول قانونية تخطيط الحدود الذي قام به الميجور جوين ، والذي ضمنه في بروتوكول عام ١٩٠٣ .

النـزاع حـول بروتوكـول ١٩٠٣

نصت المادة الثانية ، من معاهدة الخامس عشر من مايو ١٩٠٢ ، المبرمة بين الحكومتين البريطانية والاثيوبية ، على تكوين لجنة حدود مشتركة ، لتقوم بتخطيط الحدود المتفق عليها على الارض .

لقد ظلت وجهة النظر السودانية الثابتة هي : ان تخطيط الحدود المشار اليه ، في المادة الثانية من معاهدة عام ١٩٠٢ ، قد تم تنفيذه بالفعل في عامي ١٩٠٢ ـــ ١٩٠٣ . وهو التخطيط الذي قام به الميجور جوين نيابة عن الحكومتين البريطانية والاثيوبية .

اما وجهة النظر الاثيوبية ، كما يمكن ان تستشف من سلسلة البيانات المشتركة ، فقد كانت قابلة لتفسيرين . التفسير الاول ، هو ان اثيوبيا ترفض ابتداء بروتوكول عام ١٩٠٢ . على اساس ان الحكومة الاثيوبية ، لم تفوض الميجور جوين لينوب عنها في تخطيط الحدود . فضلا عن أن المادة قد نصت صراحة على تكوين لجنة مشتركة لتقوم بتخطيط الحدود . اما التفسير الثاني ، فهو ان الحكومة الاثيوبية تقر وتعترف ، بأن الامبراطور منليك ، كان قد قبل ان يكون الميجور جوين ممثلا له في اللجنة المشتركة ، الا انه لم يصدق على التخطيط الذي قام به الميجورجوين.

وبغض النظر عما اذا كان الموقف الاثيوبي ، على النحو الاول او الثاني ، او حتى الاثنين معا ، فاننا نرى ان هناك بينات كافية تؤيد أن بروتوكول عام ١٩٠٢ ، الخاص بتخطيط الحدود ، في القسم الاوسط بين اثيوبيا والسودان ، له حجية قانونية ، وان اثيوبيا ملزمة بقبوله واحترامه.

لا شك ان المادة الثانية من معاهدة عام ١٩٠٢ ، قد نصت وتحدثت عن لجنة مشتركة تقوم بتخطيط الحدود على الطبيعة . ومع ذلك فان الوثائق تشير الى أن اثيوبيا قد حبذت ، في المحادثات الاولية التي تمت بين هارنجتون والامبراطور منليك ، بأن يكون المندوب البريطاني في تلك اللجنة مفوضا من قبل اثيوبيا في ذات الوقت . فقد جاء في التقرير الذي بعثه المستر هارنجتون ، ممثل بريطانيا في اديس ابابا ، الى اللورد كرومر ، المندوب السامي البريطاني لمصر والسودان ، بتاريخ الرابع من نوفمبر ١٩٠٢ :ـ

« ان منليك قد بيّن له بانه يفتقر الى رجل يعلم الخرط ، حتى يبعث به للاشتراك في تخطيط الحدود . وعليه فاذا قام الميجور جوين ، بتخطيط الحدود ووضع علامات لها على الارض ، وايضاحها للرؤساء المحليين ، فانه سوف يأمر كل الرؤساء الاثيوبيين المقيمين على طول خط الحدود ، باحترام الحدود التي خاطت ووضحت لهم . ولقد كان منليك حريصا في حديثه على ان يقوم الميجور جوين نفسه بالتخطيط ، وليس اي ضابط سواه . واضاف منليك بأنه ربما يرسل شخصا ليتاكد من الحدود، عندما

يتوفر لديه مثل ذلك الشخص » . ومضى هارنجتون في تقريره الى اللورد كرومـــر قائـــلا :ـــ

« ان رايي الخاص هو ، ان مثل ذلك الفحص للحدود ، لن يحدث اطلاقا ، خاصة وان منليك قد اكد لي ثقته الكاملة ، في ان الميجور جوين ، لن يحابي أيا من الطرفين على حساب الطرف الاخر . وعلى ضوء هذا ، فقد بدات في اتخاذ الاجراءات اللازمة للاعداد لارسال التعليمات للرؤساء المحليين ، في حالة ما اذا وافقت سعادتكم على التخطيط » (١) .

وبعد ان انتهى هارنجتون ، من مهمة اعداد الاوامر لارسالها للرؤساء المحليين ، بعث ببرقية الى اللورد كرومر ، بتاريخ الحادي عشر من نوفمبر ١٩٠٢ . وقد جاء فيها :ـــ

« بالاشارة الى تقريري نمرة ٢٩ ، المؤرخ الرابع من نوفمـــبر ، يشرفني ان انقل لسيادتكم ، بان الاوامر قد ارسلت الى الرؤساء المحليين، وقد تم اخطارهم بان الميجور جوين سيقوم بتخطيط الحدود بين السودان والحبشة . ويبدو من خطاب خاص من الميجور جوين ، انـــه من المحتمل ان يقوم بمهمة تخطيط الحدود . وعلى ضوء ذلك ، رايت ان من الانسب وكسبا للوقت ، ان اصدر له جواز سفر من صورتين . وقد ارسلنا له صورة ليحتفظ بها معه ، على أن نرسل الصورة الاخرى مع الخطابات التي تعلن عن وصوله الى الحدود . وهذا التصرف من شانه ان يخفف من الصعوبات ، التي قد تنشا بين الميجور جوين والرؤساء المحليين على الحدود ، خاصة في حالة تاخر وصول اوامر الامبراطور اليهم » (٢) .

---

(١) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ـــ
F.O./141/371. Telegram, Harrington to Cromer, 4/11/1902.

(٢) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ـــ
F.O./141/371. Telegram, Harrington to Cromer, 8/11/1902.

وعلى ضوء ما نقله هارنجتون ، بعث اللورد كرومر برقية الى وزارة الخارجية البريطانية ، بتاريخ السابع عشر من نوفمبر ١٩٠٢ ، وقد جاء فيهـــا :ـــ

« لقد كتب لنا الكولونيل هارنجتون بشأن تخطيط الحدود الحبشية . وقد أشار بأن الامبراطور منليك ، لا يرغب في ارسال مندوب له ، في حالة أن يكون الميجور جوين هو الذي سيكلف بهذه المهمة . وأن الامبراطور قد أكد بأن التخطيط الذي يقوم به جوين ، سوف يحترم لثقته الكاملة في الميجور جوين . أن خدمات مثل هذا الضابط ليست متوفرة الان . وحتى نتمكن من توفيرها ، وقد بدأت فعلا في ذلك ، فانني اقترح أن نوجه الكولونيـــل هارنجتون بأن يخطر الامبراطور منليك، بأن ثقته الغالية في ضابط بريطاني، تجد من حكومة صاحبة الجلالة كل تقدير واهتمام . وكل املي أن يجد هذا الاقتراح قبولا عند سيادتكم » (٣) ولكيما تتضح خلفيات هذه البرقية لا بد من أن نذكر بأن الميجور جوين كان قد تم تعيينه في اكتوبر ١٩٠١ ، مساعدا لمدير المساحة في السودان . ولقد كان الميجور جوين مشغولا في السنة التالية لتعيينه ، باعادة مسح الحدود بين السودان واريتريا ، في القطاع الذي يمتد من كسلا الى البحر الاحمـــر .

لقد قام اللورد كرومر في ذات الوقت ، بارسال برقية للقائم بالاعمال البريطاني في روما ، وقد وضح فيها ثقة الامبراطور منليك في الميجـــور جوين . ويبدو أن المستر موريل (Morel) القائم بالاعمال البريطاني ، قد نقل ذلك للسلطات الايطالية . فقد جاء في برقية بعث بهـــا الـــى وزارة الخارجية البريطانية ، بتاريخ السابع عشر من نوفمبر ١٩٠٢ :ـــ

« بالاشارة الى برقية اللورد كرومر نمرة ٨٥ ، فان حاكم أريتريا قد ذكر ، انه طالما أن الامبراطور منليك ، على استعداد بأن يأمن الميجور

(٣) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ـــ
F.O./141/371, Telegram, Cromer to Foreign Office, 17/11/1902.

جوين ، على المصالح الحبشية في تخطيط الحدود المشتركه مع السودان ، فانه سيكون سعيدا ، اذا كان في الامكان تعيين الميجور جوين ، ليقوم بالاشتراك مع ضابط ايطالي ــ يتم اختياره ــ بتعيين الحدود الجديدة بين اريتريا والحبشة . وبالتالي تتم تسوية الحدود الثلاثة في وقت واحد » .
واضاف القائم بالاعمال البريطاني قائلا :ــ « اعتقد ان منليك على استعداد لقبول هذا العرض ، خاصة وانه لا يملك شخصا قادرا على مثل هذه المهمة . ولكن ومراعاة للراي العام هنا ، فانه من المرغوب فيه أن يعبر منليك عن ثقته ايضا في العمل المشترك الذي سيقوم به المندوبان الايطالي والبريطاني ، اذ أن هذا الجزء من التعيين يخص الحدود بين ايطاليا والحبشة فقط » (٤) .

وفي برقية لاحقة الى اللورد كرومر بتاريخ العشرين من نوفمبر ١٩٠٢، ذكر المستر موريل :ــ

« ان حاكم اريتريا سيغادر روما في العاشر من ديسمبر ، ومن المتوقع ان يتمكن من ارسال ضابط الى كسلا في الاسبوع الاول من يناير ١٩٠٣ . اشار الحاكم ، وليس الوزير ، انه ليس هناك صعوبة في تحقيق الاقتراح الرامي الى أن يقوم جوين بتخطيط الحدود الاريترية الحبشية . على الميجور جوين ان يصل بتخطيطه الى النقطة الواقعة في ستيت ، والتي سبق أن حددها المستر تالبوت والمندوب الايطالي . وبما ان جوين يعمل بالانابة عن منليك ، فان هذا يعني موافقة منليك على النقطة المختارة » (٥) .

يبدو من الوثائق التي تطرقنا اليها أعلاه ، ان هناك بينات معقولة ، تشير الى أن الامبراطور منليك ربما حبذ اسم الميجور جوين ، ليقوم بتخطيط

(٤) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ــ
F.O./141/371, Telegram, Morel to Foreign Office, 20/11/1902.

(٥) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ــ
F.O./141/371, Telegram, Morel to Cromer, 26/11/1902.

الحدود ، باعتباره ممثلا للحكومة الاثيوبية والبريطانية . ويمكننا ان نقــول بأن الوثائق قد وضحت بجلاء ، ان الحكومة الاثيوبية لم يكن عندها المساح القادر الذي يمكن ان يعمل مع جوين في اللجنة المشتركة ، وان اهتمـــام الامبراطور منليك كان منصبا ، في ان يعرف الموظفون والرؤساء المحليون العلامات التي توضح الحدود .

لقد بدأ جوين عملية تخطيط الحدود في ديسمبر ١٩٠٢ ، حيث وصل الى الحدود عبر القضارف ومنها الى القلابات . ومن ثمّ بدأ تحركه شمالا من القلابات ، برفقة الموظفين والرؤساء المحليين الاثيوبيين المسؤولين عن المناطق التي قام بتخطيطها . وعاد مرة اخرى للقلابات ، حيث بدأ تخطيط الحدود الواقعة الى الجنوب منها ، برفقة الرؤساء والموظفين المحليين . ولقد كان جوين حريصا على الاشارة الى انه اشرك الرؤساء الاثيوبيين المحليين ، فقد قال في خطاب بعث به الى تالبــوت مــدير المســـاحة في الســــودان :ــ

« ولدى عودتنا الى القلابات ، في الاول من يناير ، وجدنا الممثلين الاحباش قد وصلوا سلفا . وقد قمت باعداد قائمة بأسماء اولئك الممثلين ، موضحا فيها الرئيس الذي يندرجون تحته ، والجزء من الحدود الذي يعني كل ممثل منهم ، وعلامات الحدود التي قمنا بوصفها ، وذلك على سبيل الاحتياط بالنسبة الى نزاع قد ينشأ مستقبلا » (٦) .

اما التفسير الثاني لما قد يكون عليه الموقف الاثيوبي ، هو ان تكون الحكومة الاثيوبية مقرة ، بأن الامبراطور منليك ، قد فوض الميجور جوين ، لينوب عن اثيوبيا في تخطيط الحدود . ولكنهم قد يحاولون الاعتماد على ان اثيوبيا لم تصدق على التخطيط الذي قام به جوين . ويمكن ان يرد على مثل

---

(٦) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ــ
F.O./141/379, Gwynn to Talbot, Enclosure3 in No.1, General Report on the Sudan - Abyssinian Frontier Delimitation. 27/6/1903.

هذا الدفع ، بان المادة الثانية من معاهدة عام ١٩٠٢ ، لم تنص على أي نوع من التصديق وكل ما كان مطلوبا هو توضيح التخطيط لرعايا الدولتين — وقد قام الميجور جوين بتلك المهمة .

كما هو معلوم فان المعاهدات والاتفاقيات التي تحكم الحدود ، قد تقسم بعض القرى بطريقة غير مبررة . والاصل أن لا يكون ذلك معلوما وقت ابرام المعاهدات . ولكنه يكتشف في مرحلة تالية ، وهي مرحلة تخطيط الحدود على الارض . وعلى هذا الاساس فان عملية التخطيط ، قد تقتضي اجراء بعض التعديلات الطفيفة على التعيين الذي جاء في الوثائق ، والتي كثيرا ما يعتمد فيها على مبدأ الاخذ والعطاء بين الدولتين . وتجد مثل هذه التعديلات ، سندها في القانون الدولي ، بالرغم من ان القاعدة العامة هي أن يلتزم المخططون بنصوص المعاهدة ، ما لم تمنحهم الاتفاقية سلطات تقديرية . ويبدو أن الميجور جوين لم تواجهه اية صعوبات في التخطيط الا بالقرب من القلابات . فلقد وجد جوين لدى وصوله الى القلابات ، ان الكوتجارا ، التابعين الى القلابات ، قد اقاموا اربع قرى جديدة ، في موقع القرى القديمة الواقعة الى الغرب من جبل ماقبارا . وبعد أن قام جوين بمسح المنطقة ، قرر تعديل خط الحدود بطريقة يكون من شأنها ادخال القرى الاربع داخل الحدود السودانية . وقد وضح الميجور ما قام به ، في تقرير خاص أرفقه مع تقريره الاساسي لتخطيط كل الحدود ، بقوله :—

« لم تكن عندي أية تعليمات ، بالنسبة للتعديل الذي قد يطرأ على الخط المعين في المعاهدة ، بالرغم من انه معروف بداهة ان مثل هذه التعديلات يعد واردا في بعض الاماكن . اذ قد يصبح من الصعب تخطيط الحدود المعينة بخطوط مستقيمة لمسافات طويلة جدا ، خاصة تلك التي بين نهر ستيت والقلابات . ولذلك فلقد افترضت اني مؤتمن على اقامة افضل حدود ، يمكن الوصول اليها بالنسبة لمصالح الطرفين ، مع مراعاة اني كنت معتزما كقاعدة عامة ، فيما تمت به من تخطيط ، بل النقاط المحددة ، والتي اشرت اليها في توصياتي السابقة » (٧) .

---

(٧) المرجع المذكور اعلاه .

ومع ان الميجور جوين ، قد ركز كثيرا فيما ذهب اليه من آراء ، بالنسبة للسلطة التقديرية التي تمنح عادة لمخططي الحدود ، فان ما قام به فعلا من تعديلات علي خط الحدود المعين في معاهدة عام ١٩٠٢ ، يعتبر ضئيلا جدا . اذ تقدر المساحة التي اضيفت الى السودان ، نتيجةللتعديلات التي طرات على خط المعاهدة ، بحوالي ٢٥٨ ميلا مربعا . وتقدر المساحة التي اضيفت الى اثيوبيا بحوالي ٢٢٦ ميلا مربعا .

وهكذا ، اعتمادا على ان الحكومة الاثيوبية قد اعترفت بمعاهدة الخامس عشر من مايو ١٩٠٢ ، واخذا في الاعتبار ان تخطيط جوين لعام ١٩٠٣ ، هو تخطيط صحيح وله بعض الاثار القانونية ، وعلما بأن كل مساحة الفشقة تقع الى الغرب من خط معاهدة عام ١٩٠٢ ، وادراكا بأن الجزء الغالب من الفشقة ، ان لم يكن جميعها ، يقع الى الغرب من تخطيط الحدود المعروف ببروتوكول عام ١٩٠٣ ، فان النتيجة الطبيعة لكل ذلك ان تكون الفشقة ارضا سودانية ، وان الجزء الذي يقوم فيه المزارعون الاثيوبيون بالزراعة ، هو داخل الاراضي السودانية .

ويؤيد ذلك قناعة الطرفين ، والممارسة الفعلية من قبل الحكومتين السودانية والاثيوبية ، طوال الفترة التي تمتد من عام ١٩٠٧ الى وقت بداية النزاع على الحدود بين البلدين في اواخر الخمسينات . ونستطيع ان نستشف هذه القناعة والممارسه الفعلية ، من العديد من البينات والادلة ، التي نشير الى بعض منها على سبيل المثال في الفقرات التالية .

لقد اكتشف بعد عامين فقط من تخطيط الحدود ، اي في عام ١٩٠٥ ، ان نقطة الحدود السودانية في ماشر ، قد وضعت في غير موضعها الصحيح ، نتيجة لان الميجور جوين اعتقد خطأ بأن خورماشر يقع في بداية نهر قاري وقد اتضح فيما بعد ان بداية نهر قاري هي في خور الجكو . وعلى ضوء ذلك نقلت السلطات البريطانية الامر الى الامبراطور منليك في عام ١٩٠٦ ، الذي وافق بدوره على اجراء التعديل المقصود (٨) .

---

(٨) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ـ

F.O./141/378, Wingate to Cromer, 30/11/1904.

ان اهمية هذه الحادثة ، من الناحية القانونية ، لا تنحصر على أن منليك وافق على التصحيح ، الذي اقتضى بالضرورة ان تفقد اثيوبيا حوالي ٢٠٠ كيلومترا مربعا . بل يمتد الى اهم من ذلك بكثير ، اذ ان منليك لم يثر اي اعتراض على التخطيط الذي قام به الميجور جوين سلفا . وهو التخطيط الذي حدث فيه الخطأ الذي اقتضى التصحيح . ومثل هذا التصرف يؤكد ان منليك قد قبل ضمنا التخطيط الذي قام به جوين .

وتأكيدا لما ذهبنا اليه من مذهب ، نشير الى حادثة اخرى لها مغزاها القانوني بالنسبة لبروتوكول عام ١٩٠٢ . فقد حدث ان طلب منليك ، من السلطات البريطانية في عام ١٩٠٧ ، اضافة جيروك الى اثيوبيا . وقد ذكر هارنجتون في تقريره الذي نقل فيه طلب منليك — الى كرومر :—

« ان منليك لم يبد او يثر اي اعتراض ، على تخطيط الحدود الذيقام به الميجور جوين ، بالرغم من انه تضمن ادخال عدد من القرى الاثيوبية في منطقة القلابات داخل الحدود السودانية . على أن الاعتراض الوحيد الذي تقدم به منليك ، كان خاصا بجبل جيروك » (٩) .

ان اهمية هذا التقرير ، ترجع الى ان منليك، لم يظهر أي رفض أو عدم قبول للتخطيط الذي قام به جوين ، خاصة وان الفرصة كانت متاحة امامه لابداء مثل ذلك الرفض او الاعتراض . وعلى خلاف ذلك تماما ، فان طلب منليك كان مبنيا على أساس ان الحدود قد تم تخطيطها تخطيطا صحيحا ومقبولا . وان الجيروك التي طلبها من السلطات البريطانية ، قد اصبحت جزءا من الاراضي السودانية ، بمقتضى بروتوكول عام ١٩٠٢ .

لقد ذكرنا في القسم الثاني من الكتاب ، اثناء مناقشتنا لمشكلة قطاع البارو ، ان لجنة مشتركة من اثيوبيا والسودان ، قد عقدت في عام

---

(٩) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :—
F.O./141/378, Harrigton to Cromer

١٩٤٧ ، سلسلة من الاجتماعات في اديس ابابا لمناقشة وضع القطاع . ومن المهم جدا ان نرجع الى الفقرة التالية التي وردت في محضر الاجتماع الثـــاني :ـــ

« وضح من المناقشات ، وبعد الرجوع للوثائق المتوفرة ، ان الحدود قد تم تخطيطها جنوبا حتى نقطة الجكو ، في عام ١٩٠٢ ، نيابـــة عن الحكومتين بواسطة الميجور جوين . وقد وضع جوين علامات للحدود ، كما قام بشرحها لافراد القبائل الذين يقيمون على جانبي الحدود . ولقد طلب بلاتي هازين ، مؤرخ الامبراطور ، صورة من تقرير الميجور جوين الخاص بالتخطيط . ولقد رد عليه المستر ساندارس ، رئيس جانب حكومة السـودان ، بأنه سيبذل قصارى جهده ليمده بصورة من ذلك التقرير » .

وفي الاجتماع الثالث قرءت هذ الفقرة ، باعتبارها جزءا من محضـــر الاجتماع الثاني . ومما يؤكد ذلك ان الفقرة الاولى ، من محضـــر الاجتماع الثالث ، تنص على انه قد تمت اجازة المحضر الثاني ، بعد اجراء التصحيح الـــذي اتفق عليـــه .

ان الاهمية القصوى ، للفقرة التي وردت في محضر الاجتماع الثاني ، من وجهة النظر القانونية ، تكمن في ان الفقرة قد تليت على الاجتماع ، ولم يعترض عليها الجانب الاثيوبي . بالاضافة الى ان الاثيوبيين ، لم يعترضوا على وصف ممثلي جانب حكومة السودان ، للحدود بانها لم تكن محل نزاع اطلاقا . ومن هنا ، فاننا امام دليل ، بان الجانب الاثيوبي كان مقرا بـــان الحدود ، قد تم تخطيطها بواسطة الميجور جوين ، وكـل الذي طلـبه الجانب الاثيوبي هو صورة من تقرير التخطيط . وبالتالي فان للسودان ان يعتمد ، ويتمسك بالقبول الاثيوبي لتخطيط الحدود ، خاصة وان الجانب الاثيوبي ، في تلك الاجتماعات ، لم يتقدم باي رفض او احتجاج ، او لفت نظر ، او حتى مجرد اشارة تتصل بقانونية بروتوكول عام ١٩٠٢ .

اما عن الادلة القانونية ، التي تتصل بمنطقة الفشقة بصفة خاصة ، فحسبنا ان نذكر بان الادارة السـودانية ظلت تباشـــر مهامهـــا في نقطة

القلابات ، لمدة لا تقل عن الثلاثين عاما . ولم تنتقل الادارة عنها ، الا في عام ١٩٤٦ ، وذلك عندما اغلقت المنطقة باعتبارها منطقةموبوءة بالكلازار . ولقد ظلت منطقة الفشقة ، جزءا لا يتجزأ من دوائر الانتخابات البرلمانية العامة ، التي جرت في السودان في السنوات ١٩٥٣ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٨ . ولا شك ان اجراء انتخابات برلمانية ، وعلى سنوات متعددة ، في منطقة معينة ، هو مظهر من صميم اعمال السيادة على تلك المنطقة . فلو حدث ان قامت اثيوبيا بالاحتجاج على اجراء تلك الانتخابات ، أو باعلان اي تحفظ بالنسبة لها ، لوجدنا سببا من حيث المبدأ يبرر للحكومة الاثيوبية ، ان تؤسس ادعاء عليه . ولكن وكما ذكرنا سلفا ، فان الامر كان على خلاف ذلك تماما . ولقد اعلنت محكمة العدل الدولية ، عام ١٩٦٢ ، في حكمها الصادر في حق النزاع على الحدود بين كمبوديا وتايلاند ، والذي حكمت فيه المحكمة لصالح كمبوديا ، ضمن ما اعلنت :ـ

« ان الظروف التي اقترنت بالنزاع كانت تشير بضرورة ان يحدث رد فعل ما من قبل سيام . اذا كان في رغبتها الاعتراض على ما كانت تقوم به كمبوديا . ولكن سيام لم تفعل ذلك ، سواء كان ذلك عندما فعلت كمبوديا ما فعلته ، او حتى بعد سنوات عديدة من ذلك . ومن هنا وجب القضاء بأن سيام قد وافقت على ذلك » (١٠) .

وتضيف الخرط تاكيدا آخر ، على ان الحدود محكومة ببروتوكول عام ١٩٠٢ . فالخرط التي اصدرتها وزارة الحربية البريطانية ، وخاصة الخريطة التي صدرت في عام ١٩١٤ ، رقم ١٥٣٩ ، مقياس ١ : ٠٠٠ر٠٠٠ر١ ؛ وكذلك الخريطة رقم ٢٨٧١ التي صدرت في عام١٩٢٥ ، قد وضحتا تخطيط الميجور جوين ، باعتباره الحدود الدولية ، على الاقل في المنطقة التي تمتد من نهر ستيت الى نهر قاري او الجكو . ولقد ظلت كل

---

(١٠) راجع السابقة القانونية التالية :ـ
Case Concerning the Temple of Preah Vichear, Merits, International Court of Justice Report, 1962, p.6.

الخرط السودانية توضح تخطيط جوين ، باعتباره الحدود بين السودان واثيوبيا . وحتى بعض الخرط الاثيوبية، كالتي اصدرها المعهد الامبراطوري الاثيوبي للخرط والجغرافيا ، في عام ١٩٦٨ ، والخاصة بالمحافظة العامة لاوراجار ، قد رضحت الفشقة باعتبارها داخل الحدود السودانية (١١) .

وعلى ضوء كل الوثائق ، والادلة ، والشواهد التي تطرقنا لهـا سلفا ، فاننا نستطيع القول بأن الممارسة الفعلية المتتالية والمستمـرة والسلمية ، تشير الى حقيقة هامة جدا بالنسبة للنزاع الذي كان قائما على الحدود ، وهي ان اثيوبيا قد قبلت ضمنا التخطيط الذي قام به الميجـور جوين ، وأصبحت ملتزمة قانونا ببروتوكول عام ١٩٠٢ .

وما وصلنا اليه من راي ، يتفق تماما مع احدث ما وصلت اليـه محكمة العدل الدولية ، في واحدة من اهم قضايا منازعات الحدود ، وهو النزاع الذي اشرنا اليه سلفا بين كمبوديا وتايلاند ، والمشهور بقضية معبد نيهار . ولاهمية هذه القضية من الناحية الفقهية ، ولما تلقيه من ابعاد على ما ذهبنا اليه من مذهب ، بشأن النزاع على الحدود بين السودان واثيوبيا،

---

(١١) للخرط دور هام في منازعات الحدود . للمزيد من المعلومات والاراء راجع :ـ

J.L. Simpson and H. Fox, International Arbitration: Law and Practice, London, 1959, p.210.

وانظـــر :

D.V. Sandifer, Evidence Before International Tribunals, New York, 1939, p. 156-64.

وكذلـك :ـ

G. Weissberg, "Maps as Evidence in International Boundaires : A Reappraisal", American Journal of International Law, (1963), p.798.

وانظـــر :

Temple Case, International Court of Justice, Reports, 1962, p.33.

بالاضافة الى مناقشتنا لموضوع الخرط في الفصل الخامس والسادس والسابع من رسالتنا المشار اليهـا .

خاصة وان التشابه وارد بين النزاعين في العديد من الجوانب، فاننا نعرض لذلك الحكم في شيء من الايجـــاز .

لقد رفعت كمبوديا دعوى امام محكمة العدل الدولية في عام ١٩٦١ ، ادعت فيها ان تايلاند ، التي كانت تسمى سيام في الماضي ، قد تعدت على سيادتها في المنطقة التي يقع فيها معبد فيهار . ودفعت تايلاند من جانبهـــا الدعوى ، بأن المعبد يقع في الاراضي التايلاندية ، وبالتالي تحت سيادتها لانه يقع في جانب تايلاند من الحدود المشتركة مع كمبوديا .

وبدات محكمة العدل الدولية حيثيات الحكم الذي أصدرته بقولها :ـــ

لقد كان الطرفان المتنازعان متفقين بان اصول النزاع القائم بينهما ، ترجع الى تسوية الحدود المشتركة التي تمت في الفترة ما بين ١٩٠٤ و ١٩٠٨ ، بين فرنسا (كمبوديـــا في الوقت الحاضر) وسيام (تايلاند في الوقت الحاضر) . كما كان الطرفان متفقين ايضا ، بان السيادة على المعبد تعتمد على معاهدة الحدود التي ابرمت في الثالث عشر من فبراير ١٩٠٤ ، وعلى الاحداث التي تلت ذلك التاريخ .

ثم ابرزت المحكمة الملاحظات التالية :ـــ

١ ـــ ان المادتين اللتين لهما صلة مباشرة بالموضـوع من تلك المعاهدة ، وهما المادة الاولى والثالثة ، لم تذكرا معبد فيهار بصفة خاصة . وعلى ذلك الاساس فان المحكمة قررت ان تصدر حكمها ، بالنسبة لمسألة السيادة على معبد فيهار ، بعد ان تصل الى قرار بشان تعيين خـــط الحـــــدود .

٢ ـــ ان الصفة العامة للحدود المنصوص عليها في المادة الاولى ، هي ان تكون خط توزيع المياه في مرتفعات دانقريك ، غير ان المادة الثالثة قد نصت بأن الحدود الدقيقة سيتم تخطيطها بواسطة لجنة مشتركة من فرنســـا وســــيام .

٣ ـ ان ما يجب تخطيطه : هو الحدود بين سيام والهند الصينيــــة الفرنسية . وبالرغم من أن التخطيط سيتم بالرجوع للاساس المشار اليه في المادة الاولى ، من حيث المبدا ، الا ان الغرض منه هو ، اقامة الخط الواقعي للحدود . وبالتالي فان خط الحدود سيكون من وجهة النظر العملية : هو الخط الذي سينتج من اعمال لجنة التخطيط ، ما لم يثبت بأن التخطيط غير قانوني .

ومضي المحكمـــة قائلـــة :ــ

لقد تم ابرام معاهدة حدود اخرى في الثالث والعشرين من مارس ١٩٠٧ . وقد نصت تلك المعاهدة على تبادل اراضي ، وتنظيم شامل لكل الحدود التي لم تشملها معاهدة الحدود السابقة التي ابرمت في عام ١٩٠٤. وعلى ضوء ذلك ، تكونت لجنة حدود مشتركة اخرى لتخطيط الحدود . ولقد كان هناك بعض التطابق في عمل اللجنتين خاصة في منطقة كيـــل . ولكي ذلك التطابق لم يمتد حتى معبد تيهار . غير ان هناك بينة في سجلات لجنة الحدود الثانية ، تشير الى ان الخط الذي وصفته اللجنة في او بالقرب من ممر كيل ، قد اقترن بخط موجود سلفا ، يتجه شرقا حتى منطقة المعبد بل وابعد من ذلك . ولم يكن هناك مؤشر مؤكد عن طبيعة ذلك الخط او الكيفية التي رسم بها ؛ ولكن الافتراض القوي هو ان ذلك الخط من نتاج المسح الذي قامت به اللجنة الاولى .

واضافت المحكمة قائلة :ــ

لقد كانت المرحلة الاخيرة في عملية تخطيط الحدود ، هي اعداد ونشر الخرط . ولتنفيذ تلك المهمة الفنية طلبت الحكومة السيامية رسميا ؛ بأن يقوم الفنيون الفرنسيون برسم خريطة المنطقة . ولقد قاموا بالفعل باعداد احدي عشرة خريطة ، وتم ارسالها للحكومة السيامية باعتبارها الخرط المطلوبة . ولقد انتهت اهمية ثلاث خرط من تلك الخرط تلقائيا : باعتبارها تتصل بذراض اصبحت تابعة الى كمبوديا بموجب معاهدة ١٩٠٧ . ولذلك لم يطلب من حكومة سيام ان تقبلها او ترفضها . غير ان مصالحها بالنسبة للخرط المتبقية ظلت قائمة ، ومن بينها خريطة تتصل بمرتفعات دانغـــريك

التي يقع فيها معبد فيهار . وقد وضح في تلك الخريطة خط حدود ، باعتباره الخط الذي وضعته اللجنة . وقد تبين منه ان كل منطقة فيهار ، بما فيها المعبد ، تقع داخل كمبوديا . وعلى هذا الاساس ، اذا كوّن الخط الذي يوضح الحدود في القطاع الذي يقع شرق دانقريك ؛ او قصد منه ان ينشيء خط توزيع المياه ، فان هذه الخريطة هي التي قصد منها ان توضح ذلك الخط .

ثم عرضت المحكمة لما يعتمد عليه كل من الطرفين المتنازعين قائلة :ـ
لقد اعتمدت كمبوديا بصفة خاصة في دعواها بشأن السيادة على المعبد ، على الخريطة التي اشرنا لها في الفترة السابقة . اما تايلاند فقد رفضت اية دعوى تقوم على هذه الخريطة للاسباب التالية :ـ

١ ـ ان الخريطة ليست من عمل اللجنة المشتركة ، وبالتالي فانها تفتقر الى الصفـــة الالزاميـــة .

٢ ـ ان الخريطة تضمنت خطأ ماديا في منطقة فيهار . وهو ليس من انواع الخطأ المقبول حتى في حالة استعمال اية سلطات تقديرية قد تكون ممنوحة الى اللجنة . اذ ان الحدود المبينة في الخريطة لا تمثل خط توزيع المياه في المنطقة ، وان اي خط يكون قد رسم على ضوء خط توزيع المياه ، سيضع منطقة المعبد في تايـــلاند .

٣ ـ ان تايلاند لم تقبل الخريطة ، او الخط المبين فيها وخاصة في منطقة فيهار بطريقة يمكن ان تكون ملزمة لها . وحتى اذا قبلت ذلك الخط ، فانها قبلته تحت وبسبب اعتقاد خاطيء . وهو ان الخريطة قـــد رسمت بطريقة صحيحة تتفق وخطة توزيع المياه .

ومضى المحكمة قائلة :ـ

ان السجلات لا توضح ان الخريطة والخط معتمدان على اي قـــرار او تعليمات من لجنة المساحين . اذ ان اللجنة قد انهت مهامها قبل اصدار

الخرط . ومع ذلك فان تلك الخريطة كانت واحدة من الخرط التي اصدرتها الحكومة الفرنسية لذلك القطاع من الحدود ، استجابة لطلب من السلطات السيامية . كما نشرت وتم توزيعها ، بواسطة مؤسسة لها سمعتها في هذا المجال . وبالتالي فقد كان للخريطة المعنية صفة الرسمية ، فضلا عن ان لها قيمتها الفنية المكتسبة . وبالرغم من كل ذلك فقد وصلت المحكمة الى قرار بان الخريطة لم تكن ملزمة وقت اصدارها .

واضافت المحكمة قائلة :ـــ

ان السؤال الجوهري والمهم هو ، عما اذا كان الطرفان قد اعتمدا الخريطة والخط المبين فيها فيما بعد ، باعتبارها نتاجا لتخطيط الحدود في منطقة فيهار وبكونان بذلك قد اسبقا على الخط صفة الالزام .

وقالـــت المحكمـــة :ـــ

واضح من السجلات ، ان نشر وارسال احدى عشرة خريطـــــة ، بشكل حدثنا يمكن اعتباره مناسبة في حد ذاته . فالموضوع لم يكن مجرد تبادل بين الحكومتين الفرنسية والسيامية . وحتى لو كان الامر كذلك ، لكان كافيا من الناحية القانونية . غير ان الوضع كان على خلاف ذلك . فلقد وجدت الخرط نشرا واسعا في كل الدوائر الفنيـــة ، وان خمســـين مجموعة منها قد ارسلت الى الحكومة السيامية .

ومن الواضح كذلك ، ان تلك الظروف كانت تقتضي رد فعل في فترة معقولة من الحكومة السيامية ، اذا كانت تـــرغب في الاعـــتراض عـــلى الخريطة ، او اذا كان لديها اي تساؤل هام بالنسبة للخريطة . ولكنهم لم يفعلوا ذلك ، سواء كان في ذات الوقت أو حتى بعد مرور عدة سنوات . ولذلك ينبغي القضاء بانهم قبلوا تلك الخريطة .

واكثر من هذا ان وزير داخلية سيام ، قد شكر الفرنسيين على تلك الخريطة وطلب المزيد منها . عندما كانت لجنة فرنسية سيامية مشتركة ،

مجتمعة بهدف تحويل تلك الخرط الى اطلس يسهل استعماله . اذ لم تتقدم سيام باي رفض للخريطة او الخط المبين فيها خلال مداولات تلك اللجنة .

وناقشت المحكمة بعضا من دفوع سيام قائلة :ـ

واذا صح ادعاء السياميين بأن السلطات السياسية قد عرضت تلك الخرط على صغار الموظفين ولم تعرضها على كبار المسئولين ، فانها قد فعلت ذلك على مسئوليتها . وان دفع سيام لا يجد اي سند في الساحة الدولية استنادا على تلك الواقعة .

واما عن الدفع بأن تايلاند ، قد عرفت اهمية المنطقة المتنازع عليها مؤخرا ، فان تعديلات الحدود وتصحيحها ، لا يمكن ان يطالب بهما قانونا، على اساس ان الحدود قد أصبحت ذات اهمية ، ولم تكن معروفة اومتوقعة عندما انشأت الحدود .

لقد استلمت السلطات السيامية الخرط المعنية وقبلتها، ولكنها دفعت بأن هناك خطأ قد وقع بالنسبة لمعبد فيهار ، وهو خطأ لم تكن السلطات السيامية تعلم به عندما قبلت الخريطة . غير انه من المبادىء المستقرة في القانون ، أن الدفع بالخطأ لا يمكن ان يسمح به كعنصر ابطال للرضاء ، اذا كان الطرف الذي يدعيه ، قد شارك بسلوكه في ذلك الخطأ ، او كان في الامكان ان يتفاداه ، او اذا كانت الظروف من شأنها ان تضع ذلك الطرف في وضع يمكنه من ملاحظة امكانية وقوع ذلك الخطأ .

ومضت المحكمة قائلة :ـ

حتى لو كان هناك شك بالنسبة لقبول سيام للخريطة في عام ١٩٠٨ ، فان تايلاند ممنوعة بحكم سلوكها ، من أن تدعي بانها لم تقبل الخريطة . لقد ظلت طوال الخمسين سنة الماضية ، تتمتع بالفوائد التي اضفتها عليها معاهدة عام ١٩٠٤ ، حتى ولو كانت تلك الفوائد قاصرة على الحدود المستقرة . لقد اعتمدت فرنسا ، وعن طريقها كمبوديا ، على قبول تايلاند

للخريطة . وطالما انه لا يمكن لاي من الطرفين ان يدفع بالخطأ ، فانـــه ليس مهما عما اذا كان الاعتماد قد بني ، ام لم يبن على اعتقاد بان الخريطة كانت صحيحة . وليس لتايلاند ، وهي مستمرة في التمتع بفوائد التسوية ، ان تنكر الان بأنها لم تكن طرفا موافقا عليها :

ثم استدركت المحكمة قائلة :ــ

غير أن المحكمة تعتبر ان تايلاند قد وافقت على الخريطة في عامي ١٩٠٨ ــ ١٩٠٩ ، باعتبارها تمثل نتاج عمل التخطيط ، وبالتالي اعترفت بأن الخط الذي على الخريطة ، باعتباره خط الحدود الذي من اثاره ان يجعل معبد فيهار في الاراضي الكمبودية . وان سلوك تايلاند اللاحق يؤيد ويحمل قبولها الاولي . وان الاعمال التي قامت بها تايلاند على الارض ، لا تكفي لكيما تنفي هذه الحقيقة . وهكذا فان الطرفين بسلوكهما قد اعترفا بالخط ، ويكونان بالتالي قد اتفقا على اعتباره خط الحدود .

وعلى ضوء هذه الحيثيات ، اصدرت محكمة العدل الدولية ، حكمها في النزاع على الحدود بين كمبوديا وتايلاند ، لصالح كمبوديا . فقد حكمت المحكمة بأن لكمبوديا حق السيادة ، على منطقة فيهار بما فيها المعبـــد ، وطالبت تايلاند بسحب ممثليها من المنطقة ، وذلك بأغلبيه تسعة اصـــوات لثلاثة . كما حكمت المحكمة بان تعيد تايلاند ، الى كمبوديا كل الاشياء التي اخذت من المعبد بعد احتلاله بواسطة تايلاند في عام ١٩٥٤ (١٢) .

---

(١٢) انظــــر :ــ
11 - Case Concerning the Temple of Preah Vihear, Merits, International Court of Justice Report, 1962, p. 6.

الوضع القانوني للقسم الجنـــوبي للحدود بين الســـوان وأثيـــوبيا : النزاع حول تخطيط الحدود لعام ١٩٠٩

لقد ظلت وجهة النظر الســودانية ، بالنسبة للوضــع القانوني ، للقســم الجنوبي للحدود ، بين اثيوبيا والســودان ، هي ان الحدود في ذلك القطاع ، قد تم تعيينها بموجب المعاهدة الانجليزية الاثيوبية المبرمة في عام ١٩٠٧ ، باعتبارها جــزءا من التسوية العامة للحدود بين اثيوبيا ، وما كان يعرف بشرق افريقيا البريطانية . وان ذلك القطاع من الحدود ، قد تم تخطيطه على الارض ، بواسطة الميجور جوين في عام ١٩٠٩ ، وذلك على النحو الذي شرحناه في الباب الثالث ، من القسم الاول من الكتاب .

أما الموقف الاثيوبي ، كما يمكن ان يستشف من الوثائق التي تعرضنا لها سلفا ، فهو يتلخص في ان الحكومة الاثيوبية تقر وتعترف ، بمعاهدة عام ١٩٠٧ ، ولكنها لا تقبل بروتوكول تخطيط الحدود ، الذي قام به الميجور جويــن في عـــام ١٩٠٩ . وذلك امر منطقي من وجهة النظر الاثيوبية . لانها اذا اعترفت بتخطيط ١٩٠٩ ، فان قبولها من شــأنــه ان يؤيد موقف السودان المبدئي ، بالنسبة للقسم الاوسط من الحدود المشتركة . وهو ان ذلك القسم قد تم تخطيطه ، بموجب بروتوكول جوين لعام ١٩٠٣ . اذ لا يستقيم منطقا ان يوافق منليك ، على ان يتولى جوين تخطيط الحدود الجنوبية في عام ١٩٠٩ ، اذا افترضنا انه لم يفوضه في تخطيط القســم الاوسط في ١٩٠٣ .

لقد نصت معاهدة عام ١٩٠٧ ، على قيام لجنة مشتركة لتتولى تخطيط الحدود على الطبيعة . كما نصت المعاهدة ، على ان تعتمد لجنة الحدود المشتركة ، الخط الاحمر كأساس لما تقوم به من تخطيط . وقد اختارت السلطات البريطانية الميجور جوين ، ليمثلها في تلك اللجنة . وقد نقل هارنجتون ، موافقة الامبراطور منليك ، الى وزارة الخارجية البريطانية ، في رسالته بتاريخ السابع والعشرين من مارس ١٩٠٨ (١) . ووصل جوين الى اديس ابابا في السابع والعشرين من اغسطس ، ولكنه وجد الامبراطور مريضا . ولقد ظل جوين منتظرا حتى نهاية اكتوبر ، على امل أن تعين الحكومة الاثيوبية ممثلا في اللجنة المشتركة ، ولكن أمله لم يتحقق . ونتيجة لذلك ، فقد وجهته السلطات البريطانية بأن يبدأ في تخطيط الحدود . وقد ذكر هارنجتون ، في رسالة لاحقة ، لوزارة الخارجية البريطانية ، بتاريخ الخامس من ديسمبر ، بانه اخطر الامبراطور منليك ، بأن التخطيط سيكون قد قطع شوطا بعيدا لدى عودته من الريف الذي كان يقضي فيه فترة راحه . كما ذكر بأنه وضح للامبراطور ، بأن التخطيط يصل للمشاركة في التخطيط . وقد ابدى الامبراطور موافقته على ذلك التفاهم (٢) .

وادى جوين مهمته ، وعاد الى انجلترا عن طريق اديس ابابا ، حيث اعد بروتوكول الحدود التي قام بتخطيطها . كما اعد خريطة ، ارفقها مع التقرير ، توضح التعديلات التي قام بها على الخط الاحمر . وقد ذكر جوين انه وجد الخط الاحمر ، المشار اليه في المعاهدة ، غير عملي في بعض المواقع من الناحية الادارية . ومن بين التعديلات التي اوردها جوين ، انه قام بتغيير الخط الذي كان قد اقترحه مود عند بحيرة رودلف ، اذ انه وجد

---

(١) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :—
F.O./371/395. Harrington to Grey, 27/3/1908.

(٢) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :—
F.O./371/395, Harrington to Grey, 5/12/1908

المياه قد جفت سلفا (٣) . هذا وقد اشار جوين في تقـريره المـرفق مع البروتوكول ، الى انه كان يحمل معه تصاريح عبور من الامبراطور نفسه .

وعلى اثر مغادرة جوين لاديس ابابا عائـدا الى انجلترا ، ارسلت الحكومة الاثيوبية لجنة اثيوبية ، يرافقها مساح الماني ، لمراجعة الحدود التي خططها جوين . وعلى ضوء التقرير الذي تقدمت بـه تلك اللجنة ، قامت السلطات الاثيوبية ، باخطار الوزير البريطاني في اديس ابابا ، بأن مجلس الوزراء الاثيوبي ، غير موافق على التعديلات التي اشار اليها جوين في تقريره ، سـواء التي قام بتنفيذها فعلا ، او تلك التي اقترحها على الخط الاحمر . وبالرغم من المؤشـرات التي يمكن ان يستشف منهـا ، بأن الامبراطور قد وافق على أن يتولى جوين مهمة التخطيط ، الا أننا نجد ثمة صعوبة في عدم الاقرار بأن السلطات الاثيوبية قد رفضت فعلا ، تخطيط الميجور جوين في عام ١٩١٠ . وبالتالي فان ذلك التخطيط لم يكن ملزمـا للسلطات الاثيوبية وقت الانتهاء منه . غير أن السؤال المهم ، كما يبدو لنا في هذا الصدد ، هو عما اذا كانت اثيوبيا قد قبلت فيما بعد بروتوكـول ١٩٠٩ ، والخط الذي بينه او اقترحه البروتوكول ، باعتباره يشكل في جوهره ، عمل اللجنة المشتركة ، التي كان ينبغي أن تقوم بتخطيط الحدود، فيما لو اوفت اثيوبيا بالتزامها بتعيين مندوب لها في اللجنة المشتركة .

من الثابت ان الحكومة الاثيوبية ، لم تبذل اي جهد لاحق ، بهدف دفع اعتراضها الذي ابدته في عام ١٩١٠ . والراي الراجح في القانون الدولي ، هو انه ، بمرور الزمن ، وفي غياب اي جهد بواسطة الدولة المعنية ، لدفع اعتراضها الاولى ، عن طريق استعمال الاساليب القانونية المتوفرة امامها، تكون تلك الدولة قد وافقت ضمنا على ما قد تكون قد اعترضت عليـه

---

(٣) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :ــ
F.O./401/13, Gwynn's Report, 1/11/1909.

وراجـع ايضـا :ــ
C.W. Gwynn, "A Journey in Southern Abyssinia", Geographical Journal, Vol. 38 (1911), P. 113.

ابتداء (٤) . ولعل ابلغ دليل على ان اثيوبيا قد قبلت فعلا ، بمرور الزمن ، ما سبق لها ان اعترضت عليه ابتداء من عام ١٩١٠ ، موقفها في المفاوضات التي تمت عام ١٩٤٧ ، بين ممثلي حكومة السودان والحكومة الاثيوبية بهدف الوصول الى اتفاق بشأن مشكلة قطاع البارو . فلقد اقترح الجانب الاثيوبي ، كمقابل لتخليه عن قطاع البارو ، ان يوافق السودان على تعديل الحدود الجنوبية ، بحيث تدخل مناطق الكيشيبو ، والابوما والتيرما ، في الحدود الاثيوبية ، بالاضافة الى مناطق رعي الجـــلابا والنياتقتـوم . والاقتراح الاثيوبي لا يترك مجالا للشك ، في ان الحكومه الاثيوبيـــة قد اعترفت بان كل المناطق التي طالبت بها ، كمقابل ، هي اراضي سودانية . وذلك يعني ضمنا اعترافها ببروتوكول ١٩٠٩ .

---

(٤) انظـــر :

J. L. Brieryy, The Law of Nations, 6th ed., Oxford, 1963 P. 171.

القسم الرابع

الإتفاق على تسوية النزاع
على الحدود : ١٩٧٢

إعتراف أثيوبيا ببروتوكولي جوين: ١٩٠٢ و ١٩٠٩

ذكرنا ان اللجنة الوزارية الاستشارية المشتركة بين السودان واثيوبيا ، قد قررت في اجتماعها الثاني ، الذي عقد في أديس ابابا ، في الفترة ما بين الثامن والعشرين من ديسمبر والثالث من يناير ١٩٦٧ ، بأن تقوم الدولتان باجراء المزيد من الدراسة والتقييم بالنسبة لتطبيق معاهدة ١٩٠٢ ، والخريطة المرفقة بها . وكذلك بالنسبة للاختلافات الاخرى الناشئة عن معاهدات الحدود . ولقد بينا أيضا ، ان المقصود من تطبيق معاهدة ١٩٠٢ ، والخريطة المرفقة بها هو في المقام الاول ، تخطيط جوين المضمن في بروتوكول ١٩٠٣ .

ولقد اهتمت لجنة الحدود الدولية السودانية (١) ، بما جاء في توجيه اللجنة الوزارية الاستشارية ، فقامت باجراء العديد من البحوث والدراسات في داخل البلاد وخارجها . ولقد تبلورت حصيلة ذلك المجهود ،

---

(١) ترجع فكرة انشاء لجنة الحدود الدولية السودانية لاحمد خير ، عندما كان وزيرا للخارجية في الفترة ما بين ١٩٥٨ — ١٩٦٤ . فقد اثار مع وزير الداخلية ، المقبول الامين الحاج ، مسالة وجود جهة محددة يمكن الرجوع لها بالنسبة لمشاكل الحدود . وقد تبنى وزير الداخلية الفكرة ، وصدر قرار من مجلس الوزراء في عام ١٩٦٢ ، بتكوين اللجنة لتكون مسئولة عن متابعة كل ما يتصل بالحدود الدولية السودانية ، على ان ترفع ما تراه من توصيات الي مجلس الوزراء عن طريق وزير الداخلية . وتكونت اللجنة من وكيل وزارة الداخلية رئيسا ، وعضوية القائد العام أو من يمثله ، ووكلاء وزارات الخارجية ، والحكومة المحلية ، والنائب العام ، ومدير عام البوليس ومدير مصلحة المساحة . بالاضافة الى سكرتير للجنة في وزارة الداخلية .

في المذكرة التي تقدمت بها حكومة السودان ، الى الحكومة الاثيوبية في اكتوبر ١٩٧٠ ، ولقد وضحت المذكرة ، موقف السودان بالنسبة للوضع القانوني للاقسام الثلاثة ، من الحدود المشتركة بين السودان واثيوبيا ، ويشمل ذلك حدود السودان مع اقليم اريتريا . فبالنسبة للقسم الاخير ، حدود السودان مع اريتريا ، ركزت المذكرة على وجهة النظر التي عبر عنها الجانب السوداني ، في اجتماعات لجنة الحدود المشتركة التي عقدت في اديس ابابا ، في الفترة ما بين الثامن عشر من نوفمبر والاول من ديسمبر ١٩٦٦ . اما بالنسبة للقسم الاوسط من الحدود المشتركة ، فلقد اكدت المذكرة ، ووضحت ، بان الحدود يجب ان تقبل وفقا لمعاهدة ١٩٠٢ ، وكما هي مخططة بموجب بروتوكول ١٩٠٢ . واعادت المذكرة التركيز بأن القسم الجنوبي من الحدود ، قد تم تعيينه بموجب معاهدة ١٩٠٧ ، كما تم تخطيطه بمقتضى بروتوكول ١٩٠٩ .

وطلبت حكومة السودان من الحكومة الاثيوبية ، دراسة قضية السودان كما هي مضمنة في المذكرة ، ودعتها لابداء وجهة نظرها كرد على المذكرة . ولقد تبع ارسال تلك المذكرة ، بذل المزيد من الجهود ، على المستوى الوزاري تارة ، وعلى مستوى رؤساء الدولتين تارة أخرى ، بهدف الوصول الى اتفاق نهائي بشأن النزاع على الحدود ، والذي ظل يشوب العلاقات السودانية الاثيوبية طوال العشر سنوات الماضية .

وكما كان متوقعا ، فان الحكومة الاثيوبية لم تبادر بالرد على المذكرة السودانية . غير أن الزيارة التي قام بها رئيس جمهورية السودان الديمقراطية (٢) ، الى أثيوبيا في نوفمبر ١٩٧١ ، قد اعطت الموقف ، الذي كان اشبه بالمتجمد ، دفعة الى الامام . فلقد نص البيان المشترك ، الذي صدر عقب تلك الزيارة في السابع من نوفمبر ، على أن الطرفين قد اكدا على البيانات المشتركة المتصلة بمسائل الحدود ، وكذلك الاتفاقات السابقة

---

(٢) ضم الوفد الذي سافر مع الرئيس جعفر محمد نميري ، الدكتور منصور خالد وزير الخارجية ، والسيد ودمع حبشي وزير الزراعة ، بالاضافة الى عدد من الفنيين .

التي توصلت لها لجنة الحدود المشتركة (٣) ، واللجنةالوزارية الاستشارية المشتركة ، دون الاخلال بمواقف اي من الطرفين ، المضمنة في وثائق لجنة الحدود المشتركة ، واللجنة الوزارية الاستشارية . كما وافقت الحكومتان، بان تجتمع لجنة الحدود المشتركة ، في ظرف اربعة أشهر ، على ان تشرع في انجاز عملها ، مع الاخذ في الاعتبار التقدم الذي احرزته سلفا ، على ان ترفع اللجنة تقريرها الى اللجنة الوزارية الاستشارية .

وبالرغم من ان بيان نوفمبر ، قد نص على ضرورة ان تنجز لجنة الحدود المشتركة مهامها ، في غضون أربعة أشهر ، فان ذلك الاجتماع لم يتسن له الانعقاد بصورة ايجابية ، حتى جاءت ونمة اخرى من خلال اجتماع رئيس جمهورية السودان الديمقراطية بالامبراطور الاثيوبي ، اثناء اجتماعات مؤتمر القمة الافريقي الذي عقد في يونيو ١٩٧٢ بالرباط . ومن بين نتائج ذلك اللقاء المباشرة ، انعقاد اجتماعات اللجنة الوزارية الاستشارية المشتركة ، في الفترة ما بين السابع عشر والخامس والعشرين من يوليو ١٩٧٢ بأديس ابابا . وقد نقل وزير خارجية أثيوبيا ، الى الوفد السوداني في اللجنة الاستشارية المشتركة (٤) ، قرار الحكومة الاثيوبية الخاص بالاعتراف بخط جوين ، باعتباره الحدود الاساسية المستندة على معاهدتي ١٩٠٢ و ١٩٠٧ . وكما قال وزير خارجية أثيوبيا ان حكومته قد اتخذت ذلك القرار ، ترسيخا للعلاقات التاريخية الوطيدة التي تربط بين البلدين . واخطر الوزير الاثيوبي الوفد السوداني ، بأن الحكومة الاثيوبية، ترغب في ان تقترح على السودان ، اجراء بعض التعديلات الطفيفة على خط جوين الذي قررت الاعتراف به .

---

(٣) كما لاحظنا سلفا فان لجنة الحدود المشتركة لم تصل لاي اتفاق . وما تم بالفعل هو تحديد موقف كل من الدولتين بالنسبة للحدود المشتركة بين السودان وأريتريا .

(٤) كان الوفد السوداني برئاسة الدكتور منصور خالد وزير الخارجية ، وشمل ابراهيم منعم منصور وزير الاقتصاد والتجارة ، وعثمان عبدالله حامد محافظ مديرية كسلا ، واحمد صلاح بخاري سفير السودان لدى اثيوبيا بالاضافة الى عدد من الفنيين .

وتبع ذلك القرار قيام الحكومتين ، الاثيوبية والسودانية ، بتبـادل وثائق الاتفاق الذي تم بشأن النزاع على الحدود ، عن طـريق تبـادل المذكرات بين وزير خارجية اثيوبيا ووزير خارجية السـودان ، في الـثامن عشر من يوليو ١٩٧٢ ، باديس ابابا .

تتكون وثيقة الاتفاق ، من مقدمة وثلاثة أقسـام . وقد نص القسـم الاول ، من وثيقة الاتفاق ، على التالي (٥) :ـ

« قبول اساسي لتخطيط الميجور جوين ، الذي تم عـلى اسـاس معاهدتي ١٩٠٢ و ١٩٠٧ ، باعتباره خط الحدود بين اثيوبيا والسـودان ، دون أي اعتبار للمسائل التي تتصل بقانونية ذلك التخطيط .

فيما يتصل بالحدود الواقعة الى الشمال من نهر ستيت ، قبول تخطيط تالبوت ــ مارتينللي ، الذي تم في فبراير ١٩٠٣ ، كما تم تكثيفه في فبرايـر ١٩١٦ ، باعتباره خط الحدود الذي يمتد حتى ابو جمل .

ولاغراض اعادة التخطيط ، فان الحدود الواقعة الى الجنوب من نهر ستيت ، ستنقسم الى جزئين . وهما الحدود الواقعة الى الجنوب من جبل دقليش ، والحدود الواقعة الى الشمال منه .

---

(٥) يقرأ النص الانجليزي ، وهو الاصلي ، كما يلي :

"Basic acceptance of Major Gwynn's demarcations on the basis of the 1902 and 1907 treaties as the boundary Line between Ethiopia and the Sudan, regardless of of the issue concerning the validity of Gwynn's demarcations.

As regards the boundary north of Setit River, acceptance of the Talbot/Martinelli demarcation of February 1908 (as intensified in February 1916) as the boundary line as far as Abu Gamul.

For purposes of redemarcation, the boundary south of Setit River shall be devided into two parts, namely, the boundary south of Mount Dagleish and north of Mount Dagleish".

وهكذا بعد فترة سبع سنوات ، من الاجتماعات والمفاوضات الدبلوماسية المكثفة ، والتي سبقتها فترة لا تقل عن الخمسين عاما ، من عدم التأكد من موقف اثيوبيا ، بالنسبة لمعاهدات الحدود بصفة عامة ، وتخطيط الحدود بصفة خاصة ، قررت الحكومة الاثيوبية ، الاعتراف بأن كل خط الحدود مع السودان ، بما فيه حدود اقليم اريتريا ، قد تم تعيينه وتخطيطه على الارض . ولتوضيح نحوى هذا الاعتراف الهام، فاننا نعرض له بشيء من التفصيل .

لقد قبلت الحكومة الاثيوبية ، بالنسبة للقسم الشمالي من اثيوبيا ، اي اقليم اريتريا ، كل الحجج التي سبق أن تقدم بها الجانب السوداني ، لاول مرة في اجتماعات لجنة الحدود المشتركة التي عقدت في اديس ابابا عام ١٩٦٦ . فلقد قرانا سلفا في الباب الاول ، من القسم الاول ، والباب الثاني ، من القسم الثالث من الكتاب ، ان موقف الجانب السوداني في تلك اللجنة ، هو التمسك بأن خط الحدود في القطاع الشمالي ، قد تم تعيينه بموجب ملحق معاهدتي ١٩٠٠ و ١٩٠٢ ، الذي الغى ضمنا معاهدة ١٩٠٠ واعلان ١٩٠١ . وقد تم تخطيط خط الحدود الجديدة ، بموجب الاتفاق المبرم في قرية ام بريقع ، في التاسع عشر من فبراير ١٩٠٣ ، كما تم تكثيف التخطيط ، بمقتضى الاتفاق المبرم في قرية سبدرات ، في الاول من فبراير ١٩١٦ . وبقبول وجهة نظر السودان ، تكون اثيوبيا قد تخلت عن موقفها السابق ، والذي يتلخص في أن تعيين الحدود ، في القسم الممتد من ابو جمل حتى ستيت ، غير صحيح وغير مكتمل ، وان الحدود يجب ان تخطط على اساس معاهدة العاشر من يوليو ١٩٠٠ ، الايطالية الاثيوبية ، واعلان التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٠١ الصادر عن ايطاليا والمملكة المتحدة وملحقات معاهدتي ١٩٠٠ و ١٩٠٢ . والمغزى الاساسي لهذا القبول ، هو أن الحكومة الاثيوبية ، قد تراجعت عن دعواها السابقة ، والخاصة بمثلث ام بريقع ، واعترفت به ارضا سودانية . وبذلك يمكن القول بان الدبلوماسية السودانية الاثيوبية قد اسدلت الباب في وجه اية محاولة جديدة بنزاع على الحدود الدولية بين السودان واريتريا .

أما فيما يختص بالقسمين الاوسط والجنوبي ، من حدود اثيوبيا المشتركة مع السودان ، فقد اعترفت الحكومة الاثيوبية ، بأن هذين القسمين ، قد تم تعيينهما بموجب معاهدتي ١٩٠٢ ، ١٩٠٧ . ولا شك ان الاعتراف بمعاهدة ١٩٠٢ ، كان أمرا عاديا ، وهو من الناحية العملية ، يعتبر من قبيل الاعتراف المجدد . اذ أن هذا الاعتراف ، قد تم سلفا كما وضحنا في الباب الثالث ، من القسم الاول من الكتاب . اما الاعتراف الاثيوبي بمعاهدة ١٩٠٧ ، التي تحكم القسم الجنوبي من الحدود ، فلم يكن هو الاخر ، بالامر غير المتوقع . اذ أن اثيوبيا لم يسبق لها ان اعترضت عليه اطلاقا ، بالرغم من ان هذه كانت المرة الاولى ، التي تعترف فيها صراحة بمعاهدة ١٩٠٧ . ولعل مما يؤكد ذلك ، ان اثيوبيا قد بنت كل حججها ، في الخلافات التي كانت قائمة على حدودها المشتركة مع كينيا ، على نفس المعاهدة . غير ان الامر الجديد حقيقة ، هو القرار الاثيوبي بالاعتراف بالتخطيطين ، اللذين قام بهما الميجور جوين في عام ١٩٠٣ و ١٩٠٩ للحدود الاثيوبية السودانية . ولا شك ان ذلك الاعتراف ، يمثل انجازا كبيرا بالنسبة للسودان . فلقد ظلت الحكومة الاثيوبية تنكر صراحة أو ضمنا ، اية شرعية أو قانونية لتخطيطي عام ١٩٠٣ و ١٩٠٩ ، خاصة في الفترة ما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٢ . والاعتراف الاثيوبي ، يعني عمليا ان اثيوبيا قد تخلت عن اية دعوى قانونية ، على أي جزء من الفشقة .

ونص القسم الثاني ، من وثيقة الاتفاق ، على تعديلات طفيفة على الحدود جنوب جبل دقلاش ، وذلك على النحو التالي (٦) :

---

(٦) يقرا النص الانجليزي كما يلي :

There shall be a rectification of the boundary to the effect that the line of demarcation shall run across the crest points rather than at the base of the hills of Halawa, Umdoga, El Mutan and mount Jerok.

B. The Governments of the Sudan and Ethiobia shall, before deciding on the southern terminal point of their common boundary, invite the Government of Kenya for the purpose of determining the point of tri-junction of the frontiers of Ethiopia, the Sudan and Kenya.

« أ ــ يتم تصحيح للحدود ، بحيث يمر خط تخطيط الحدود ، بقمم جبال حلاوة ، وام دوتة ، والمطان ، وجبل جيروك بدلا من ان يمر بسفوح هذه الجبال .

ب ــ تدعو حكومة السودان وحكومة اثيوبيا ، الحكومة الكينية ، بهدف الاتفاق على تحديد نقطة الالتقاء الثلاثي بين السودان واثيوبيا وكينيا ، وذلك قبل الوصول الى قرار بشأن تحديد نقطة الانتهاء الجنوبية لحدودها المشتركة » .

لقد وافقت الحكومتان السودانية والاثيوبية بمقتضى هذا النص ، على ان يتم تعديل على الحدود ، اثنـاء عملية اعادة تخطيط الحدود المتفق عليها ، بموجب القسم الاول من الاتفاق . بحيث تمر الحدود ، المعاد تخطيطها ، بقمم جبال حلاوة ، وام دوتة ، والمطان والجيروك . ويجب ان يلاحظ بأن الجبال الثلاثة الاولى ، تقع داخل الاراضي السودانية ، بموجب معاهدة ١٩٠٢ ، وتخطيط بروتوكول ١٩٠٣ . اما الجبل الرابع والاخير ــ جيروك ــ فقد كان اصلا داخل الحدود الاثيوبية ، كما هي معينة في معاهدة ١٩٠٢ . ولكنه اصبح داخل الاراضي السودانية ، بمقتضى بروتوكول ١٩٠٣ . ويبدو واضحا أن هذا التعديل ، قد جاء استجابة لطلب اثيوبي . وهو بهذه الصورة ، لا يبدو ان يكون تفهما سودانيا ، لاعتبارات محلية تتصل بالحكومة الاثيوبية .

اما دعوة كينيا للاشتراك في تحديد الملتقى الثلاثي ، بين حدودها وحدود السودان واثيوبيا ، فهو أمر يتفق والمبادىء الدولية العامة في تحديد مثل هذه النقاط . غير أن تحديد نقطة الملتقى الثلاثي ، ليس بالامر السهل ، كما يبدو من الوهلة الاولى . فخلافا للجوانب الفنية في الموضوع ، هناك صعوبات مؤكدة بالنسبة لتعيين حدود الدول الثلاث ، في نقطة الملتقى الثلاثي . ويعزى ذلك لعدة اسباب : اهمها انه لم يرد اي ذكر للملتقى الثلاثي للحدود ، في اي من الاتفاقيات التي تحكم حدود البلدان الثلاثة . فخط جوين ، الذي وصفه في عام ١٩٠٩ ، لم يتعرض للملتقى الثلاثي . لان المنطقة التي يقع عندها الملتقى ، كانت تتبع آنذاك ليوغندا . كما ان خط

يوغندا ١٩١٤ ، والذي تم بموجبه ضم تلك المنطقة للسودان ، لم يتعرض أيضا للملتقى الثلاثي ، تفاديا للاحتكاك مع اثيوبيا ، نسبة لعدم اعترافها حتى ذلك التاريخ بخط جوين ١٩٠٩ .

ونص القسم الثالث ، في وثيقة الاتفاق على امرين : هما تعريف الخط في منطقة ستيت — الحمرة ، واعادة تخطيط الحدود بين نهر ستيت وجبل دقلاش ، وذلك على النحو التالي (٧) :

« أ — في المساحات التي يخشى فيها اي من الطرفين ، من تدخلات جديدة ، فان الحكومة الاثيوبية ، تبدي استعدادها لقبول الاقتراح السوداني ، الذي يرمي الى رسم خط تعريفي ، لتثبيت حد للمناطق التي لدى المزارعين بها أراض تحت حيازتهم كأمر واقع ، خاصة في قسم الحدود الذي يقع شمال جبل دقلاش الى نهر ستيت . على أن يحترم الطرفان الوضع الراهن على ما هو عليه حتى يتم الوصول الى اتفاق نهائي بشأن الموضوع بين الحكومتين .

من الواضح ان هذه الفقرة ، لم تذكر كلمة الفشقة ، بالرغم من انها تتحدث ضمنيا عن المزارعين الاثيوبيين ، الذين تسللوا داخل الحدود السودانية بعد ١٩٦٢ ، وقاموا بزراعة مساحات من الاراضي السودانية . وهذه في حد ذاتها ، مؤشر على بداية الغموض الذي اكتنف مضمون هذه الفقرة . وهي الصفة المميزة لصياغتها . . فالنص بهذه الصياغة ، يحتمل تفسيرين متناقضين ، ولا سيما من ناحية آثارهما القانونية . فمن ناحية ،

---

(٧) يقرأ النص الانجليزي كما يلي :

A - In areas where either side has apprehenton about fresh penetrations, the Government of Ethiopia is prepared to accept the Sudanese proposal that an identification line be drawn to fix the limit of territories of their de facto hoddings, particularly in the section of the frontier north of Mount Dagleish to the Setit River. The status quo shall be respected until final disposition of the case by a greement between the two governments.

يمكن القول بأن الطرفين قد قبلا الحيازة المشار اليها ، باعتبارها حيازة للدولتين . اي ان المزارع الموجودة في الاراضي السودانية ، قد تمت زراعتها باسم الدولة الاثيوبية ، ويجب الاستمرار فيها لحين الوصول لاتفاق بشأن مصيرها من قبل الحكومتين . ومن جانب آخر ، يمكن القول ، وهذا هو الارجح قانونا ، بان المزارعين ، سودانيين كانوا أم اثيوبيين ، قد قاموا بزراعة ما قاموا بزراعته من مساحات ، سواء كان ذلك في اراض سودانية او اثيوبية ، بصفتهم الشخصية ، ولم يتم ذلك كممثلين للسلطات الاثيوبية او السودانية . ومما يؤيد هذا التفسير ان اثيوبيا قد اعترفت سلفا بان الفشقة ، أرض سودانية ، بموجب اعترافها بمعاهدة ١٩٠٢ وبروتوكول ١٩٠٣ .

ويضفي القانون الدولي ، اهمية خاصة للتمييز بين الانشطة ، التي يقوم بها رعايا دولة بصفتهم الشخصية ، وتلك التي يقومون بها باعتبارهم ممثلين لدولتهم . وحسبنا ان نشير في ايجاز ، لما قاله بعض مشاهير الفقهاء والقضاة في شأن هذا التمييز . فلقد قال القاضي هسومو (Hsu Mo) في رأيه المنفصل ، في قضية النزاع بين المملكة المتحدة والنرويج ، الخاص بحقوق الصيد ، والتي فصلت فيها محكمة العدل الدولية عام ١٩٦٢ :—

لقد اعتمدت النرويج ، في تأييدها لحقها التاريخي ، على صيد الاسماك ، الذي اعتاد عليه رعاياها المحليون ، وعلى منع الصيد بالنسبة للآخرين . وفيما يتصل بأنشطة صيد السمك بواسطة السكان الساحليين ، فاني احتاج لان اشير الى ان الافراد ، عندما يقومون بأي نشاط بمبادرتهم الذاتية ولمصلحتهم الشخصية ، وبدون أي تفويض سلطاني ، من قبل حكوماتهم ، لا يمكن ان يسبقوا السيادة على الدولة ، بفعل تلك الاعمال . ويكون هذا صحيحا ، بالرغم من مرور الزمن على تلك الاعمال ، وغياب اي تحرش او مضايقة من قبل شعب البلد الاخر (٨) .

---

(٨) راجع :
International Court of Justice, Reports, 1951, P. 116.

ويقول القاضي والفقيه ماكنير (Mcnair) في رايه الاعتراضـي ، في نفس القضيـة :ـ

" ... وهناك قاعدة قانونية ، ذات صلة بمسألة الحق التاريخي . وهي أنه من المطلوب عادة ، ان يكون هناك نوع من البرهان على ممارسة اختصاص الدولة . وان الانشطة المستقلة الخاصة بالافراد لهـا قيمـة ضئيلة ، ما لم يوضح بأنهم قد مارسـوا ذلك النشاط ، وفقا لترخيص أو اية سـلطة في حكوماتهم . و ادعت حكوماتهم بطريق آخر ، اختصاصها على تلك الاراضي عبر اولئك الافراد (٩) .

وما قاله الفقيهان ، يؤكد القاعدة المستقرة في القانون الدولي ، اذ ان الحقوق التي تدعيها الدولة ، يمكن الحصول عليها فقط، عن طريق ممارسـة أعمال ، بواسـطة أشخاص يعملون في خدمة الدولة ، او مفوضين من قبلها للعمل باسمها ، او بالنيابة عنها .

وتقول الفقرة (ب) من القسم الثالث ، من وثيقة الاتفاق على تسوية نزاع الحدود :ـ

" ترغب حكومة اثيوبيا ، قبل الشروع في اعادة تخطيط خط جوين ، في القطاع الذي يقع بين نهر ستيت وجبل دقلاش ، في الوصول لتفاهم مع حكومة السودان بشأن التالي :ـ

تتفق الحكومتان ، أثناء مباشرة اعادة التخطيط من جبل دقلاش جنوبا ، بأن تدرس حكومة السودان وحكومة اثيوبيا ، المشكلة الناشئة عن استيطان وزراعة أي من مواطني البلدين ، في اقليم البلد الاخر ، بهدف ايجاد حل ودي لها . وتكون الحكومتان لجنة مشتركة خاصة ، لدراسـة هذه المشكلة

---

(٩) المصدر السالف الذكر ، ص ٩٥٧ .

في شيء من التفصيل . وعلى ان تقدم اللجنة تقريرا الى اللجنة الوزارية الاستشارية في اقرب وقت ممكن » (١٠) .

واذا كانت الفقرة (أ) من هذا القسم من وثيقة الاتفاق ، قد تحدثت عن الجزء الشمالي من الحدود في الفشقة ، فان هذه الفقرة (ب) تهتم بصفة خاصة بالجزء الجنوبي من الحدود في الفشقة . ويلاحظ ان الفقرة (ب) قد اعتبرت التفاهم المعني ، أشبه بالشرط المسبق لاعادة تخطيط الحدود . ويبدو أن التفاهم المعني قد ضمن باعتباره مسألة سياسية اكثر منه التزاما قانونيا . لان التمسك به حرفيا ، من شأنه ان يساهم في شل حركة اعادة التخطيط . وهذا يتنافى من الهدف الاساسي للاتفاق على تسوية النزاع . فالمعاهدات ، كما جاء في المادة الواحدة والثلاثين ، من اتفاقية فيينا ، في قانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ ، يجب ان تفسر بحسن نية ، طبقا للمعنى العادي لالفاظ المعاهدة ، في الاطار الخاص بها ، وفي ضوء موضوعها والغرض منها .

وبعد ان انهت اللجنة الوزارية الاستشارية المشتركة بين اثيوبيا والسودان اجتماعاتها ، التي انعقدت في الفترة ما بين السابع عشر والخامس والعشرين من يونيو ١٩٧٢ ، أصدرت بيانا مشتركا ، جاء فيه :ـ

---

(١٠) يقرأ النص الانجليزي كما يلي :

" Prior to re-demarcation of the Gwyan line in this sector of the boundary, the Government of Ethiopia wishes to arrive at an understanding with the Government of the Sudan on the following.

The two Governments shall agree that while re-demarcation proceeds from Mount Dagleish southwords, the Governmants of the Sudan and Ethiopia shall study the problem resulting from settlements and cultivation by nationals of either nation in he territory of the other with aview to finding an amicable solution. The two Governments shall set up a special commitee to deal with this problem in dtail and submi a report to the Consultative Commitee as soon as possible".

جرت المحادثات في جو ودي ، تسوده الرغبة الصادقة لتحقيق التعاون بين البلدين ، وتطرقت الى موضوعات شتى تهم البلدين .

وقد شكلت اللجنة الاستشارية المشتركة ، لجنة فنية خاصة لدراسة الامكانيات الايجابية ، لتوسيع نطاق التعاون المشترك بين البلدين في مجالات الاقتصاد والثقافة والنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية . وقد انيطت بلجنة عمل ، النظر في المشروعات المفصلة ، والخطوات المحددة ، التي تهدف لتقوية وتطوير المواصلات النهرية والحديدية والطرق والمواصلات السلكية واللاسلكية .

وقد اجازت اللجنة الاستشارية المشتركة ، توصيات لجنة العمل المتخصصة ، واشارت بصفة خاصة الى اهمية وضرورة الاسراع في اكمال الطريق الحيوي الهام ، الذي يربط بين سبدرات وكسلا ، والذي يبلغ طوله حوالي ثلاثون كيلومترا . كما اشارت اللجنة الى اهمية الشروع في بناء طريق القضارف ــ القلابات ، كما حثت اللجنة على اتخاذ الاجراءات التنفيذية حيال التوصيات الخاصة بالمواصلات السلكية واللاسلكية في اسرع وقت ممكن . هذا وقد قررت اللجنة الاستشارية ، قيام لجنة خاصة لدراسة وايجاد الوسائل الكفيلة بتسهيل وتطوير المواصلات النهرية بين البلدين .

واستعرضت اللجنة الاستشارية بعد ذلك ، العلاقات التجارية بين البلدين ، وقامت بدراسة كافة الوسائل والسبل التي من شانها تقوية هذه العلاقات ، لفائدة شعبي البلدين ، وارتأت ان تواصل اللجنة التجارية المشتركة ، التي شكلت بمقتضى الاتفاقية التجارية المبرمة بين البلدين في سبتمبر ١٩٦٠ ، جهودها لتطوير وتنمية العلاقات التجارية بينهما .

هذا وقد ناقش الوفدان السوداني والاثيوبي ، مسألة الحدود بين السودان واثيوبيا ، وفي خلال بحثها الدءوب لايجاد حل سلمي لهذه القضية، التي طال امدها ، وافقت الحكومتان في تحقيق تفاهم مرض بينهما ، وتوصلت لاتفاقات هامة حيال هذه المسائل .

اتفقت الحكومتان على الابقاء على خط تالبوت ـ مارتينللي ، الذي تم في فبراير ١٩٠٣ ، والذي كشفت علاماته في فبراير ١٩١٦ ، كخط ثابت للحدود شمال نهر ستيت وحتى ابو جمل .

اما فيما يتعلق بالحدود ، جنوب نهر ستيت فقد اتفقت الحكومتان على اعادة تخطيطها في اي وقت ، بحيث يعدل خط اعادة التخطيط ، ليمر بقمم جبال حلاوة ، ام دوقة ، المطان وجيروك .

هذا وقد تم الاتفاق على دعوة الحكومة الكينية ، بغرض تحديد نقطة الالتقاء الثلاثي للحدود بين السودان واثيوبيا وكينيا .

وفيما يتعلق باقليم ستيت ، فقد اتفقت الحكومتان على الحفاظ على الوضع الراهن ، واحترامه ، على ان تعين لجنة مشتركة خاصة لدراسة المسائل المترتبة على الاستيطان والزراعة من جانب رعايا اي من البلدين،في ارض البلد الاخر ، بهدف ايجاد حل ودي لها . وفي ذات الوقت ، اتفقت الحكومتان على تمييز الوضع الراهن ، وذلك بوضع علامات تحدد الاراضي التي يقوم بزراعتها رعايا اي من البلدين في البلد الاخر .

هذا وقد اتفقت اللجنة الاستشارية ، على ضرورة اجتماع محافظي المديريات ، على منطقة الحدود المشتركة بين البلدين ، من وقت لاخر ، بهدف تسوية المسائل الطفيفة التي قد تنشأ في هذه المناطق .

وقد عبرت الحكومتان ، عن اكيد تصميمهما ، على تعزيز ودعم العلاقات الحالية بينهما ؛ وانتهاج سياسة بناءة وايجابية ، تهدف الى توسيع وتطوير مجالات التعاون بين البلدين .

من الواضح ان هذا البيان ، يختلف اختلافا جذريا من كل البيانات المشتركة ، التي صدرت طوال السبع سنوات الماضية . فالبيان من حيث الموضوع ، ينقسم الى جزئين اساسيين . اولهما يتصل بكافة جوانب التعاون بين البلدين ، والثاني خاص بمشكلة الحدود . فالحديث عن بناء

الطرق ، والمواصلات السلكية واللاسلكية ، وتسهيل وتطوير المواصلات النهرية ، كلها مسائل وامور لم يرد لها اي ذكر في البيانات المشتركة السابقة . اذ ان السمة البارزة للبيانات السابقة ، هي التركيز في مشكلة الحدود ، والمسائل الامنية ذات الصلة الوثيقة بها . باعتبار ان ذلك الموضوع ، هو الذي كان يسيطر على العلاقات الاثيوبية السودانية منذ بداية الستينات . ولعل ابلغ دليل على ذلك ان اللجنة التجارية المشتركة ، التي شكلت بمقتضى الاتفاقية التجارية المبرمة بين البلدين في سبتمبر ١٩٦٠ ، لم يرد لها ذكر طوال السنوات العشر الماضية . اما الجزء المتعلق بالحدود فقد تضمن الخطوط العريضة للاتفاق المضمن في المذكرات المتبادلة بشأن الاتفاق على تسوية النزاع على الحدود .

خـــــاتمــة

بعد مناقشتنا لوثائق الاتفاق ، على تسوية النزاع على الحدود بين اثيوبيا والسودان ، المضمنة في المذكرات المتبادلة بين الحكومة الاثيوبية وحكومة السودان ، بتاريخ الثامن عشر من يوليو ١٩٧٢ ، والبيان المشترك ، الذي صدر عقب اجتماعات اللجنة الوزارية الاستشارية المشتركة بتاريخ الخامس والعشرين من يوليو ١٩٧٢ ، واخذا في الاعتبار وجهة النظر الاثيوبية تجاه الوثائق الاساسية التي تنظم وتحكم الحدود المشتركة بين السودان من ناحية ، واثيوبيا وارتريا من ناحية اخرى ، خلال السنوات العشر الماضية ، فان الاتفاق على تسوية النزاع على الحدود ، الذي تم في يوليو ١٩٧٢ ، قد انهى الخلافات الرئيسية . اذ تخلت اثيوبيا عن كل اعتراضاتها ، ومنازعاتها ، واعترفت بكل الوثائق التي تنظم، وتحكم الحدود .

ومن هنا ، فان الاتفاق يعتبر انجازا كبيرا لصالح قضية السودان ، في النزاع الذي كان قائما على الحدود مع اثيوبيا ، باعتبار ان الاتفاق قد أرسى الوضع القانوني للحدود . غير ان وثائق الاتفاق ، قد احالت مسائل محددة لمعالجة لاحقة . فالفقرة (أ) نصت على اتفاق باحترام الوضع الراهن ، في منطقة ستيت ــ الحمرة ، لحين وصول الحكومتين ، لاتفاق نهائي بشان تمييز الوضع الراهن . والفقرة (ب) نصت على الوصول الى تفاهم بين الحكومتين ، بشان المسائل المترتبة على الاستيطان والزراعة ، من جانب رعايا اي من البلدين في اراضي البلد الاخر بهدف ايجاد حل ودي لها ، وذلك قبل اعادة تخطيط الحدود وفقا لبروتوكول جوين .

على اننا نلاحظ ، انه لم يرد اي ذكر في وثائق الاتفاق النهائيـــة ، لمشكلة قطاع البارو . ومع ذلك فان المسالة قدشملها البحث، في المناقشات التي سبقت الاتفاق على تسوية الحدود . فلقد اقترح الجانب الاثيـوبي امكانية ضم مناطق مراعي قبيلتي الجلابا والبوما ، الى اثيوبيا ، باعتبار ان للاثيوبيين حقوقا مكتسبة في الرعي غربي خط الميجور جوين لعام ١٩٠٩ ، وذلك مقابل تعويض يمكن الاتفاق عليه . ويبدو ان السودان قد وافق على ذلك الاقتراح ، من حيث المبدا ، الا انه ربط موافقته المبدئية ، بان توافق اثيوبيا على ضم الاراضي التي يقطنها الانواك والنوير ، اي قطاع البارو ، والتي توجد فيها نفس الظروف التي دعت اثيوبيا الى التقدم بطلبها ، الى السودان . غير ان الجانب الاثيوبي ، قد تراجع عن اقتراحه بالضم ، باعتبار ان معاهدة ١٩٠٧ ، تمنح تلك القبائل حق الرعي . وهكذا اسـدل الستار على مشكلة قطاع البارو ، التي ظلت تشكل ما يمكن وصفه بالقطاع الاثيوبي ، داخل السهول السودانية .

واخيرا لا بد من الاشارة بان الخلافات السياسـية بـين اثيوبيـا والسودان ، كان لها اثرها الكبا في تعقيد النزاع على الحدود ، بمعناها القانوني ، بالرغم من ان الموضوعين يختلفان اختلافا اساسيا من حيث الجوهر . وكما يبدو من خلال دراستنا للعلاقات الاثيوبية السودانية — في الفترة ما بين اوائل الستينات واوائل السبعينات — فان اثيوبيا قد عمدت الى ربط خلافاتها السياسية مع السودان بالخلاف القانوني على الحدود . ولقد حاولت في مرات عديدة استغلال مسالة الحدود ، كوسيلة للضغط على السودان ، لاغراض لا علاقة لها بالحدود . على ان ما تم التوصل اليه من تسوية ، للنزاع على الحدود في يونيو ١٩٧٢ ، ينهض دليلا على ان الكثير من المشكلات القائمة بين الدول الافريقية ، يمكن حلها بالدراسة والحوار والتفاوض ، وكل ما يندرج في اطار الوسائل السلميـة في حل المنازعات بين الدول . والدول الافريقية وخاصة التي تعاني من منازعات حادة على حدودها ، لمدعوة للاستفادة من التجربة السودانية الاثيوبية ، في حل النزاع الذي كان قائما بينهما على الحدود . ومن نافلة القول ان نذكر باننا نعني التجربة بايجابياتها وسلبياتها .